Distr.
GENERAL

E/ESCWA/EDGD/2009/1
14 April 2009
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقييم اتجاهات السياسة التجارية وأثرها على الأداء الاقتصادي في منطقة الإسكوا

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٩

09-0163

ملخـــص

تتناول هذه الدراسة السياسات التجارية المعتمدة في بلدان الإسكوا، وتقيّم أثرها على الأداء الاقتصادي، ولا سيما مساهمتها في تعزيز التجارة والنمو. ومن خلال هذا التقييم، توفر الدراسة أساساً يمكن الانطلاق منه لاستخلاص الدروس الإيجابية لهذه السياسات. وتسعى الدراسة إلى المساهمة في النقاش حول خيارات السياسة التجارية في بلدان الإسكوا، وإلى تزويد واضعي السياسات بما يلزم من أدوات متصلة بالسياسات، وذلك لدعم الجهود الرامية إلى إيجاد توازن بين التجارة والنمو والأداء الاقتصادي. ولهذا الغرض، تقوم الدراسة باستعراض وتحليل الأداء التجاري والسياسات التجارية في البلدان الأعضاء في الإسكوا.

تنويـــه

أعدت هذه الدراسة إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا، وذلك في سياق أنشطتها في مجال السياسة التجارية. وتهدف الدراسة إلى دعوة المعنيين من المسؤولين وواضعي السياسات إلى مراجعة السياسات التجارية، على أساس تقييم نتائجها وكفاءتها في معالجة القضايا الإنمائية. وتستند هذه الوثيقة إلى العمل الذي اضطلع به السيد سيمون نعيمي، الأستاذ ورئيس قسم علم الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت وكانت مساهمته قيّمة في اجتماع فريق الخبراء حول اتجاهات السياسة التجارية في البلدان الأعضاء وتبعاتها على التجارة والأداء الاقتصادي (بيروت، ١٧-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨). وقد أدخلت تعديلات كثيرة على النص الأصلي لهذه الدراسة، استناداً إلى النقاط التي أثارها المشاركون في المناقشات والمداولات والمقترحات التي قدّموها أثناء الاجتماع وكذلك من الإسكوا.

ولا تعبر الآراء والتوصيات المبيّنة في هذه الوثيقة بالضرورة عن رأي الأمانة العامة للأمم المتحدة.

تنويـــه

أعدت هذه الدراسة إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا، وذلك في سياق أنشطتها في مجال السياسة التجارية. وتهدف الدراسة إلى دعوة المعنيين من المسؤولين وواضعي السياسات إلى مراجعة السياسات التجارية، على أساس تقييم نتائجها وكفاءتها في معالجة القضايا الإنمائية. وتستند هذه الوثيقة إلى العمل الذي اضطلع به السيد سيمون نعيمي، الأستاذ ورئيس قسم علم الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت وكانت مساهمته قيّمة في اجتماع فريق الخبراء حول اتجاهات السياسة التجارية في البلدان الأعضاء وتبعاتها على التجارة والأداء الاقتصادي (بيروت، ١٧-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨). وقد أدخلت تعديلات كثيرة على النص الأصلي لهذه الدراسة، استناداً إلى النقاط التي أثارها المشاركون في المناقشات والمداولات والمقترحات التي قدّموها أثناء الاجتماع وكذلك من الإسكوا.

ولا تعبر الآراء والتوصيات المبيّنة في هذه الوثيقة بالضرورة عن رأي الأمانة العامة للأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة

تنويه ..... ج
موجز تنفيذي ..... ط
مقدمة..... ١

الفصل

أولاً- التجارة والنمو في منطقة الإسكوا ٦

ألف- التجارة والتكامل التجاري في منطقة الإسكوا..... ٦
باء- النمو الاقتصادي وتركيبة الناتج المحلي الإجمالي ٧
جيم- التجارة والنمو والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ٨
دال- المؤشرات الرئيسية للتجارة..... ١٤
هاء- الشركاء التجاريون الرئيسيون للبلدان الأعضاء في الإسكوا والمنتجات الرئيسية ... ١٦

ثانياً- السياسات والممارسات التجارية في منطقة الإسكوا..... ٢١

ألف- أهداف السياسات التجارية ٢١
باء- التغيّرات الرئيسية في اتجاهات السياسة التجارية في الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٨ ..... ٢١
جيم- أدوات السياسات التجارية المطبّقة في البلدان الأعضاء في الإسكوا ٢٢
دال- الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية..... ٢٤

ثالثاً- تأثير السياسات التجارية على تعزيز التجارة الإقليمية والنمو ٣٠

ألف- تحسين نفاذ البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى الأسواق ٣٠
باء- تنمية قطاع الخدمات وتحرير التجارة ٣٥
جيم- الاستثمار وتحرير التجارة ٣٥
دال- العمالة وفرص العمل..... ٤٢
هاء- توطين تكنولوجيات الإنتاج المتقدّمة مع الاحتياجات المحلية وتركيبة الصادرات ... ٤٥

رابعاً- الاستنتاجات والدلالات السياسية ٥٠

المراجع ٥٤

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الجداول

١- التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ٧
٢- المؤشرات التجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ..... ١٤
٣- المؤشرات الخمسة للتجارة ١٥
٤- المؤشرات الخمسة للتجارة في منطقة الإسكوا ١٦
٥- حصة الأصناف الثلاثة الرئيسية الأولى المصدرة من مجموع الصادرات، ٢٠٠٦..... ١٧
٦- حصة الأصناف الثلاثة الرئيسية المستوردة من مجموع الواردات، ٢٠٠٦ ..... ١٨
٧- حصة الأسواق الرئيسية التي تصدر إليها منطقة الإسكوا من مجموع الصادرات ١٩
٨- حصة الأسواق الرئيسية التي تستورد منها منطقة الإسكوا من مجموع الواردات ١٩
٩- الشركاء التجاريون الرئيسيون للجمهورية العربية السورية وعُمان ولبنان واليمن..... ٢٠
١٠- وضع بلدان الإسكوا في منظمة التجارة العالمية ٢٤
١١- وجهة التجارة الخارجية لمنطقة الإسكوا، ٢٠٠٢-٢٠٠٦ ..... ٣٠
١٢- مكوّنات التجارة الخارجية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٢-٢٠٠٦ ..... ٣١
١٣- مجموع التجارة والتجارة البينية، ١٩٩٧-٢٠٠٦ ..... ٣٢
١٤- مجموع الصادرات والصادرات البينية، ١٩٩٧-٢٠٠٦ ..... ٣٢
١٥- التجارة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٣-٢٠٠٧ ..... ٣٣
١٦- التجارة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٩-٢٠٠٧..... ٣٣
١٧- إجمالي تكوين رأس المال في البلدان الأعضاء في الإسكوا ٣٩
١٨- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الإسكوا ٤١
١٩- مؤشرات مختارة للتكامل الإقليمي في منطقة الإسكوا، ٢٠٠١-٢٠٠٥ ..... ٤٢
٢٠- معدلات البطالة في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ١٩٩٠-٢٠٠٦..... ٤٤
٢١- تطوّر حصة التكنولوجيا من صادرات الإسكوا، ١٩٩٧-٢٠٠٦ ..... ٤٥
٢٢- الصادرات الرئيسية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٩٧-٢٠٠٦ ..... ٤٨
٢٣- الصادرات الرئيسية من البلدان الأعضاء من خارج مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٧-٢٠٠٦ ..... ٤٩

المحتويات (تابع)

الصفحة

قائمة الأشكال

١- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٧..... ٩

٢- صادرات منطقة الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٦ ..... ١١

٣- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٢-٢٠٠٦ ..... ١٣

٤- التجارة بين مصر والاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٣-٢٠٠٧ ..... ٣٤

٥- الاستثمار الداخلي في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٦ ..... ٣٧

موجز تنفيذي

تسعى البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى دمج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي وتحقيق التكامل الإقليمي فيما بينها. وزيادة التجارة بين بلدان المنطقة من جهة، وبين المنطقة وسائر مناطق العالم هي من الوسائل الهامة لتحقيق هذا التكامل، إذ تسهم في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وفي تشجيع التخصّص في بلدان الإسكوا، وفي تحسين تخصيص الموارد وتوزيعها في المنطقة. وبينما تواجه بلدان الإسكوا عدداً من العوائق في زيادة حجم التجارة فيما بينها، يتفق واضعو السياسات على أن التكامل الاقتصادي في المنطقة هو أساس لتعزيز النمو والتنمية الاقتصادية وكذلك لمواجهة تحديات العولمة. وإذا كان الاقتصاد العالمي الذي يزداد تكاملاً يفرض تحدياً على البلدان الأعضاء في الإسكوا، فهو أيضاً يتيح فرصة، للمضي في عملية التكامل الإقليمي وتعزيز نصيب المنطقة من المكاسب الاقتصادية التي تحققها العولمة.

غير أن منطقة الإسكوا لا تزال متأخرة عن سائر مناطق العالم في تحقيق التكامل التجاري. وقد أثبتت التجربة وجود علاقة ترابط بين تحرير التجارة وتعزيز النمو الاقتصادي والعمالة على الأجل الطويل، لا سيما إذا اقترنت سياسات تحرير التجارة بسياسات لتحرير الاستثمار. ونتيجة لذلك، من الضروري المضي في تحرير التجارة في المنطقة من خلال وضع استراتيجيات لتعزيز الصادرات، وخفض التعريفات، واعتماد اتفاقات تجارية تفضيلية إقليمية ودولية. فتحرير التجارة ليس مجرد تدبير لتحقيق أهداف التكامل الإقليمي فحسب بل هو أداة فاعلة لتعزيز النمو.

وتشير هذه الدراسة إلى أنّ معظم بلدان الإسكوا باشرت العمل منذ مطلع الثمانينات بنظام تجاري يقوم على دعم التجارة الحرة والانفتاح على الخارج. ومن بين البلدان الأعضاء الأربعة عشر، انضمت ثمانية بلدان إلى منظمة التجارة العالمية، وتتمتع أربعة بلدان بصفة مراقب. وجميع بلدان الإسكوا أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وستة منها أعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد وقع عدد من البلدان اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، ووقعت بلدان أخرى اتفاقات تجارية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان العربية والأفريقية. واعتمد عدد من هذه البلدان النظام العالمي للأفضليات التجارية (GSTP)، والنظام العام للأفضليات التجارية (GSP)، وأنشأ مناطق حرة ومناطق صناعية مؤهلة.

وتبيّن الدراسة كذلك أن بلدان الإسكوا لا تزال بحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتحقيق المستويات المرجوة من النمو والتنمية. ويتطلب ذلك تحسين كفاءة الخدمات العامة، وتخفيض كلفة العمليات التجارية، وإعادة تأهيل البنى التحتية في عدد من البلدان، وإزالة الحواجز التي تحول دون الاستمرار في تطوير قطاعات الخدمات والقطاعات الصناعية ودون تعزيز التجارة البينية وتكثيفها. فالسياسات التجارية التي يعتمدها عدد من بلدان الإسكوا تضعف، على ما يبدو، القدرة التنافسية للشركات المحلية وتحول دون تعزيز النشاط التجاري وبالتالي دون تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين. أما الاتفاقات التجارية التفضيلية وبرامج الإصلاح الهيكلي وخطط الخصخصة، فلم تؤدّ إلى إزالة الحواجز التي تعوّق المساعي الهادفة إلى تطوير التجارة الوطنية والإقليمية.

وبالرغم من الجهود التي بذلت مؤخراً لتعزيز التكامل الإقليمي والدولي، لا تزال منطقة الإسكوا متأخرة عن سائر المناطق النامية في الاندماج عبر التجارة في الاقتصاد العالمي. فصحيح أن الحواجز التجارية في المنطقة قد تراجعت في الأعوام الماضية، إلا أنها لا تزال كثيرة وكبيرة في العديد من البلدان من

خارج مجموعة مجلس التعاون الخليجي. أما نسبة المبادلات التجارية والصادرات البينية من مجموع الحركة التجارية فلا تزال منخفضة. وفي هذا الانخفاض ما يدلّ على أن جميع الاتفاقات التجارية التي أبرمتها بلدان الإسكوا مؤخراً لم تستطع بعد تكثيف الحركة التجارية وتعزيز التكامل التجاري بين تلك البلدان. ولذلك من الضروري تكثيف الجهود لتخطي العقبات التي تحول دون تطوير التجارة البينية، وتعزيز التكامل التجاري في المنطقة.

وتبيّن هذه الدراسة أيضاً أن عُمان تسجّل أفضل أداء من حيث نفاذ صادراتها إلى الأسواق، تليها المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر ولبنان والأردن. وتحلّ المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى من حيث البيئة المؤاتية للتجارة، تليها الكويت وعُمان والإمارات العربية المتحدة والأردن ولبنان واليمن ومصر والجمهورية العربية السورية. وتحتلّ الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى من حيث كفاءة نظام الجمارك والإجراءات الحدودية، تليها البحرين والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر وعُمان والأردن ومصر ولبنان واليمن والجمهورية العربية السورية.

ولم تساعد الاتفاقات التجارية التي وقعتها البلدان الأعضاء حتى الآن في جذب كميات الاستثمار اللازمة للنمو والتنمية. غير أن المضي في تحرير التجارة يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التخصص الذي يعزز النمو والتنمية داخل المنطقة في الأجل الطويل. وعلى بلدان الإسكوا أن تركز على التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة مقارنة في إنتاجها، أي بميزة تدني كلفة الفرص. وهذه الاتفاقات التجارية الموقعة، إذا ما طُبقت تطبيقاً صحيحاً، يمكن أن تعزز النشاط التجاري داخل المنطقة وأن تؤدي إلى تقليص الحواجز التجارية.

ويمكن تلخيص التوصيات التي خلصت إليها هذه الدراسة على النحو التالي:

(أ) استمرار بلدان الإسكوا في السعي إلى دمج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي وتحقيق التكامل الإقليمي فيما بينها، وإلى اعتماد مجموعة سياسات تقوم على الاستعاضة عن الواردات وتعزيز الصادرات؛

(ب) الاستمرار في إصلاح السياسات التجارية وتحديثها، في ظل تزايد المنافسة من الأسواق العالمية. ومن شأن تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يؤدي دوراً أساسياً في تحسين الأسواق ورفع مستوى التجارة في بلدان الإسكوا. ومع أنّ هذا القطاع واصل نموه في الأعوام القليلة الماضية، ينبغي بذل مزيد من الجهود لتعزيز تكامله مع الأسواق الدولية؛

(ج) العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسمح بزيادة الادخار وتوليد فرص العمل، وكذلك بنقل التكنولوجيا والمعرفة وزيادة الإنتاجية، وذلك من أجل إنجاح مساعي التكامل التجاري والسياسات التجارية الجديدة والموجّهة نحو الخارج؛

(د) العمل على تحسين بيئة الاستثمار المحلي، وذلك من خلال تسهيل إجراءات إدارة التجارة، والتخفيف من التعقيدات البيروقراطية، وتحقيق المزيد من الشفافية، وجعل الخصخصة أداة لتعزيز فرص الاستثمار؛

(هـ) تكثيف الجهود لتعزيز الاستثمار في المنطقة، وتركيز السياسات الوطنية لتعزيز الاستثمار على ثلاثة عناصر أساسية، هي: (١) تحديث القوانين المعنية بتعزيز الاستثمار؛ (٢) إنشاء لجان وطنية للإشراف على مشاريع الاستثمار؛ (٣) تسهيل الإجراءات الإدارية المتصلة بهذه المشاريع؛

(و) الاستفادة من إزالة بعض الحواجز أمام التجارة وحركة الموارد البشرية لتعزيز التكامل بين أسواق العمل، لا سيما وأن سهولة حركة اليد العاملة بين البلدان يمكن أن تكون الوسيلة الرئيسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، وبالتالي تسهيل التدفقات المالية من خلال تحويلات العاملين؛

(ز) العمل على تحرير التجارة وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، فهذه التدابير يمكن أن تؤدي إلى زيادة فرص العمل، وخفض معدلات البطالة من خلال تكثيف حركة التجارة والاستثمار، وذلك بالاستفادة من القدرات التي تتمتع بها مختلف القطاعات والأسواق في بلدان الإسكوا مجتمعة، والاستفادة من أوجه التكامل فيما بينها؛

(ح) تحسين كفاءة الإنتاج باستغلال المزايا المقارنة للأسواق المحلية والاستفادة من وفرة الحجم التي تتيحها الأسواق الموسّعة؛

(ط) العمل على تفعيل وتنسيق السياسات المعنية بالاقتصاد الكلي والسياسات النقدية، وذلك على الصعيدين الوطني والإقليمي.

مقدمـــة

يؤدي التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى الكثير من النتائج الإيجابية، إذ يحقق تحسين الكفاءة ووفورات الحجم مزيداً من القدرة على المنافسة في أسواق السلع. فالتعرفات الجمركية ليست العائق الوحيد أمام التجارة، غير أن تخفيض هذه التعرفات لتحرير التجارة على النحو الذي ينص عليه اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هو خطوة أولى وأساسية نحو زيادة التكامل التجاري. وقد اتخذت مجموعة من بلدان الإسكوا تدابير إيجابية من أجل زيادة المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات التجارية الثنائية البينية، وتسهيل النقل والتجارة، وتعزيز القطاعات الهامة لاقتصاداتها[1].

ويمكن تقييم نجاح أي سياسة تجارية على أساس مساهمتها الفعلية في تحسين نفاذ السلع والخدمات المنتجة محلياً إلى الأسواق الخارجية، وعلى أساس قدرتها على التخفيف من آثار الانفتاح وتحرير التجارة والعولمة على السوق المحلية. ويمكن قياس آثار السياسة التجارية على التنمية والنمو بقياس آثارها على المتغيرات الاستدلالية، ومنها زيادة الاستثمار، واستحداث فرص العمل، وتوطين التكنولوجيا. وفي الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٨، وقعت بلدان الإسكوا مجموعة من الاتفاقات التجارية واعتمدت سلسلة من الأدوات والممارسات في إطار السياسة التجارية، منها الاستعاضة عن الواردات وتعزيز الصادرات، وتحرير التجارة تدريجياً. وإذا كانت هذه الأدوات والممارسات قد نجحت إلى حد ما في تحقيق أهدافها المباشرة، فلا يزال من الضروري بذل المزيد من الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية.

والمعروف عن بلدان الإسكوا التنوع الكبير في النظم الاقتصادية، والمعالم الجغرافية، والظروف المناخية، وكذلك في الموارد الطبيعية والمستويات المعيشية. ولهذا التنوّع أثر كبير على نمط التجارة في المنطقة، ودور في تفسير عدم تمكن البلدان من تحقيق أهداف التكامل التجاري. وفيما يتصل بتركيبة التجارة في بلدان الإسكوا، تغلب الموارد والمنتجات النفطية على مجموع الصادرات، وقد بلغت نسبتها نحو ٧٥ في المائة في عام ٢٠٠٦. وتأتي المنتجات المصنّعة في المرتبة الثانية وتبلغ نسبتها ١٥ في المائة من مجموع الصادرات، وفي مقدمتها المنسوجات والملابس. وتشكل المواد الخام والمواد الكيميائية ٧ في المائة من مجموع الصادرات، بينما تشكل المنتجات الغذائية ٣ في المائة تقريباً. وتعتمد المنطقة أيضاً على الواردات من الأغذية، التي تبلغ حصتها ١٥ في المائة تقريباً من مجموع الواردات.

ويتضح من المناقشات حول تحرير التجارة أن إزالة أي حاجز تجاري بين البلدان تأتي بفوائد كما تحدث أضراراً. ومن أهم فوائد تحرير التجارة:

(أ) فوائد الميزة المقارنة، وما تحققه من زيادة في الرفاه الاقتصادي، نتيجة لتخصص البلدان في المجالات التي تتفوق فيها عن بلدان أخرى بانخفاض الكلفة؛

(ب) زيادة أحجام التبادل التجاري، حيث يؤدي تقليص الحواجز أو إزالتها إلى تعزيز التجارة، وبوجود الميزة المقارنة، يستطيع المستهلكون الحصول على المنتجات بكلفة أقل، أو استيرادها من الأسواق

---

(١) لغرض هذه الدراسة، بلدان الإسكوا هي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية العربية السورية والعراق وعُمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن. ويُستثنى منها العراق وفلسطين نظراً إلى النقص في البيانات ذات الصلة، والسودان نظراً إلى انضمامه حديثاً إلى الإسكوا.

الخارجية بأسعار أدنى، ومع أن ذلك يضرّ بالشركات المحلية، يؤدي الفائض في الاستهلاك إلى تعزيز الرفاه الاقتصادي بوجه عام؛

(ج) نتيجة للميزة المقارنة، تستطيع البلدان زيادة صادراتها من المنتجات التي تملك إمكانات لإنتاجها بكلفة أدنى من بلدان أخرى، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى تحسين الرفاه الاقتصادي وتعزيز النمو؛

(د) التخصص في قطاع معيّن يسمح بزيادة العائدات ويحقق وفرة في الحجم، مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وأسعار الاستهلاك، وهذا يصحّ خصوصاً في القطاعات التي تتطلب تكاليف ثابتة واستثمارات ضخمة، وحيث يمكن تحسين مستويات الإنتاج بتخفيض التكاليف؛

(هـ) تقليص الحواجز التجارية أو إزالتها يسمح للواردات المنخفضة الأسعار بدخول الأسواق، فتواجه الشركات المحلية مزيداً من المنافسة مما يشجعها على تحسين عمليات الإنتاج وتخفيض التكاليف فيها، ولكن ذلك يخيف الجهات الاحتكارية المحلية التي تحاول السيطرة على السوق المحلية ورفع الأسعار، وهذا يزيد فائض الاستهلاك ويعزز الرفاه الاقتصادي؛

(و) تحرير التجارة يحقق الكفاءة في تخصيص الفوائض من المواد الأولية، مثل النفط الذي أصبح عنصراً رئيسياً في مختلف بلدان العالم، وقد أتاحت التجارة للبلدان التي لا تملك موارد نفطية طبيعية أن تستخدم النفط كرافد لتغذية الصناعة والاقتصاد فيها؛

(ز) التجارة تحقق وفرة في الحجم، ومزيداً من التخصص، وزيادة في الصادرات، مما يسهم في خلق الكثير من فرص العمل، ومع أن خطر البطالة يبقى متجذراً، يمكن معالجة هذا الخطر عن طريق تقديم المساعدة والدعم المالي حتى يستطيع العاطلون عن العمل إيجاد عمل؛

(ح) التجارة يمكن أن تكون محركاً رئيسياً للنمو، وهذا ما تبين من دراسات تجريبية عديدة.

ومن الحجج التي تساق ضدّ تحرير التجارة:

(أ) حجة الصناعات الناشئة التي ترى أن الصناعات المحلية الناشئة تحتاج إلى بعض الحماية حتى تنمو وتتطوّر وتصبح قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية؛

(ب) البلدان التي تتمتع بميزة مقارنة في إنتاج المواد الأولية يمكن أن تتضرر من تحرير التجارة، فعدا عن عدم حصولها على فرصة لتنويع اقتصادها، تعاني هذه البلدان من شدّة تأثر المنتجات الزراعية بالعوامل البيئية ومن قلة تأثر الطلب عليها بالدخل؛

(ج) حجة الصناعات الضعيفة التي تقول بأن الصناعات القديمة التي تفتقر إلى الكفاءة تحتاج إلى بعض الحماية ريثما تتمكن من إجراء الإصلاحات اللازمة قبل مواجهة المنافسة الخارجية؛

(د) الخوف من البطالة المتجذرة، فمع دخول التخصص ستزدهر بعض القطاعات بينما تضعف قطاعات أخرى؛

(هـ) تحرير التجارة قد يعرض الاقتصادات المحلية لآثار الأزمات الاقتصادية والدورات التجارية الدولية، ويمكن إبقاء الاقتصادات المحلية بمنأى عن آثار هذه الأزمات من خلال الإبقاء على الحواجز التجارية؛

(و) ممارسات الإغراق وغيرها من الممارسات غير العادلة هي من النتائج السلبية للتجارة الحرة.

وفي التجارب الماضية ما يدلّ على أن الاقتصادات المنفتحة تحقق أداء في النمو والتنمية يفوق ما تحقق الاقتصادات التي تخضع لنظام الحماية. ففي أواخر الثمانينات، بدأ نظام الحماية يتراجع، ولا سيما عقب أزمة الدين التي نشأت في عام ١٩٨٢، والفرق الشاسع الذي ظهر بين ضعف أداء الاقتصادات الخاضعة لنظام الحماية في بلدان أمريكا اللاتينية، وقوة نمو الاقتصادات المنفتحة على الخارج في بلدان شرقي آسيا. وشيئاً فشيئاً، بدأ خبراء الاقتصاد في البلدان النامية ينصحون باعتماد سياسات تجارية تتسم بالانفتاح على الخارج وبتقليص الحواجز إلى الأسواق الخارجية. ووضعت مؤسسات دولية، منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي شروطاً مسبقة تقيّد إمكانية حصول البلدان النامية على المساعدة المالية بتغيير سياساتها بهدف تحرير التجارة وإزالة الحواجز التجارية.

وتذخر الأدبيات الموضوعة حول التجارة بدراسات تدعم دور التجارة في تعزيز النمو والتنمية. وقد بيّن كروغمان (Krugman) (١٩٨٧) مثلاً أن حسنات نظام التدخل محدودة، ويمكن أن تؤدي إلى نتائج سياسية غير مرجوة، بينما تبقى التجارة الحرة السياسة المناسبة التي يجب اتّباعها. وربط أدوردز (Edwards) (١٩٩٣) النمو بتحرير التجارة في البلدان النامية، وبيّن أن التحوّل من نظام الحماية إلى تحرير التجارة أدّى إلى معدّلات نمو مرتفعة نسبياً في العديد من البلدان النامية. وأجرى فرنكل ورومر (Frankel & Romer) (١٩٩٩) دراسة تناولا فيها العلاقة بين التجارة الدولية والدخل وتوصّلا إلى خمسة استنتاجات رئيسية هي: (أ) ليس هناك ما يدلّ على أن العلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والدخل تأتي من كون البلدان ذات الدخل المرتفع يمكن أن تعزز موقعها التجاري؛ (ب) تأثير التجارة على الدخل هو تأثير قوي وإيجابي؛ (ج) التجارة تسهم في زيادة الدخل؛ (د) العلاقة قوية بين حجم التجارة وحجم البلد؛ (هـ) لا يوجد تقييم دقيق لتأثير حجم البلد على التجارة.

وقد أوردت دراسات عديدة ما يدلّ على وجود علاقة ترابط بين الأثر الإيجابي للتجارة ونوعية المؤسسات على النمو. وأصدر دولار وكراي (Dollar & Kraay) (٢٠٠٣) دراسة تناولت التأثير الجزئي للتجارة ونوعية المؤسسات على النمو. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أثر التجارة كبير على النمو ومتواضع على نوعية المؤسسات. وأظهرت هذه النتائج أهمية أثر التجارة ونوعية المؤسسات على النمو الطويل الأجل بينما أظهرت أن للتجارة أثراً على النمو القصير الأجل. وتذهب بعض الدراسات التجريبية إلى التأكيد على أن أكثر من ٥٠ متغيّراً ترتبط ارتباطاً كبيراً بالنمو. وتناولت دراسة أعدّها لفين ورنلت (Levine & Renelt) (١٩٩٢) قوّة هذه المتغيرات وأوردت النقطتين التاليتين: (أ) وجود دراسات تجريبية حيث ترتبط مؤشرات السياسات الاقتصادية ارتباطاً ثابتاً بمعدّلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، (ب) ضعف مؤشر السياسات الاقتصادية الذي يرتبط بمتوسط معدّلات النمو في الأجل الطويل. وتشير الدراسة أيضاً إلى وجود

علاقة إيجابية قوية بين النمو ونسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك بين الاستثمار ونسبة التجارة إلى الناتج.

وأجرى وانيكايا (Wanikkaya) (٢٠٠٣) دارسة تجريبية مقارنة بين البلدان حول العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي. وقد صُنّفت مقاييس الانفتاح التجاري في فئتين، المقاييس التي تقيّم الأحجام التجارية والمقاييس التي تقيّم القيود التجارية. وانسجاماً مع الأدبيات التجريبية التي تتناول أهمية التجارة بالنسبة إلى النمو، رأى المؤلف أن بين الأحجام التجارية والنمو علاقة ترابط إيجابي. غير أن المفاجئ أن ترى الدراسة نفسها علاقة ترابط إيجابي بين الحواجز التجارية والنمو. وهذه النتيجة تؤيّد الأدبيات التي تصف فوائد الحواجز التجارية من حيث تعزيز النمو في البلدان النامية في حالات معيّنة، منها مثلاً حالة القطاعات الناشئة.

ورأى رودريغز ورودريك (Rodriguez & Rodrik) (١٩٩٩) أن ميل العديد من المؤسسات، مثل صندوق النقد الدولي، نحو تحرير التجارة، والربط الإيجابي الشديد بين تقليص الحواجز التجارية وتعزيز النمو ارتكز على أدلة تجريبية واهنة. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن الدراسات التي تناولت العلاقة بين الحواجز التجارية والنمو اتخذت من الاختلالات التي تشوب الاقتصاد الكلي ومواطن الضعف التي تشوب المؤسسات مؤشرات على الحواجز التجارية. كما ان مؤلفي تلك الدراسات انطلقوا من التشكيك في أي دور إيجابي قد تؤديه الحواجز التجارية في تعزيز النمو.

فتحرير التجارة ليس العامل الوحيد الذي يجب تناوله في سياق التحدث عن النمو. فلا بدّ أيضاً من النظر في نظام الضوابط الذي يعتمده كل بلد. وقد أوضح بولاكي وفروند (Bolaky & Fruend) (٢٠٠٦) أن نظام الضوابط يمكن أن يحدّ من فوائد التجارة لا بل أن يحوّلها إلى خسائر. فالواقع أن المنحدرات التي تحلل التجارة والنمو في البلدان الخاضعة لضوابط مشدّدة تنفي وجود أي علاقة إيجابية هامة بينهما. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن الضوابط المشدّدة تقيّد حركة الموارد في الاقتصاد وترجح كفة التجارة بالسلع الخاطئة. ومع ترشيد الضوابط، تظهر العلاقة الإيجابية من جديد بين التجارة والنمو. وفي هذا دليل على أن المؤسسات تفوق التجارة أهمية في أكثر الاقتصادات تشوّهاً.

تتجه حكومات كثيرة حالياً نحو تحرير التجارة بينما تُدفع أخرى في هذا الاتجاه بإيعاز من مؤسسات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وهذا لا ينفي موقف التردّد والتحفظ حيال تحرير التجارة. ويتبين من استعراض الأدبيات الذي أجري آنفاً أن العديد من خبراء الاقتصاد لا يزالون يشككون في فوائد تحرير التجارة ويرون فيه مجرد أداة لتحقيق النمو. فتحرير التجارة مفيد إذا عرفت البلدان كيف تجني فوائده. وتحرير التجارة بحدّ ذاته لا يحقق النمو، بل يهيئ فرصة، تحقق، إذا ما استغلّت على النحو الصحيح، المزيد من النمو والتنمية.

وفي هذا السياق، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مختلف السياسات التجارية التي تعمل بها البلدان الأعضاء في الإسكوا، وإلى تقييم أثرها على الأداء الاقتصادي لتلك البلدان، ولا سيما مساهمتها في تعزيز الانفتاح التجاري، وترسيخ التكامل، ودفع عجلة التنمية في المنطقة. وعلى أساس هذا التقييم، تقدّم هذه الدراسة إطاراً لاستقاء الدروس حول مزايا مختلف السياسات التجارية والاتفاقات التجارية المبرمة. ويؤمل أن تكون هذه الدراسات جزءاً من الأدبيات الموجودة حول نظم السياسات التجارية في منطقة الإسكوا وأن

تزوّد واضعي السياسات بالأدوات اللازمة لوضع السياسات التجارية الكفيلة بتعزيز النمو التجاري والتنمية الاقتصادية.

ويتناول الفصل الأول من الدراسة جميع المسائل المتعلقة بالتجارة والتكامل التجاري والنمو والتنمية في منطقة الإسكوا، وكذلك المؤشرات الرئيسية للتجارة والشركاء التجاريين في البلدان الأعضاء. ويتناول الفصل الثاني السياسات والممارسات التجارية في منطقة الإسكوا، ويركز خصوصاً على أهداف السياسات التجارية واتجاهاتها خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٦، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً مفصلاً للاتفاقات التجارية الدولية والإقليمية والثنائية، وما تفرضه من التزامات، بما في ذلك اتفاقات منظمة التجارة العالمية. ويتناول الفصل الثالث آثار السياسات التجارية على تعزيز التجارة والنمو في المنطقة، ولا سيما تحسين إمكانات الوصول إلى الأسواق للبلدان الأعضاء في الإسكوا؛ وتطوير قطاعات الإنتاج والخدمات وتعزيز قدراتها التجارية؛ واستقدام تكنولوجيات الإنتاج المتطورة؛ وجذب الاستثمار؛ وزيادة فرص العمل. ويقدّم الفصل الرابع بعض الاستنتاجات على صعيد السياسة العامة.

أولاً- التجارة والنمو في منطقة الإسكوا

ألف- التجارة والتكامل التجاري في منطقة الإسكوا

حجم التبادل التجاري لا يزال كبيراً بين بلدان الإسكوا وسائر مناطق العالم. والمحرك الرئيسي لهذا التبادل هو نصيب المنطقة من عوامل الإنتاج، فهي غنية بالنفط وفقيرة بالمياه. غير أن حصة التجارة بين بلدان الإسكوا لم تتجاوز ١٠ في المائة من مجموع المبادلات التجارية لهذه البلدان طوال العقدين الماضيين. وفي المقابل قاربت حصة التجارة البينية ٥٥ في المائة في آسيا، وناهزت ٤٥ في المائة في أمريكا اللاتينية في عام ٢٠٠٦. كما بلغت حصة التجارة البينية ٥٥ في المائة في إطار اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية و٦٥ في المائة في إطار الاتحاد الأوروبي. كما إن سرعة التكامل التجاري بين المناطق أدّى إلى تراجع المتوسط السنوي لمعدل نمو الواردات البينية، إذ هبط من ١٤ في المائة خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٩ إلى ٧ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦، ثم ارتفع ليصل إلى ١٢ في المائة خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦[٢].

وعلى الرغم من التقدم الذي حققته بعض بلدان منطقة الإسكوا نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، تبقى المنطقة ككل متأخرة عن سائر مناطق العالم على هذا الصعيد. وتبدو البلدان الأعضاء على درجة من الانفتاح، إذ يبلغ متوسط نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٧٠ في المائة، وهي نسبة مرتفعة بالمقاييس العالمية.

غير أن هذا المؤشر يتأثر بنصيب المنطقة من عوامل الإنتاج، حيث يغلب النفط على صادرات المنطقة وتغلب المواد الغذائية الأساسية على وارداتها، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة السلع في مجموع الحركة التجارية. وليس في ارتفاع حصة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي ما يدل على تحقيق المزيد من الاندماج في الأسواق العالمية واكتساب المزيد من القدرة التنافسية فيها. أما نسبة الصادرات من الصناعات التحويلية إلى مجموع الصادرات فهي أقل من متوسط البلدان النامية[٣]. ومع أن هذه النسبة ترتفع في البلدان ذات الاقتصادات غير النفطية، فهي لم تسجل زيادة تذكر في معظم البلدان المصدرة للنفط. ففي معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، كما في الجمهورية العربية السورية لا تزال الصادرات النفطية مصدر معظم العائدات المحققة من التصدير، بينما سجلت مجموعة من البلدان في الآونة الأخيرة، وهي الأردن والبحرين ومصر، تليها عُمان نسبة هامة من الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات.

وفي العقد الماضي، كان أداء المنطقة مختلفاً نسبة إلى معظم البلدان النامية الأخرى التي شهدت تحسّناً في التكامل التجاري. فقد سجلت البحرين والجمهورية العربية السورية والكويت ومصر معدّلات نمو سالبة في نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي طوال أعوام من فترة التسعينات. ووفقاً لإحصاءات اتجاهات التجارة الصادرة عن صندوق النقد الدولي، انخفضت حصة منطقة الإسكوا من مجموع الصادرات أكثر من نصف ما كانت عليه منذ عام ١٩٨٥، إذ هبطت من حوالى ٥ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ما يقارب ٢ في المائة في عام ١٩٩٧، ثم سجلت ارتفاعاً بسيطاً لتبلغ ٤ في المائة في عام ٢٠٠٦. وفي المقابل، ازدادت حصة بلدان شرق آسيا من مجموع الصادرات من ٤ في المائة إلى ما يقارب ٨ في المائة. كما انخفضت حصة بلدان الإسكوا من مجموع الواردات من ٥,٥ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ١,٥ في المائة في عام ١٩٩٧، ثمّ ارتفعت إلى ٣ في المائة في عام ٢٠٠٦.

---

(٢) International Monetary Fund (IMF), *Direction of Trade Statistics Yearbook* (August 2007).

(٣) حصة الصادرات من الصناعات التحويلية من مجموع الصادرات هو مؤشر جيد على ما يتمتع به بلد معين من قدرة تنافسية في الأسواق الخارجية، وتقدّم تكنولوجي، وتنوّع في الصادرات.

ومع أن العوائق أمام التجارة في المنطقة قد تقلّصت في الآونة الأخيرة، فلا تزال كبيرة في العديد من البلدان من خارج مجموعة مجلس التعاون الخليجي. ومع أن معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومنها الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان، قد عمدت إلى فتح أنظمتها التجارية، وخفضت متوسط التعرفة الجمركية إلى ما دون ١٠ في المائة، لا يزال متوسط هذه التعرفة في حدود ١٥ في المائة وأكثر بالنسبة إلى بلدان الإسكوا من خارج مجموعة مجلس التعاون الخليجي (مقابل ٨ في المائة في أمريكا اللاتينية و٦ في المائة في آسيا في عام ٢٠٠٦). وفي الآونة الأخيرة، اتخذت مجموعة من بلدان الإسكوا، منها الأردن ومصر، مزيداً من الإجراءات لتحرير التجارة، فعمدت إلى فتح حسابها الجاري، وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، واعتماد سياسات لتشجيع الصادرات. كما نفذت بعض البلدان التي تعتمد بشدّة على السلع الأولية سياسات لتشجيع الصادرات غير النفطية وغير المعدنية.

باء- النمو الاقتصادي وتركيبة الناتج المحلي الإجمالي

بقيت حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي أقل من ٥ في المائة في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا، باستثناء الجمهورية العربية السورية والسودان ولبنان ومصر واليمن (انظر الجدول ١). ويُعزى ذلك إلى نصيب المنطقة من عوامل الإنتاج وظروفها المناخية، فهي منطقة غنية بالنفط وفقيرة بالمياه. ويتبيّن من الجدول ١ أن القطاع الصناعي يسهم بحصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان، بينما يتفوق عليه قطاع الخدمات في بلدان أخرى. فحصة القطاع الصناعي تبلغ ٦٣,٤ في المائة في قطر، و٥٩,٦ في المائة في الكويت، و٥٥,٦ في المائة في عُمان، و٤٧,٧ في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و٤١,٤ في المائة في اليمن. وتتعرض المنتجات الصناعية في هذه البلدان لمنافسة شديدة من المنتجات القادمة من أوروبا وأمريكا اللاتينية يمكن أن تحدث أثراً سلبياً على معدّلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. أما في الأردن والسودان ولبنان حيث ظلت حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي أقل من ٢٥ في المائة، بقيت حصة قطاع الخدمات مرتفعة، إذ بلغت ٨٣,١ في المائة في لبنان و٧٧,٦ في المائة في الأردن.

الجدول ١- التوزيع القطاع للناتج المحلي الإجمالي
(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

البلد	الزراعة	الصناعة	الخدمات
الأردن	٢,٨	١٩,٦	٧٧,٦
الإمارات العربية المتحدة	١,٨	٤٧,٧	٥٠,٥
البحرين	٠,٤	٣٨,٦	٦١
الجمهورية العربية السورية	٢٠	٣٠,١	٤٩,٩
السودان	٢٨,٣	٢١,٦	٥٠,١
عُمان	١,٣	٥٥,٦	٤٣,١
قطر	٠,١	٦٣,٤	٣٦,٥
الكويت	٠,٢	٥٩,٦	٤٠,٢
لبنان	٧,٨	٩,١	٨٣,١
مصر	١٣	٣٠,٧	٥٢,٤
المملكة العربية السعودية	٢,٨	٣٦,٥	٦٠,٧
اليمن	١٠,٦	٤١,٤	٤٨

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٨.

وتتطلب تنمية قطاعي الصناعة والخدمات اعتماد سياسات عامة تشجع الإقبال على المشاريع، والقيام بتأهيل البنية التحتية في العديد من البلدان الأعضاء في الإسكوا. فتوفر هذه السياسات والمشاريع ضروري لتعزيز حركة التجارة وتكثيفها، وتحسين الإنتاجية، واستيفاء معايير الجودة، اللازمة لتعزيز أداء الصناعات المتجهة نحو التصدير.

جيم- التجارة والنمو والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

تحقق منطقة الإسكوا منذ عام ٢٠٠٢ نمواً مطّرداً، نتيجة لارتفاع أسعار النفط. غير أن هذا النمو يُتوقع أن يتراجع في ظل الهبوط الشديد الذي شهدته أسعار النفط في الآونة الأخيرة. أما توقعات النمو للعامين المقبلين فلا تحمل بشائر جيدة. فخلال العقدين الماضيين، عانت المنطقة من ضعف في الأداء على صعيد النمو، وذلك لعدم توفر البيئة المؤاتية على صعيد الاقتصاد الكلي، ولكثرة الأزمات السياسية، والنزاعات الإقليمية.

فقد شهدت مصر منذ عام ١٩٨١ تقلباً في معدّلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأرقام الحقيقية. غير أن هذه المعدّلات بدأت تتحسن منذ عام ٢٠٠١ (انظر الشكل ١-ألف (أ)). وتجنباً لتعرض العملة المحلية لمزيد من الضغوط، حوّلت مصر في عام ٢٠٠١ نظام سعر الصرف إلى نظام مرن بعد سلسلة من التخفيضات القسرية في قيمة العملة المحلية. ونتيجة لهذا التحوّل، تمكّنت مصر من زيادة صادراتها، ومن تخفيض أسعار الفائدة المحلية، فاستطاعت بذلك تشجيع الاستثمار. ويبدو أن الزيادة في الصادرات وفي الاستثمار أسهمت في تحسين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. ومن العوامل الأخرى التي أسهمت في زيادة معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تحويلات العمال المغتربين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكذلك دخول مصر في اتفاقات تجارية ثنائية مع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤ وما حققه ذلك من زيادة في حجم التجارة الثنائية.

وبعد فترة من التقلب كان الأردن قد شهدها في معدّل نمو ناتجه المحلي الإجمالي الحقيقي منذ عام ١٩٨٠، يستقر هذا المعدل منذ أواسط التسعينات على متوسط قدره ٤ في المائة (انظر الشكل ١-ألف (ب)). وفي الآونة الأخيرة استفاد الأردن من عائدات السياحة ومن الاستثمارات العراقية في قطاع العقارات. كما بدأت صادرات الأردن تسجل زيادة كبيرة في إطار الاتفاقات التجارية الثنائية التي أبرمها هذا البلد مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فأسهمت في رفع معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي[٤].

ومنذ أواسط التسعينات، يعاني لبنان من تراكم في الدين العام تظهر آثاره واضحة في معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ووصل معدّل النمو في هذا البلد إلى حالة ركود عقب فترة من التقلب الشديد كان قد شهدها خلال تلك الفترة (انظر الشكل ١-ألف (ج)). وأسهمت هذه الاختلالات على صعيد الاقتصاد الكلي، في نشوء جو من عدم الاستقرار السياسي، وفي زعزعة الثقة لدى الشركات، وفي تقويض عائدات السياحة.

وسجل اقتصاد الجمهورية العربية السورية معدّلات نمو منخفضة نسبياً في الناتج الإجمالي الحقيقي (انظر الشكل ١-ألف (د)). وبعد تقلّبات شديدة سجلها معدّل نمو هذا الناتج خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠، يبدو أنها استقرت، وهي تسجل ارتفاعاً منذ عام ٢٠٠١.

---

(٤) وقع الأردن اتفاقاً ثنائياً من الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١ وآخر مع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٢.

وتخضع معدّلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي للتقلّبات في أسعار النفط. وبعد أن كان معدّل النمو في البحرين يشهد تقلّبا قبل عام ١٩٩٤، استقر بعد ذلك على ٥ في المائة تقريباً (انظر الشكل ١-باء (أ)).

ويسجل معدّل النمو في الكويت استقراراً منذ عام ١٩٩٣، بعد فترة من التقلّب الشديد كان قد شهدها أثناء حرب الخليج بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ (انظر الشكل ١-باء (ب)). ولا تزال الصادرات النفطية في هذا البلد تسهم مساهمة كبيرة فيما سجلته معدّلات النمو من ارتفاع في الآونة الأخيرة.

ويسجل معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عُمان ارتفاعاً كبيراً منذ عام ٢٠٠٠، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط (انظر الشكل ١-باء (ج)). وكان محرك معدّل النمو هو نفسه في قطر، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً لستة أعوام متتالية بدأت منذ عام ٢٠٠١ (انظر الشكل ١-باء (د)). ويتبين من الشكل أيضاً أن اقتصاد قطر سجل في عام ١٩٩٨ نمواً قُدّر معدّله بنسبة ٢٠ في المائة بعد أن كان عند حدود ٥ في المائة في عام ١٩٩٧. ويُتوقع أن يبقى اقتصاد قطر في المستقبل القريب في طليعة البلدان الأعضاء في الإسكوا من حيث الأداء على صعيد النمو.

واستطاعت المملكة العربية السعودية أن تحقق أداء ثابتاً على صعيد النمو منذ عام ١٩٩٨. ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو بمتوسط سنوي قدره ٥ في المائة على الرغم من الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط مؤخراً (انظر الشكل ١-باء (هـ)). ففي عام ٢٠٠١، سجل اقتصاد المملكة نمواً فاق معدله ٥ في المائة. وأسهم ارتفاع أسعار النفط وازدياد صادراته في تحويل اقتصاد المملكة من حالة عجز بلغ ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٢ إلى حالة فائض بلغ ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦.

ويشهد اقتصاد الإمارات العربية المتحدة منذ عام ٢٠٠٣ نمواً بلغ متوسطه السنوي الحقيقي ٧ في المائة (انظر الشكل ١-باء (و)). وستبقى الزيادة في إنتاج النفط وفي عائداته القوة الرئيسية المحركة لنمو الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل ١- معدّلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٧

ألف- البلدان غير المنتجة للنفط

(أ) مصر

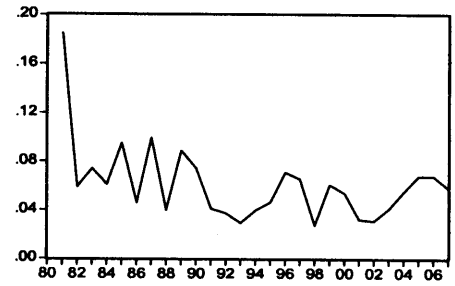

(ب) الأردن

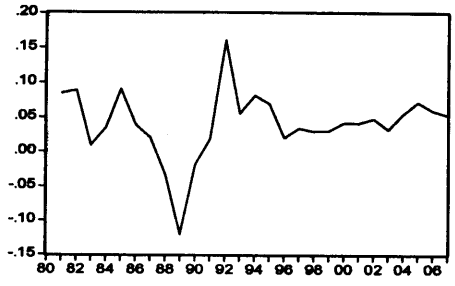

(ج) لبنان

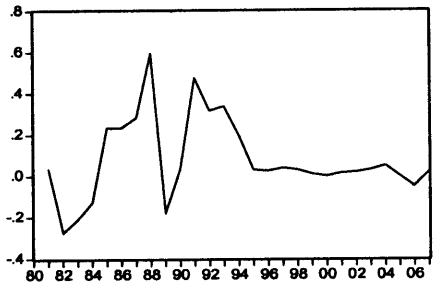

(د) الجمهورية العربية السورية

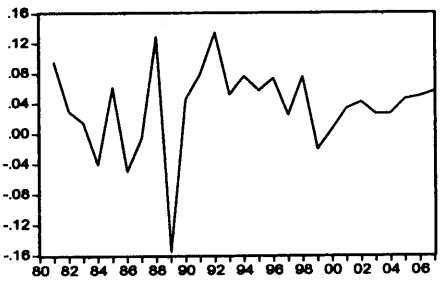

باء- بلدان مجلس التعاون الخليجي المنتجة للنفط

(أ) البحرين

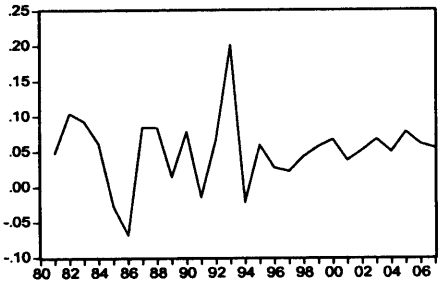

(ب) الكويت

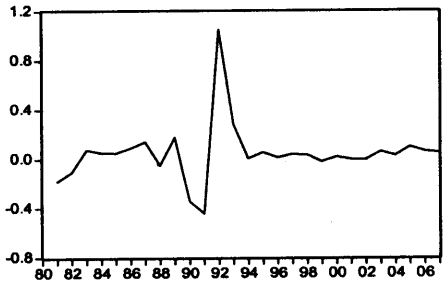

(ج) عُمان

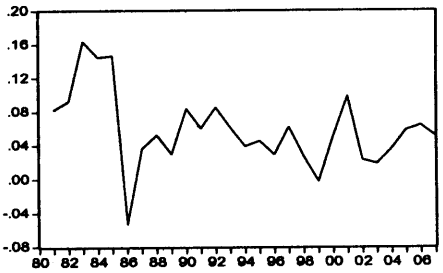

(د) قطر

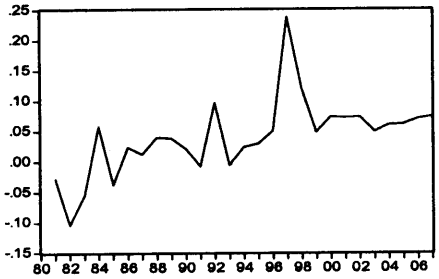

(هـ) المملكة العربية السعودية

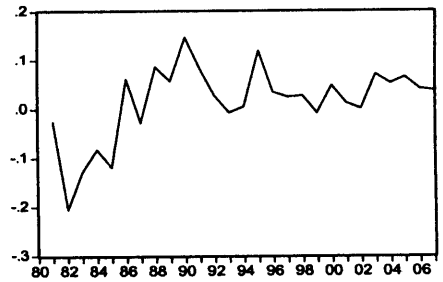

(و) الإمارات العربية المتحدة

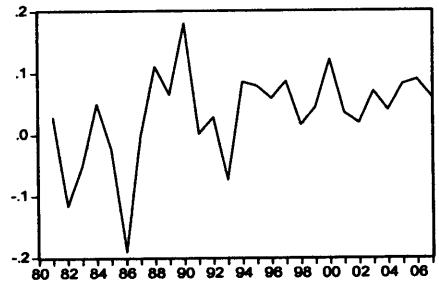

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا ٢٠٠٧-٢٠٠٨، E/ESCWA/EDGD/2008/3؛ دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرة الثالثة والعشرون، ٢٠٠٣.

تسجل مصر زيادة في حجم صادراتها منذ أوائل الثمانينات، الفترة التي شهدت بداية العمل على تحرير التجارة (انظر الشكل ٢-ألف (أ)). فقد ارتفعت قيمة الصادرات المصرية من ١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٨ مليار دولار، مسجلة زيادة ملحوظة، يُرجح أن يكون قد أسهم فيها تخفيض قيمة الجنيه المصري وتعويم سعر الصرف. ومن العوامل التي أدّت إلى هذه الزيادة أيضاً إبرام اتفاق الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي الذي دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٤. وسجلت مصر فائضاً في الحساب الجاري بلغت قيمته ملياري دولار في عام ٢٠٠٥. وكانت مصر قد سجلت هذا الفائض للمرة الأولى في عام ١٩٩٤. غير أن صادراتها هي في تراجع، على ما يبدو، منذ عام ٢٠٠٥.

وشهد الأردن حركة مماثلة على صعيد الصادرات التي بدأت تزداد منذ أوائل الثمانينات (انظر الشكل ٢-ألف (ب)). وقد ازدادت صادرات الأردن بمقدار ضعفين أو أكثر في العقد الماضي، إذ ارتفعت قيمتها من ملياري دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٥,٣ من مليارات الدولارات في أواخر عام ٢٠٠٦. ونتيجة لهذه الزيادة، حقق الأردن فائضاً في الحساب الجاري بلغت قيمته مليار دولار في عام ٢٠٠٣، تلته حالات عجز متكررة. ويبدو أن الاتفاقات التجارية التي دخلت حيز النفاذ بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١ وبين الأردن والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٢، قد أسهمت في زيادة الصادرات الأردنية.

أما الوضع في لبنان فيختلف اختلافاً كبيراً. فالصادرات كانت في حالة تزايد منذ عام ١٩٩٦، بحيث بلغت قيمتها ١,٧٨ مليار دولار في أواخر عام ٢٠٠٦ (انظر الشكل ٢-ألف (ج)). لكن هذه الزيادة لم تحقق أي فائض في الحساب الجاري لأن لبنان هو مستورد صافٍ للسلع والخدمات، تتراوح القيمة السنوية لوارداته بين ٥ و٦ مليارات من الدولارات. ونتيجة لذلك، يُستبعد أن تسهم الصادرات في تحسين معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان.

ويبدو أن الجمهورية العربية السورية في وضع أفضل، حيث الصادرات في حالة زيادة منذ عام ١٩٨٦. وقد ارتفعت قيمتها من ملياري دولار في عام ١٩٩٢ إلى ٧ مليارات دولار في عام ٢٠٠٧ (انظر الشكل ٢-ألف (د)). وبما أن اقتصاد هذا البلد هو اقتصاد مغلق، تبقى السلع والخدمات التي تستورد إليه محدودة جداً، مما يسهم في امتصاص العجز في الحساب الجاري منذ أوائل التسعينات.

الشكل ٢- صادرات منطقة الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٦
(بملايين الدولارات)

ألف- صادرات البلدان غير المنتجة للنفط

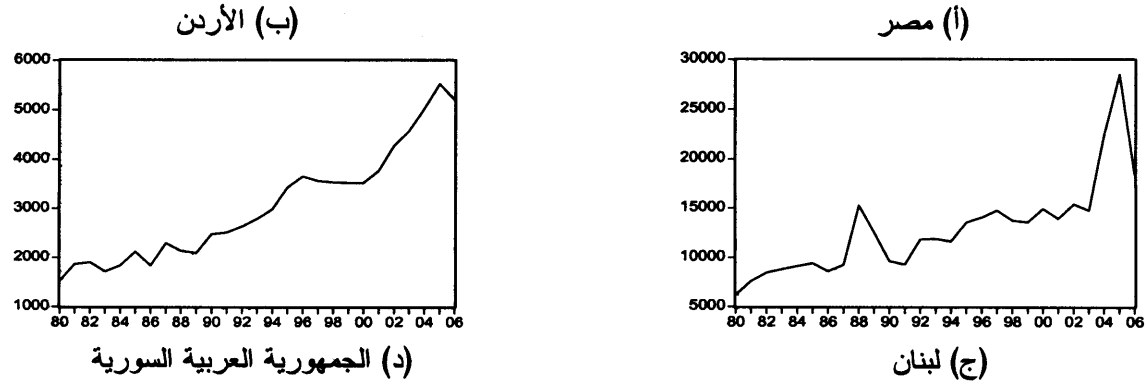

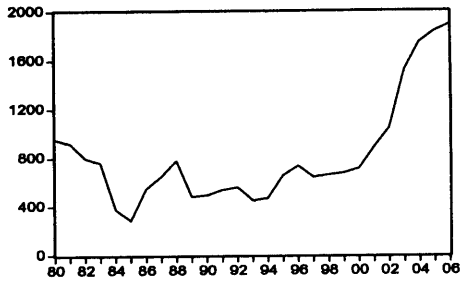

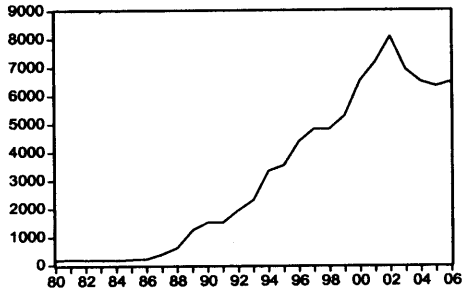

باء- صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي المنتجة للنفط

(أ) البحرين

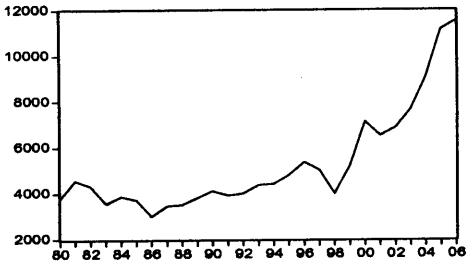

(ب) الكويت

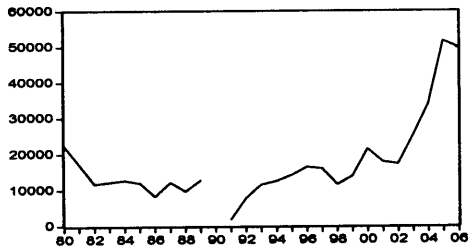

(ج) عُمان

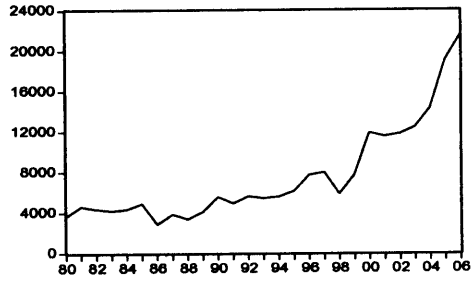

(د) قطر

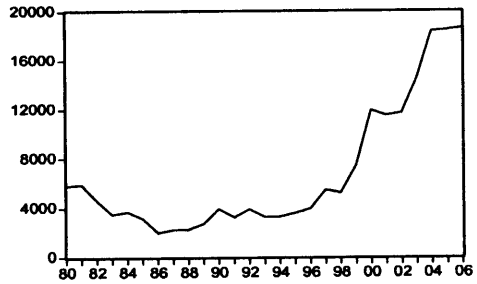

(هـ) المملكة العربية السعودية

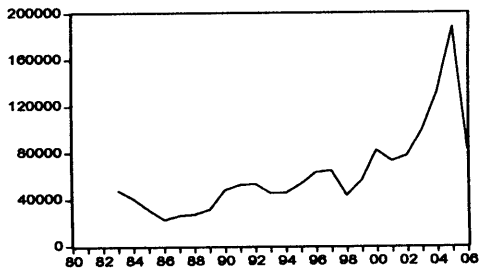

(و) الإمارات العربية المتحدة

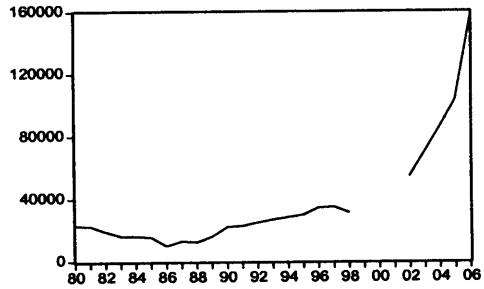

المصدر: International Monetary Fund (IMF), *International Financial Statistics (IFS) Online* (August 2007).

وكانت صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي كذلك في تزايد منذ أوائل الثمانينات، مما يدلّ على اتجاه لتحرير التجارة في منطقة الإسكوا. وكان الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط مؤخراً هو العامل الذي

يسهم في الزيادة الكبيرة التي تسجلها الصادرات منذ عام ٢٠٠٢. فصادرات البحرين في حالة زيادة منذ عام ١٩٩٨، حيث كانت قيمتها ٤ مليارات دولار وبلغت ١١,٥مليار دولار في عام ٢٠٠٦ (انظر الشكل ٢-باء (أ)). ونتيجة لذلك، تسجل البحرين فائضاً في الحساب الجاري منذ أواسط التسعينات.

أما الصادرات في الكويت فهي في حالة زيادة منذ ١٩٩١، بحيث تناهز قيمتها حالياً ٥٠ مليار دولار (انظر الشكل ٢-باء (ب)). وتشهد عُمان وقطر الحركة نفسها على صعيد الصادرات (انظر الشكل ٢-باء (ج) والشكل ٢-باء (د)). ففي عُمان تسجل الصادرات زيادة مطّردة منذ عام ١٩٩٦ حتى بلغت قيمتها ٢١ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، أما في قطر فبلغت قيمة الصادرات ١٩ مليار دولار في العام نفسه.

وأما حجم الصادرات في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة فهو أكبر بكثير، مع أن مسار الزيادة كان نفسه. ففي المملكة العربية السعودية، كانت الصادرات في حالة زيادة مطّردة منذ عام ٢٠٠٢، إذ ارتفعت قيمتها من ٨٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى أكثر من ضعف هذه القيمة في عام ٢٠٠٦، أي ١٨٠ مليار دولار (انظر الشكل ١-باء (هـ)). وفي خلال الفترة ذاتها تقريباً، ازدادت صادرات الإمارات العربية المتحدة أربعة أضعاف، إذ ارتفعت قيمتها من ٤٠ مليار دولار في عام ١٩٩٨ إلى ١٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ (انظر الشكل ٢-باء (و)).

الشكل ٣- معدّلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٢-٢٠٠٦ (بالنسبة المئوية)

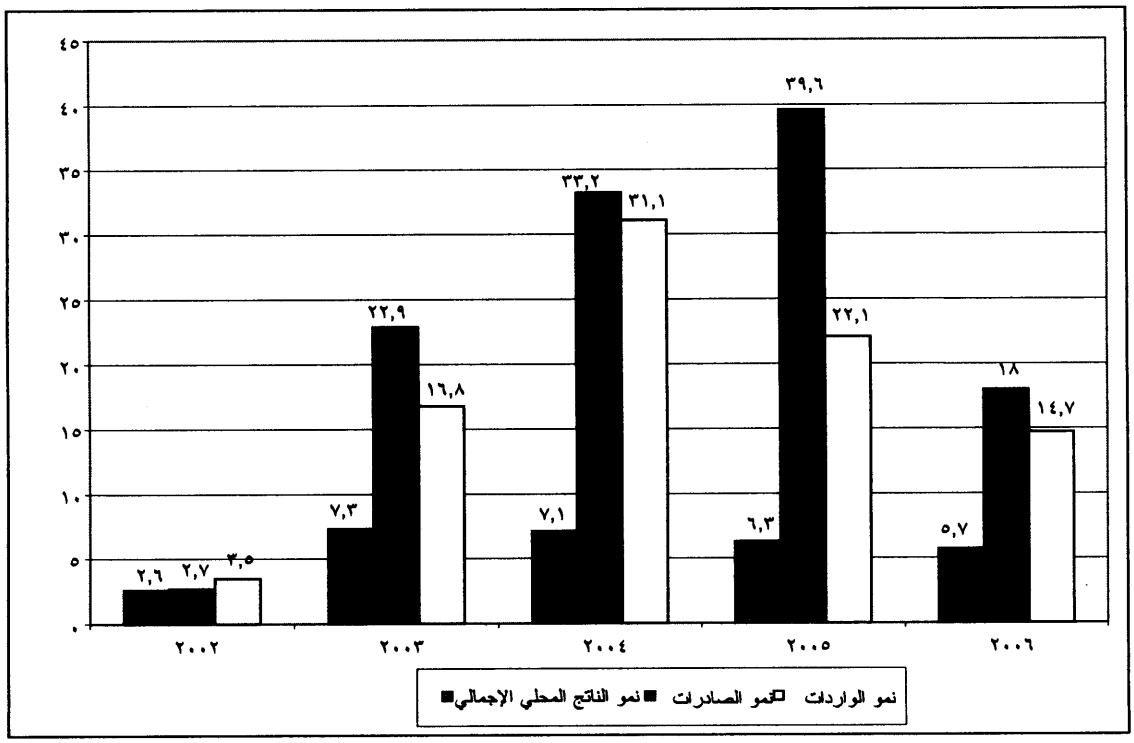

المصدر: إعداد الإسكوا.

ويظهر الشكل ٣ العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل نمو الصادرات ومعدل نمو الواردات في منطقة الإسكوا خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. ويتضح من هذا الشكل أن معدّل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يتّبعان دائماً المسار نفسه. فبين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، يُلاحظ أن معدل نمو الصادرات ارتفع من ٣٣,٢ إلى ٣٩,٦ في المائة، ومعدل نمو الواردات انخفض من ٣١,١ إلى ٢٢,١ في المائة، أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فانخفض من ٧,١ إلى ٦,٣ في المائة. وبعد دخول اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز النفاذ وإزالة الحواجز الجمركية، استمر معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض ليبلغ ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦، وكذلك معدل نمو الصادرات ليبلغ ١٨ في المائة. والخلاصة من هذه الأرقام أن فترات تحرير التجارة في منطقة الإسكوا لم تترافق مع ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويتضمن الجدول ٢ مؤشرات الانفتاح التجاري ونسبها من الناتج المحلي الإجمالي. ويتبين من هذا الجدول أن جميع اقتصادات منطقة الإسكوا أصبحت أكثر انفتاحاً منذ عام ٢٠٠٥. ويُلاحظ أن الميزان التجاري في حالة عجز في بعض البلدان وفي حالة فائض في بلدان أخرى تبلغ قيمته ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. والواضح أن الصادرات من السلع والخدمات تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في كل بلد، وكذلك الواردات من السلع والخدمات. ولا شكّ في أن التجارة تؤدي دوراً هاماً في نمو اقتصادات منطقة الإسكوا وتنميتها.

الجدول ٢- المؤشرات التجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٥-٢٠٠٧

البلد	مجموع التجارة			الصادرات			الواردات		
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الأردن	-٤١,٤٣	-٣٧,٤٤	-٣٧,٧	٥٢,٦١	٥٤,٥٦	٥٧,٧٥	٩٤,٠	٩٢,٠٠	٩١,٥٣
الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..
البحرين	٢٠,٠٢	٢٨,٠٦	٢٥,٢٣	٧٣,٥٢	٦٥,٠٦	٦١,٢٥	٥٣,٥١	٤٧,٧٣	٥٤,١
الجمهورية العربية السورية	١,٤٦	٣,٨٦	-٧٣,٣٦	٤٠,٨٢	٣٩,٤٢	٣٧,٨	٣٩,٣٦	٣٥,٥٦	٣٥,٠١
عُمان	٢٧,٠٩	٢٨,٤	٢٤,٦٧	٦٣,٠٢	٦٢,١٤	٦٣,١٢	٣٥,٩٣	٣٧,٥١	٣٩,٨٧
قطر	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الكويت	٣٥,٧٢	٣٢,٩٦	٢٣,٠٤	٦٣,٩٩	٦٧,٨٨	٥٩,٩٠	٢٨,٢٨	٢٥,١٢	٢٥,٦٢
لبنان	-١٤,٦٦	-١٢,٤٩	-١٢,٥	٦١,٠٣	٦٣,٤٥	٦٦,٨٦	٧٥,٦٩	٧٥,٩٣	٧٩,١١
مصر	-٤,٠٣	-٣,٦٠	-٢,٣٦	٣٤,٢٥	٣٤,١٣	٣٣,٣٨	٣٨,٢٧	٣٧,٧٣	٣٧,٧٣
المملكة العربية السعودية	٣٣,٠٠٤	٣٢,٦٩	٣١,١	٥٩,٣٨	٦٢,٦١	٦٤,٢	٢٦,٣٧	٢٩,٩٢	٣٤,١٦
اليمن	٤,٩٦	٠,٤٤	-١,٢٦	٤٠,٥٢	٤١,٢٧	٣٨,٩٨	٣٥,٥٦	٤٠,٨٣	٣٩,٨٦

المصدر: International Monetary Fund (IMF), *International Financial Statistics (IFS) Online* (August 2007).

ملاحظة: علامة النقطتين (..) تعني أن البيانات غير متوفرة أو غير مبلغ عنها.

دال- المؤشرات الرئيسية للتجارة

هناك مؤشرات عديدة للتجارة. فالبنك الدولي يصدر بيانات عن ٣٠٠ مؤشر للتجارة العالمية لمجموعة من ٢١٠ بلدان. وتُصنّف هذه المؤشرات في الفئات التالية: (أ) سياسة التجارة؛ (ب) البيئة الخارجية؛ (ج) البيئة المؤسسية؛ (د) تسهيل التجارة؛ (هـ) محصلة التجارة.

ولكل من هذه الفئات مؤشر يعبّر عنه على النحو التالي: (أ) مؤشر القيود الجمركية أمام التجارة؛ (ب) مؤشر القيود الجمركية أمام الوصول إلى الأسواق؛ (ج) سهولة تسيير الأعمال؛ (د) مؤشر أداء اللوجستيات؛ (هـ) النمو الحقيقي في مجموع التجارة. وتضمن الجدول ٣ تعريفاً مفصلاً لكل من هذه المؤشرات.

الجدول ٣- المؤشرات الخمسة للتجارة

المؤشر	التعريف
مؤشر القيود الجمركية أمام التجارة	هذا المؤشر يقيس أثر كل سياسة تجارية منصفة لكل بلد على مجموع وارداته. فالتعرفة الجمركية الموحدة المعمول بها هي التي تُبقي مجموع واردات البلد عند مستواها الحالي
مؤشر القيود الجمركية أمام الوصول إلى الأسواق	هذا المؤشر يقيس أثر السياسات التجارية للبلدان الأخرى على صادرات كل بلد. وهو يمثل التشوهات التجارية التي تفرضها السياسات التجارية لبلدان أخرى على صادرات كل بلد.
سهولة تسيير الأعمال	هذا المؤشر يقيس أثر البيئة العامة للأعمال في كل بلد، وهو يصنف البلدان من الأفضل إلى الأسوأ بين المرتبة ١ والمرتبة ١٧٨.
مؤشر أداء اللوجستيات	يقيس هذا المؤشر الوعي العام بحالة اللوجستيات في بلد معين، استناداً إلى أكثر من ١٠٠٠ رد على مسح حول هذا الموضوع. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين ١ و٥، حيث تُعطى العلامة الأعلى للأداء الأفضل.
النمو الحقيقي في مجموع التجارة	هذا المؤشر يقيس متوسط معدل النمو الحقيقي في مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالسعر الثابت للدولار لعام ٢٠٠٠، وهذا المؤشر يمثل مدى تطوّر التجارة في بلد ما خلال الفترة قيد الدراسة.

المصدر: The World Bank, "World Trade Indicators: User Guide" (December 2008), pp. 4, 14, 19, 21 and 25.

ويتضمن الجدول ٤ القيمة الرقمية لكل مؤشر. فكلّما تقدم وضع الدول الأولى بالرعاية، تكون التعرفة التي يفرضها بلد معين على وارداته أعلى. والمتعارف عليه أن الاقتصادات المنفتحة تكون عادة في حالة أفضل. ويتضح من الجدول أن الإمارات العربية المتحدة تسجل المؤشر الأدنى، تليها المملكة العربية السعودية، وقطر، والبحرين، ولبنان، ومصر، والأردن، وعُمان. ويُلاحظ أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تسجل أدنى مؤشر للتعرفات الجمركية في منطقة الإسكوا.

ويعبّر مؤشر القيود أمام الوصول إلى الأسواق الإمكانية المتاحة لبلد معيّن للوصول إلى الأسواق العالمية، حيث يعبر تدني قيمة المؤشر عن إمكانية أكبر للوصول إلى الأسواق. وتتمتع عُمان بالموقع الأفضل من حيث إمكانية وصول صادراتها إلى الأسواق، تليها المملكة العربية السعودية، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، ومصر، ولبنان، والأردن. وهنا أيضاً تسجل بلدان مجلس التعاون الخليجي أعلى مرتبة من حيث القدرة على الوصول إلى الأسواق. وهذا يُعزى إلى ارتفاع نسبة الصادرات النفطية من هذه البلدان إلى سائر مناطق العالم.

وتصنّف البلدان الأعضاء في الإسكوا وفقاً لمؤشر سهولة تسيير الأعمال في ترتيب تنازلي، فكلّما ارتفعت مرتبة البلد يكون الجو فيه مؤاتياً للأعمال. ومن المتعارف عليه أن كل بلد يستفيد من تصنيفه في خانة البلدان حيث السهولة في تسيير الأعمال، لأن هذا التصنيف يشجع الاستثمارات الأجنبية، ويسهم بالتالي في تحسين الأداء الاقتصادي العام. ويتضح من الجدول ٤ أن المملكة العربية السعودية تحلّ في المرتبة الأفضل من حيث السهولة في تسيير الأعمال، تليها الكويت، وعُمان، والإمارات العربية المتحدة، والأردن،

ولبنان، واليمن، ومصر، والجمهورية العربية السورية. وفي هذا المؤشر ما يدلّ على أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تتمتع بأفضل بيئة لتسيير الأعمال في منطقة الإسكوا.

ومؤشر أداء اللوجستيات، ويشمل كفاءة الإجراءات الجمركية وغيرها من الإجراءات عبر الحدود، ونوعية خدمات النقل، والهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، وتكاليف النقل الدولي والمحلي، وكفاءة اللوجستيات، والقدرة على الرصد، والدقة في مواعيد الشحن(٥). وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين ١ و٥، حيث تشير العلامة الأعلى إلى أداء أفضل. وتحلّ الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى وفقاً لهذا المؤشر، تليها البحرين، والمملكة العربية السعودية، والكويت، وقطر، وعُمان، والأردن، ومصر، ولبنان، واليمن، والجمهورية العربية السورية. ويتضح من قيمة المؤشر أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تسجل أفضل أداء في اللوجستيات في منطقة الإسكوا.

ويمثل مؤشر النمو الحقيقي في التجارة حركة تطوّر التجارة في بلد معيّن. وكلّما ارتفعت قيمة هذا المؤشر يكون اقتصاد البلد قد حقق نمواً في التجارة. ويسجل أعلى المعدّلات في نمو التجارة في الأردن، تليه في الترتيب مصر، والمملكة العربية السعودية، وعُمان، ولبنان، والكويت، والجمهورية العربية السورية، واليمن، والبحرين.

الجدول ٤- المؤشرات الخمسة للتجارة في منطقة الإسكوا

البلد	مؤشر القيود الجمركية أمام التجارة		مؤشر القيود الجمركية أمام الوصول إلى الأسواق		مؤشر سهولة تسيير الأعمال		مؤشر أداء اللوجستيات	مؤشر نمو الصادرات والواردات (النسبة المئوية)	
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الأردن	١٠,١٦	٨,٩٦	٤,٣٥	٤,٢	٧٩	٨٠	٢,٨٩	١١,١٥	٢,٤٨
الإمارات العربية المتحدة	..	٢,٩٦	..	٣,٣	٦٩	٦٨	٣,٧٣	..	..
البحرين	..	٥,٠٩	..	٣,٥	..	..	٣,١٥	٢٤,٥	٢٨,٣
الجمهورية العربية السورية	..	..	..	..	١٣٤	١٣٧	٢,٠٩	١٣,٤٣	٦,٧٤-
عُمان	٤,٤١	١٣,٢٤	١,٥٥	١,٦	٤٣	٤٩	٢,٩٢	٣,٢	٧,٧
قطر	..	٤,٢٤	..	١,٩	..	..	٢,٩٨	..	..
الكويت	..	..	..	..	٤٠	٤٠	٢,٩٩	١٢,١	٢,٥
لبنان	٤,٨٦	٥,٥١	٤,٦١	٤	٧٧	٨٥	٢,٣٧	٦,٨٣-	٠,١٧-
مصر	٧,٧٩	٥,٦٢	٤,٣٩	٣,٩	١٥٢	١٢٦	٢,٣٧	٢٢,٠٧	٢١,٥٤
المملكة العربية السعودية	٦,٠٦	٤,٢٤	٣,٠٨	١,٨	٣٣	٢٣	٣,٠٢	٦,٣	٢,٨
اليمن	..	..	..	..	١٠٧	١١٣	٢,٢٩	٣,٤	٣,٥
المتوسط	٦,٦٦	٦,٢٣	٣,٦	٣,٠٣	٨١,٥٦	٨٠,١١	٢,٨	٩,٩٢	٦,٨٨

المصدر: The World Bank, WTI database (2008).

ملاحظة: علامة النقطتين (..) تعني أن البيانات غير متوفرة أو غير مبلغ عنها.

هاء- الشركاء التجاريون الرئيسيون للبلدان الأعضاء في الإسكوا والمنتجات الرئيسية

يتناول هذا القسم الشركاء التجاريون الرئيسيون والمنتجات الرئيسية لكل بلد من البلدان الأعضاء في الإسكوا. ويبين الجدول ٥ حصة المنتجات الرئيسية الثلاثة الأولى المصدرة من مجموع الصادرات، والجدول ٦ حصة المنتجات الثلاثة الأولى المستوردة من مجموع الواردات لكل بلد. وباستثناء الأردن

(٥) انظر: World Bank, "World Trade Indicators: User Guide" (December 2008), p. 21.

ولبنان، يبدو واضحاً أن المنتجات الثلاثة الرئيسية من صادرات بلدان الإسكوا هي الزيوت المعدنية، والنفط، ومنتجات التكرير. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، تصل حصة هذه الصادرات إلى ٩٥,٧ في المائة من مجموع الصادرات، كما هي الحال في الكويت. أما الواردات الرئيسية فمعظمها من الزيوت المعدنية والنفط ومنتجات التكرير والسيارات والآليات.

الجدول ٥- حصة الأصناف الثلاثة الرئيسية الأولى المصدرة من مجموع الصادرات، ٢٠٠٦

البلد	الصنف الرئيسي الأول من مجموع الصادرات	الصنف الرئيسي الثاني من مجموع الصادرات	الصنف الرئيسي الثالث من مجموع الصادرات
الأردن	الملابس والحلي والمنسوجات وأشغال الحياكة (١٦,٣ في المائة)	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن والقطع المعدنية (٩,٢ في المائة)	الأسمدة (٩ في المائة)
الإمارات العربية المتحدة	أنواع النفط المعدنية والزيوت ومنتجات التقطير (٧٤,٥ في المائة)	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن والقطع المعدنية (٦,٠ في المائة)	الألمنيوم ومنتجاته (٢,٦٧ في المائة)
البحرين	أنواع النفط المعدنية ومنتجات التقطير (٧٩ في المائة)	الألمنيوم ومنتجاته (١٢,٥ في المائة)	أنواع المعادن الخام وفضلات المعادن والرماد (١,٢ في المائة)
الجمهورية العربية السورية	أنواع النفط المعدنية والزيوت ومنتجات التقطير (٤٠,٣ في المائة)	السلع الأساسية التي لا تصنّف في أي خانة أخرى (٦,٧ في المائة)	الملابس والحلي والمنسوجات وأشغال الحياكة (٥,٣ في المائة)
عُمان	أنواع النفط المعدنية والزيوت ومنتجات التقطير (٩٤,٦ في المائة)	منتجات الحليب والبيض والعسل والمأكولات الحيوانية (٠,٦٥ في المائة)	أنواع الأسماك والقشريات والرخويات والأحياء اللافقارية المائية (٠,٥٢ في المائة)
قطر	أنواع النفط المعدنية والزيوت ومنتجات التقطير (٨٩,٧ في المائة)	البلاستيك ومنتجات البلاستيك (٣,٣ في المائة)	الأسمدة (١,٩٧ في المائة)
الكويت	أنواع النفط المعدنية والزيوت ومنتجات التقطير (٩٥,٧ في المائة)	البلاستيك ومنتجات البلاستيك (١,١ في المائة)	الأسمدة العضوية (٠,٨ في المائة)
لبنان	اللؤلؤ والأحجار الثمينة والمعادن والقطع المعدنية (١٤,٤ في المائة)	الأجهزة الكهربائية والإلكترونية (٧,٩ في المائة)	الحديد والصلب (٧,٢ في المائة)
مصر	أنواع النفط المعدنية والزيوت ومنتجات التكرير (٤٨,٣ في المائة)	الحديد والصلب (٧ في المائة)	الملح والكبريت والتربة والحجارة والجص والكلس والإسمنت (٤ في المائة)
المملكة العربية السعودية	أنواع النفط المعدنية والزيوت ومنتجات التقطير (٨٩,٢ في المائة)	البلاستيك ومنتجات البلاستيك (٢,٥ في المائة)	الأسمدة العضوية (٢,٣ في المائة)
اليمن	أنواع النفط المعدنية والزيوت ومنتجات التقطير (٩١,٧ في المائة)	أنواع الأسماك والقشريات والرخويات والحيوانات والأحياء اللافقارية المائية (٢,٠ في المائة)	المراجل والآليات والمفاعلات النووية (١,١ في المائة)

المصدر: International Trade Centre (UNCTAD/WTO), "Trade Competitiveness Map" (2008).

الجدول ٦- حصة الأصناف الثلاثة الرئيسية المستوردة من مجموع الواردات، ٢٠٠٦

البلد	الصنف الرئيسي الأول	الصنف الرئيسي الثاني	النصف الرئيسي الثالث
الأردن	أنواع النفط المعدنية والزيوت ومنتجات التكرير (٢٣,٧ في المائة)	المركبات غير السكك الحديدية والترامواي (٨,٨ في المائة)	المراجل والآليات والمفاعلات النووية (٧,٣ في المائة)
الإمارات العربية المتحدة	المعدّات الكهربائية والإلكترونية (١٤,٢ في المائة)	المراجل والآليات والمفاعلات النووية (١٣,٩ في المائة)	أنواع النفط المعدنية والزيوت ومنتجات التكرير (١٠,١ في المائة)
البحرين	أنوع النفط المعدنية والزيوت ومنتجات التكرير (٥٥,٦ في المائة)	السيارات غير السكك الحديدية والترامواي (٧,٠ في المائة)	المراجل والآليات والمفاعلات النووية (٥,٦ في المائة)
الجمهورية العربية السورية	أنواع النفط المعدنية والزيوت ومنتجات التكرير (٢٧,١ في المائة)	المركبات غير السكك الحديدة والترامواي (٨,٨ في المائة)	الحديد والصلب المصنع (٧,٥ في المائة)
عُمان	المركبات غير السكك الحديدية والترامواي (٢٥,٤ في المائة)	المراجل والآليات والمفاعلات النووية (١٨,٠ في المائة)	الحديد والصلب المصنّع (٧,٠ في المائة)
قطر	المراجل والآليات والمفاعلات النووية (٢٣,٦ في المائة)	الحديد والصلب المصنّع (١٥,٠ في المائة)	المركبات غير السكك الحديدية والترامواي (١٤,٧٣ في المائة)
الكويت	المركبات غير السكك الحديدية والترامواي (١٨,٧ في المائة)	المراجل والآليات والمفاعلات النووية (١٣,١ في المائة)	المعدّات الكهربائية والإلكترونية (١٠,٢ في المائة)
لبنان	أنواع النفط المعدنية والزيوت ومنتجات التكرير (٢٢,٧ في المائة)	المراجل والآليات والمفاعلات النووية (٨,٤٥ في المائة)	المركبات غير السكك الحديدية والترامواي (٧,٢٥ في المائة)
مصر	المراجل والآليات والمفاعلات النووية (١٣,٣ في المائة)	أنواع النفط المعدنية والزيوت ومنتجات التكرير (١٠,٣ في المائة)	الآليات غير السكك الحديدية والترامواي (٧,٩ في المائة)
المملكة العربية السعودية	المراجل والآليات والمفاعلات النووية (١٦,٦ في المائة)	المركبات غير السكك الحديدية والترامواي (١٥,١ في المائة)	المعدات الكهربائية والإلكترونية (٩,١ في المائة)
اليمن	أنواع النفط المعدنية والزيوت ومنتجات التكرير (٢١,٩ في المائة)	المراجل والآليات والمفاعلات النووية (٩,٧٤ في المائة)	المركبات غير السكك الحديدية والترامواي (٨,١٣ في المائة)

المصدر: International Trade Centre (UNCTAD/WTO), "Trade Competitiveness Map" (2008).

ويبين الجدول ٧ الأسواق الأربع الرئيسية التي تتجه إليها صادرات بلدان الإسكوا، والجدول ٨ الموردين الرئيسيين للمنطقة. والجدير بالذكر أن الأسواق الرئيسية لمعظم صادرات منطقة الإسكوا هي المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية وتايلند. أما المصادر الرئيسية لواردات منطقة الإسكوا فهي المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والصين وألمانيا واليابان. ويُعتبر الشركاء التجاريون الرئيسيون لمنطقة الإسكوا من خارج المنطقة باستثناء المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من الاتفاقات التجارية المبرمة داخل المنطقة والجهود التي تُبذل لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، لا يزال حجم الحركة التجارية بين بلدان الإسكوا متواضعاً جداً.

الجدول ٧- حصة الأسواق الرئيسية التي تصدر إليها منطقة الإسكوا من مجموع الصادرات (بالنسبة المئوية)

البلد	السوق الرئيسية الأولى	السوق الرئيسية الثانية	السوق الرئيسية الثالثة	السوق الرئيسية الثالثة
الأردن (٢٠٠٦)	الولايات المتحدة الأمريكية (٢٥,٠ في المائة)	العراق (١٢,٢ في المائة)	الهند (٧,٦ في المائة)	الإمارات العربية المتحدة (٥,٦ في المائة)
الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٧)	اليابان (٢٣,٦ في المائة)	كوريا الجنوبية (١٠,٢ في المائة)	تايلند (٥,٢ في المائة)	الهند (٤,٨ في المائة)
البحرين (٢٠٠٦)	المملكة العربية السعودية (٣,٢ في المائة)	الولايات المتحدة الأمريكية (٣,٠ في المائة)	الإمارات العربية المتحدة (٢,٣ في المائة)	اليابان (٢,٣ في المائة)
الجمهورية العربية السورية	..	..	..	..
عُمان	..	..	..	..
قطر	اليابان (٣٧,٨ في المائة)	كوريا الجنوبية (١٦ في المائة)	سنغافورة (١٠,٠ في المائة)	تايلند (٤,٩ في المائة)
الكويت (٢٠٠٦)	اليابان (١٤,٧ في المائة)	كوريا الجنوبية (١١ في المائة)	سنغافورة (٧ في المائة)	الولايات المتحدة الأمريكية (٦,٥ في المائة)
لبنان	..	..	..	..
مصر (٢٠٠٧)	الولايات المتحدة الأمريكية (١٠,١ في المائة)	إيطاليا (٩,٩ في المائة)	إسبانيا (٧,٩ في المائة)	الجمهورية العربية السورية (٥,٥ في المائة)
المملكة العربية السعودية (٢٠٠٧)	الولايات المتحدة الأمريكية (١٧,٤ في المائة)	اليابان (١٥,٤ في المائة)	كوريا الجنوبية (١٠,١ في المائة)	الصين (٨,٠ في المائة)

المصدر: Economist Intelligence Unit (EIU), "Country ViewsWire", which is available at: http://www.economist.com/countries/.

ملاحظة: علامة النقطتين (..) تعني أن البيانات غير متوفرة أو غير مبلغ عنها.

الجدول ٨- حصة الأسواق الرئيسية التي تستورد منها منطقة الإسكوا من مجموع الواردات (بالنسبة المئوية)

البلد	المورد الرئيسي الأول	المورد الرئيسي الثاني	المورد الرئيسي الثالث	المورد الرئيسي الرابع
الأردن (٢٠٠٦)	المملكة العربية السعودية (٢٨,٦ في المائة)	الصين (١١,٨ في المائة)	ألمانيا (٨,٩ في المائة)	الولايات المتحدة الأمريكية (٥,٤ في المائة)
الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٧)	الصين (١٣,٢ في المائة)	الهند (١٠,٣ في المائة)	الولايات المتحدة الأمريكية (٩,٠ في المائة)	ألمانيا (٦,١ في المائة)
البحرين (٢٠٠٦)	المملكة العربية السعودية (٣٧,٦ في المائة)	اليابان (٦,٨ في المائة)	الولايات المتحدة الأمريكية (٦,٢ في المائة)	المملكة المتحدة (٦,٢ في المائة)
الجمهورية العربية السورية	..	..	..	..
عُمان	..	..	..	..
قطر (٢٠٠٧)	الولايات المتحدة الأمريكية (١٤,٢ في المائة)	إيطاليا (١١,٥ في المائة)	اليابان (٩,٢ في المائة)	فرنسا (٨,٤ في المائة)
الكويت (٢٠٠٦)	الولايات المتحدة الأمريكية (١٤,٧ في المائة)	اليابان (٨,٢ في المائة)	ألمانيا (٨,٠ في المائة)	الصين (٥,٩ في المائة)
لبنان	..	..	..	..
مصر (٢٠٠٧)	الولايات المتحدة الأمريكية (١٢,٠ في المائة)	الصين (٩,٨ في المائة)	إيطاليا (٦,٦ في المائة)	ألمانيا (٦,٥ في المائة)
المملكة العربية السعودية	الولايات المتحدة الأمريكية (١٢,٧ في المائة)	الصين (٩,٤ في المائة)	ألمانيا (٨,٩ في المائة)	اليابان (٨,٢ في المائة)

المصدر: EIU, "Country ViewsWire", which is available at: http://www.economist.com/countries/.

ملاحظة: علامة النقطتين (..) تعني أن البيانات غير متوفرة أو غير مبلّغ عنها.

الجدول ٩- الشركاء التجاريون الرئيسيون للجمهورية العربية السورية وعُمان ولبنان واليمن

البلد	المصادر الرئيسية للواردات	الوجهات الرئيسية للصادرات
الجمهورية العربية السورية	المملكة العربية السعودية (١٢,١ في المائة) الصين (٩,١ في المائة) مصر (٦,٢ في المائة) إيطاليا (٦,١ في المائة)	العراق (٢٩,٦ في المائة) لبنان (٩,٨ في المائة) ألمانيا (٩,٥ في المائة) إيطاليا (٧,٩ في المائة)
عُمان (٢٠٠٦)	الإمارات العربية المتحدة (٢٥,٩ في المائة) اليابان (١٧,٣ في المائة) الهند (٥,٣ في المائة) الولايات المتحدة الأمريكية (٥,٢ في المائة)	الصادرات غير النفطية: الإمارات العربية المتحدة (٣٩,٥ في المائة) الهند (١٥,٣ في المائة) المملكة العربية السعودية (٦ في المائة) قطر (٣,٩ في المائة) الصادرات المعاد تصديرها: الإمارات العربية المتحدة (٥٦,٣ في المائة) إيران (٩,٢ في المائة)
لبنان (٢٠٠٦)	الولايات المتحدة الأمريكية (١١ في المائة) فرنسا (٨ في المائة) الصين (٨ في المائة) إيطاليا (٨ في المائة)	سويسرا (٢٠ في المائة) الجمهورية العربية السورية (٨ في المائة) الإمارات العربية المتحدة (٨ في المائة) المملكة العربية السعودية (٦ في المائة) العراق (٦ في المائة)
اليمن (٢٠٠٥)	البلدان المصدرة حسب وجهة التصدير: الإمارات العربية المتحدة (١٨,٦٣ في المائة) المملكة العربية السعودية (٨,٧٩ في المائة) سويسرا (٨,٤٤ في المائة) الكويت (٦,٥٦ في المائة) البلدان المصدرة الرئيسية حسب بلد المنشأ: سويسرا (٩,٥٨ في المائة) الإمارات العربية المتحدة (٨,٨٤ في المائة) الصين (٦,٧٤ في المائة) الولايات المتحدة الأمريكية (٦,٦٣ في المائة)	الصادرات: الصين (٣٦,٣٣ في المائة) الهند (١٦,٧١ في المائة) تايلند (١٢,٢٦ في المائة) اليابان (٦,٥١ في المائة) الصادرات المعاد تصديرها: الإمارات العربية المتحدة (٣٢,٧٤ في المائة) المملكة العربية السعودية (١٧,١٨ في المائة) سويسرا (٦,٩٨ في المائة) الصومال (٣,٥٣ في المائة)

المصدر: أعدته الإسكوا استنادا إلى المصادر التالية: (أ) وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان، "الشركاء التجاريون الرئيسيون لعام ٢٠٠٦"؛ (ب) الإدارة العامة للجمارك شرطة عُمان السلطانية، "التبادل التجاري حسب أهم الدول"؛ (ج) Central Intelligence Agency (CIA), "Imports – partners" and "Exports – partners" in *The World Factbook* (2007)؛ (د) سفارة اليمن، فصل التجارة الخارجية، الجداول ١٥-١٧.

ثانياً- السياسات والممارسات التجارية في منطقة الإسكوا

ألف- أهداف السياسات التجارية

من المتوقع أن تستفيد منطقة الإسكوا من الجهود التي تبذل مؤخراً لتحقيق التكامل في الاقتصاد العالمي من خلال إبرام الاتفاقات التجارية التفضيلية الإقليمية والدولية. ويمكن إيجاز الأهداف الرئيسية للاتفاقات الموقعة وللسياسات التجارية التي تعمل بها البلدان الأعضاء في الإسكوا بما يلي: (أ) تحسين اندماج البلدان الأعضاء في الاقتصاد العالمي وتعزيز التكامل الإقليمي فيما بينها؛ (ب) تعزيز النمو الاقتصادي، وتحرير التجارة، واستحداث المزيد من فرص العمل؛ (ج) تنويع الصادرات، ولا سيما صادرات البلدان المصدّرة للنفط؛ (د) مكافحة الاحتكار والمنافسة الاحتكارية لصالح المنافسة الحقيقية، وبالتالي حماية المستهلكين المحليين وتخفيض أسعار السلع والخدمات؛ (هـ) جذب الاستثمار الأجنبي بفتح الأسواق المحلية أمام المستثمرين والشركات الأجنبية، وبالتالي تحقيق ارتفاع في معدّلات نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ (و) حماية الاستثمار الخاص في القطاعات المالية والإنتاجية، وتحصين القطاع الخاص وتعزيز دوره في النمو والتوسّع الاقتصادي.

باء- التغيّرات الرئيسية في اتجاهات السياسة التجارية في الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٨

في فترتي الستينات والسبعينات، كانت وجهة السياسات التجارية في البلدان الأعضاء في الإسكوا نحو الداخل. وكان الهدف منها حماية الصناعات المحلية وتطوير السوق المحلية للسلع. وإضافة إلى الفوائد التي تحققها الحواجز الجمركية، ساعد نهج الحماية هذا في دعم السياسة المالية من خلال فرض الرسوم على الواردات. ومن الطبيعي أن يكون في ذلك عائق كبير أمام تطوّر التجارة[٦].

وتبدّلت الصورة كلياً في أوائل الثمانينات، حيث باشرت البلدان الأعضاء في الإسكوا العمل بنظام تجاري جديد يقوم على دعم التجارة الحرة ويتجه نحو الخارج. ومع أن بلدان المنطقة قد بذلت جهوداً كبيرة لتحقيق التكامل التجاري على الصعيدين الإقليمي والدولي، لا يزال يلزمها المزيد من العمل لتحقيق المستويات المرجوة في النمو والتنمية[٧].

وفي أوائل التسعينات وأواسطها، أدّى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والعمل بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتوقيع العديد من الاتفاقات التجارية الثنائية إلى إزالة العديد من الحواجز التجارية بين فرادى بلدان الإسكوا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وقد أسهم ذلك في تعزيز التجارة والنمو ولو لم يصل بعد إلى المستويات المنشودة. وبالمقارنة مع فترة الثمانينات، يمكن القول إن السياسات التجارية الجديدة قد مهدت الطريق أمام المزيد من التخصص ضمن المنطقة وعززت الرفاه الاقتصادي. وتمكنت بلدان الإسكوا من التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة مقارنة، ولا سيما من حيث انخفاض الكلفة.

---

(٦) انظر: ESCWA, "Arab economic integration efforts: A critical assessment" (E/ESCWA/ED/1999/11).

(٧) ومع تحرير التجارة، أصبحت البلدان تتأثر بالأزمات الاقتصادية والحركات التجارية، وذلك يمكن تجنّبه في ظل الحواجز التجارية التي تحمي الاقتصاد المحلي.

وإضافة إلى ذلك، أسهمت هذه الاتفاقات في تعزيز الحركة التجارية داخل المنطقة مع تقليص الحواجز. وبتوفر الميزة المقارنة والتخصص، أصبح بمقدور المستهلك المتوسط الحال في منطقة الإسكوا أن يستفيد من انخفاض تكاليف السلع المستوردة[٨]. ومع أن ذلك يمكن أن يضرّ بالشركات المحلية، ساعد فائض الاستهلاك في تعزيز الرفاه الاقتصادي. وتمكنت بلدان الإسكوا من زيادة صادراتها من السلع التي تستطيع إنتاجها بكلفة أدنى من بلدان أخرى. ومن الطبيعي أن يسهم ذلك في تعزيز الرفاه الاقتصادي وزيادة النمو. كما أتاح التخصص في قطاع معين زيادة عائدات وفرة الحجم. ويصح ذلك على الصناعات التي تتسم بارتفاع التكاليف الثابتة أو تحتاج إلى مبالغ كبيرة للاستثمار بينما يمكن إنتاج كميات كبيرة فيها بتكاليف منخفضة.

ولا يزال حجم القطاع العام يعرقل سياسات تعزيز الصادرات. ومشاركة القطاع الخاص في الاقتصادات الوطنية، إما عن طريق الاحتكار العام، أو المؤسسات التي تملكها الدولة، أو امتلاك الأسهم في الشركات المخصصة، لا تزال كبيرة في العديد من البلدان الأعضاء. ولا يزال التجار والمستثمرون يصطدمون بتدابير بيروقراطية تفتقر إلى الشفافية، وبرامج الإصلاح والخصخصة التي تعتمد منذ أوائل الثمانينات لا تزال غير قادرة على إزالة العوائق التي تعرقل الجهود المبذولة لتطوير التجارة سواء أكان على الصعيد الوطني أم على الصعيد الإقليمي.

جيم- أدوات السياسات التجارية المطبقة في البلدان الأعضاء في الإسكوا

اعتمدت البحرين سياسات لتحرير التجارة والاستثمار بهدف دمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي. كما كان هدف البحرين من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تنويع الاقتصاد الذي يعتمد بشدة على النفط، وذلك عن طريق اعتماد سياسات لإبدال الصادرات. وفي عام ١٩٩٩، وقعت البحرين معاهدة ثنائية للاستثمار، واتفاق الأجواء المفتوحة مع الولايات المتحدة الأمريكية تمهيداً لاتفاق التجارة الحرة الذي وُقع في عام ٢٠٠٣[٩]. وعلى الصعيد التشريعي، سنّت البحرين قوانين تجارية جديدة تهدف إلى استيفاء الشروط التي تنص عليها الاتفاقات التجارية المذكورة. كما بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لاستيفاء الشروط المحلية والإقليمية والدولية التي تنص عليها الاتفاقات التجارية. وانضمت البحرين إلى اتفاق التجارة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات التابع لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٣.

ووفت مصر بجميع الالتزامات التي تعهدت بها في إطار منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥. فاجتازت خطوات كبيرة نحو تحرير سياساتها التجارية. غير أن النظام البيروقراطي لا يزال عائقاً كبيراً يلقي على كاهل الشركات تكاليف باهظة. ومع أن مصر قد خفضت التعرفات الجمركية على معظم الصادرات من ٥٠ في المائة إلى ٤٠ في المائة، لا تزال التعرفات مرتفعة مقارنة بما هي عليه في بلدان متقدمة وبلدان نامية أخرى. وكثفت مصر جهودها بهدف إخضاع الأنظمة الوطنية للمعايير الدولية، فأصبح باستطاعة المستثمرين دخول سوق الأوراق المالية من غير قيود. وانضمت إلى اتفاق التجارة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات في عام ٢٠٠٣.

---

(٨) البلدان التي تتمتع بميزة مقارنة في إنتاج المواد الأولية يمكن أن تتضرر من تحرير التجارة. فهي لا تستفيد من فرصة تنويع الاقتصاد، كما إن المنتجات الزراعية تتأثر بالعوامل البيئية وتتسم بقلة مرونة الطلب نسبة إلى الدخل.

(٩) البحرين هي البلد الأول في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي الذي وقع اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعمد الأردن عقب انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وتشريعية بهدف جعل نظامه التجاري يستوفي شروط المنظمة. وأدخل تعديلات على الكثير من القوانين النافذة بما فيها قانون حقوق الملكية الفكرية، واعتمد قوانين جديدة، واستعاض عن بعض القوانين النافذة بقوانين جديدة تستوفي شروط منظمة التجارة العالمية. كما خفض الأردن التعرفات الجمركية، بحيث أصبحت تتراوح بين صفر و٣٠ في المائة، ويتوقع أن يثبت التعرفة عند حدود ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. واتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن الذي وُقع في عام ١٩٩٧ ودخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٢، يشمل الخدمات، والشؤون الثقافية والاجتماعية، والقطاعات المالية. وينص هذا الاتفاق على إعفاء المنتجات الصناعية والموارد الطبيعية التي تدخل من الأردن إلى الاتحاد الأوروبي، وعلى منح المنتجات الصناعية التي تدخل من الاتحاد الأوروبي تخفيضات جمركية سنوية تجرى على مدى ١٢ عاماً. كما وقع الأردن اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٠، ودخل حيز النفاذ في العام التالي، والأردن هو أول بلد عربي يوقع هذا الاتفاق. وقد أسهم هذا الاتفاق، وكذلك اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة في زيادة صادرات الأردن إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ ارتفعت قيمتها من ٧٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١,٢٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٥[١٠].

وكان لبنان ولا يزال يتبع نهج الاقتصاد الحر والسوق المفتوحة، مع أن القوانين المحلية أصبحت قديمة نتيجة للحرب التي شهدها هذا البلد طوال الفترة الممتدة من أواسط السبعينات حتى أوائل التسعينات. ووقع لبنان اتفاقات ثنائية عديدة مع بلدان أخرى أعضاء في الإسكوا، وهو عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما وقع لبنان اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٢. ومعظم الشركاء التجاريين للبنان هم إما أعضاء في منظمة التجارة العالمية أو في طور الانضمام إليها. ونتيجة لذلك، يجب أن تكون بعض جوانب النظام التجاري لهذا البلد ممتثلة، ولو امتثالاً غير مباشر، لشروط منظمة التجارة العالمية. ومُنح لبنان صفة مراقب في منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٩، وبدأت مفاوضات انضمامه إلى عضوية المنظمة في عام ٢٠٠٢. وفي هذا السياق، حدد الفريق الذي يتولى إجراء المفاوضات حول انضمام لبنان إلى عضوية منظمة التجارة العالمية مجموعة من المجالات التي يجب على هذا البلد تعديل قوانينه فيها بحيث تتوافق مع شروط المنظمة. وفي هذا السياق، تعمل الحكومة على وضع قانون للخصخصة بغية جمع الأموال والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ويستهدف هذا القانون قطاع الاتصالات، والخطوط الجوية، وقطاع الطاقة. وتحضيراً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، عمد لبنان إلى تنفيذ قانون الملكية الفكرية بهدف استيفاء شروط اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المفاوضات إلى انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية في أواخر عام ٢٠٠٩.

ووافقت عُمان على تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية، وهي تتّبع مبادئ المنظمة منذ انضمامها إليها في عام ٢٠٠٠. وقد طبّقت عُمان اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، وأعادت النظر في أنظمتها الجمركية بهدف تطبيق اتفاق التقييم الجمركي، وهي تحرص على عدم تعرض الواردات لأي قيود من جراء الأنظمة. وأعربت عُمان عن اهتمامها بالانضمام إلى اتفاق المشتريات الحكومية واتفاق التجارة بمنتجات تكنولوجيا المعلومات واتفاق توحيد التعرفة الكيميائية، وتبذل عُمان جهوداً لتحرير اقتصادها وتنويعه وتعديل أنظمتها بحيث تتوافق مع التزامات منظمة التجارة العالمية، وهي تشجع القطاع الخاص ليقلع عن الاعتماد الشديد على النفط.

---

(١٠) James Cassing and Anna Maria Salameh, "Jordan-United States free trade agreement economic impact study: Searching for effects of the FTA on exports, imports and trade related investments" (June 2006), table 9.

وتهدف المملكة العربية السعودية إلى زيادة صادراتها وتنويع اقتصاداتها بحيث تخفف من شدة الاعتماد على النفط. ووضعت الحكومة هدفاً لنمو الصادرات غير النفطية بحيث تصل نسبته إلى ١٠ في المائة بهدف التخفيف من الاعتماد على عائدات النفط المتقلبة وضمان النمو المستدام. وقد أدّى انخفاض أسعار النفط في الأعوام الماضية إلى ركود شديد في ظل نمو سكاني بلغ معدله ٤ في المائة.

دال- الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية

اعتمدت البلدان الأعضاء في الإسكوا مجموعة أدوات في سياساتها التجارية لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة. ومن هذه الأدوات الاتفاقات التجارية التفضيلية الثنائية والإقليمية والمتعددة. وقد انضمت إلى منظمة التجارة العالمية ثمانية بلدان من البلدان الأعضاء في الإسكوا. أما المجموعة المتبقية فهي إما في طور الانضمام أو في طور تقديم الطلب للانضمام إلى المنظمة. وبلدان حوض المتوسط الأعضاء في الإسكوا هي أعضاء في مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. كما وقعت بلدان أخرى اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يلي أبرز ملامح الاتفاقات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف.

١- منظمة التجارة العالمية

انضمت إلى منظمة التجارة العالمية ثمانية من البلدان الأعضاء في الإسكوا بينما تتمتع أربعة منها بصفة مراقب (انظر الجدول ١٠). والانضمام إلى المنظمة شجع العديد من البلدان على تعديل سياساتها التجارية بحيث تتوافق مع اتفاقات المنظمة ومبادئها. وإضافة إلى منح الشركاء التجاريين وضع الدولة الأولى بالرعاية، يتيح الانضمام إلى المنظمة الاستفادة من تدابير مختلفة منها تدابير الوقاية ومكافحة الإغراق.

الجدول ١٠- وضع بلدان الإسكوا في منظمة التجارة العالمية

البلد	الوضع في منظمة التجارة العالمية
الأردن	عضو منذ ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠
الإمارات العربية المتحدة	عضو منذ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦
البحرين	أصبحت عضواً في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥
الجمهورية العربية السورية	لم تصبح عضواً بعد
السودان	صفة مراقب
العراق	صفة مراقب
عُمان	عضو منذ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠
قطر	عضو منذ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦
الكويت	عضو منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥
لبنان	صفة مراقب يتوقع أن يصبح عضواً في أواخر عام ٢٠٠٩
مصر	أصبحت عضواً في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٥
المملكة العربية السعودية	عضو منذ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥
اليمن	صفة مراقب

المصدر: World Trade Organization (WTO), "Understanding the WTO: The Organization – Members and Observers" (July 2008).

٢- مجلس التعاون الخليجي

أنشأت الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١، في محاولة لتحقيق التكامل بين اقتصادات منطقة الخليج. وتتمتع البلدان الستة الأعضاء في المجلس بملامح وقيم مشتركة كثيرة ثقافية وتاريخية واجتماعية ودينية. وقد أسهمت هذه العوامل، إضافة إلى القرب الجغرافي، في التفاعل والتبادل التجاري، كما أسهمت في توليد قيم ومعالم مشتركة جديدة. ويشكل هذا المجلس، إلى جانب منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أهم اتفاق نحو تحقيق التكامل الاقتصادي والمالي على صعيد المنطقة.

وقد وضع المجلس أهدافاً عديدة من أهمها: (أ) تحرير الواردات والصادرات من المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والموارد الطبيعية بين البلدان الأعضاء؛ (ب) توحيد السياسات التجارية المعتمدة حيال التجمّعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى بهدف تحقيق التوازن في العلاقات والشروط التجارية؛ (ج) إزالة الحواجز أمام حركة رأس المال البشري والمادي؛ (د) تنسيق قواعد وأنظمة الاستثمار؛ (هـ) تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية بين البلدان الأعضاء وتعزيز التعاون بين البنوك المركزية والسلطات النقدية.

وانتقالاً من التعاون والتنسيق إلى مراحل متقدمة أخرى على طريق التكامل الاقتصادي، قررت بلدان مجلس التعاون الخليجي إنشاء اتحاد جمركي وفقاً لجدول زمني أقره المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال قمة الرياض في عام ١٩٩٩. كما تعمل بلدان مجلس التعاون الخليجي على استكمال المرحلة الثالثة نحو التكامل الاقتصادي، وهي إطلاق السوق الخليجية المشتركة التي تسمح بحرية حركة رأس المال البشري والمادي[١١]. كما تبذل هذه البلدان جهوداً مكثفة بهدف توحيد سياسات التجارة الخارجية.

وعلى الرغم من الإرادة السياسية الثابتة التي أبدتها بلدان مجلس التعاون الخليجي إزاء مشروع الاتحاد الجمركي؛ لا يزال تنفيذ هذا المشروع يواجه حواجز كبيرة، تعود بعضها إلى إصرار السلطات الجمركية على إجراء التفتيش المركزي، وهو إجراء يؤخر حركة البضائع بين البلدان. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، أعلنت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي أنها تنوي دراسة العوامل التي تعوق تنفيذ الاتحاد الجمركي عند المنافذ الجمركية. ومن شأن قيام هذا الاتحاد أن يعزز التجارة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، ويعزز النمو الاقتصادي، ويهيئ البيئة المؤاتية لقيام شركات كبيرة، ويعزز المزايا المقارنة التي يتمتع بها كل من البلدان الأعضاء.

٣- اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

دخل اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز النفاذ في عام ١٩٩٨، وهو يهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية عن طريق التجارة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تمّ تحرير التجارة بين البلدان المنضمة إلى هذا الاتفاق عندما أُلغيت التعرفات الجمركية. وجميع البلدان الأعضاء في الإسكوا هي أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

---

(١١) كان من المخطط تحقيق التكامل النقدي والمالي الكلي باعتماد العملة الموحدة في عام ٢٠١٠. غير أن عوامل سياسية ومؤسسية واقتصادية عديدة أخرت اعتماد العملة الموحدة، وأعيد النظر مؤخراً في الموعد المحدد لاستكمال هذا المشروع. ومن العوائق التي تعوق المشروع الجهود التي تبذلها الكويت لربط عملتها بدولار الولايات المتحدة الأمريكية انسجاماً مع ربط العملات الأخرى بالدولار، كشرط أساسي لتحقيق الاتحاد النقدي.

٤- النظام الشامل للأفضليات التجارية

وُضع الاتفاق بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية في عام ١٩٨٨، ودخل حيز النفاذ في العام التالي. ومن الأهداف الرئيسية لهذا الاتفاق تعزيز التنظيم الاقتصادي في التجارة. ويقدّم هذا الاتفاق مخططاً لتنظيم التعاون بشأن الإجراءات التعرفية وغير التعرفية وشبه التعرفية، والإجراءات التجارية المباشرة، والاتفاقات القطاعية. كما يهدف إلى عدم إلزام أقل البلدان نمواً بمنح المعاملة التفضيلية لقاء الحصول عليها(١٢). وقد انضمّ إلى هذا النظام العراق ومصر من البلدان الأعضاء في الإسكوا. وتلتزم البلدان الأعضاء في هذا النظام بمنح تفضيلات تعرفية لبلدان منضمة أخرى على مجموعة من المنتجات.

٥- المناطق الصناعية المؤهلة

اعتمد الكونغرس الأمريكي نظام المناطق الصناعية المؤهلة في عام ١٩٨٦. وقد أنشئت هذه المناطق بهدف تعزيز الاستقرار في الشرق الأوسط من خلال التعاون الاقتصادي مع إسرائيل. وكانت أولى هذه المناطق في الأردن في عام ١٩٩٨، وهي موجودة حالياً في مصر، التي انضمت إلى هذا المشروع في عام ٢٠٠٤. وتمنح هذه المناطق المستثمرين مزايا تسمح لهم بالوصول إلى أي منتج يصنع في هذه المناطق من غير الخضوع للتعرفات الجمركية ولنظام الحصص، على أن يستوفي هذا المنتج القواعد الخاصة بسوق الولايات المتحدة الأمريكية. ومن هذه القواعد أن تكون نسبة ٨ في المائة من عناصر الإنتاج من إسرائيل في حالة المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن، و١١,٧ في المائة في حالة المناطق الصناعية المؤهلة في مصر(١٣).

٦- الاتفاقات التجارية الثنائية

وقعت البلدان الأعضاء في الإسكوا اتفاقات تجارية ثنائية وأنواعاً أخرى من الاتفاقات تهدف إلى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية مع بلدان مناطق أخرى. وفيما يلي عرض موجز لهذه الاتفاقات:

(أ) البحرين: إضافة إلى اتفاق التجارة الحرة الذي وقعته البحرين مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقعت أيضاً اتفاقات ثنائية للتعاون الاقتصادي مع ١٤ بلداً هي: الاتحاد الروسي، وأستراليا، وإيران، وبنغلاديش، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، والصين، وفرنسا، وماليزيا، والهند واليونان(١٤)؛

---

(١٢) انظر: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), "About GSTP", which is available at: http://www. unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=2309&lang=1.

(١٣) انظر: وزارة الاقتصاد والتجارة في مصر: بروتوكول بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل بشأن المناطق الصناعية المؤهلة، متاح على الموقع: http://www.mfti.gov.eg/English/Agreements/qiz.htm.

(١٤) انظر: World Trade Organization (WTO), "Trade policy review: Report by the Secretariat – Bahrain" (June 2007).

(ب) مصر: وقعت اتفاقات عديدة منها[١٥]:

(١) اتفاق الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي، دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٤، وهو مصدر هام للاستثمار الأجنبي المباشر، وينص على إزالة التدابير المقيدة للتجارة، ويسمح بإنشاء منطقة للتجارة الحرة في غضون ١٥ عاماً؛

(٢) اتفاق أغادير الذي وقعته مصر مع الأردن وتونس والمغرب في عام ٢٠٠٤، ويهدف إلى إزالة التعرفات الجمركية بين الأطراف وزيادة التعاون التجاري؛

(٣) الاتفاق مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي: يهدف إلى تحرير التجارة وتعزيز التكامل بين ٢١ بلداً أعضاء في السوق؛

(٤) الاتفاق الإطاري للتجارة والاستثمار: وهو خطوة نحو اتفاق التجارة الحرة والمناطق الصناعية المؤهلة؛

(٥) الاتفاق مع بعض البلدان الأطراف في اتفاق التجارة الحرة الأوروبية ويهدف إلى تحرير التجارة ببعض المنتجات، وقد دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٧[١٦]؛

(ج) الأردن: وقع اتفاقات تجارية عديدة منها[١٧]:

(١) اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية، وُقع في عام ١٩٩٧، وخضع لعملية التصديق بمختلف مراحلها، وهو يهدف إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي بحلول عام ٢٠١٠، ويضع مخططاً للتعاون التجاري والمالي والاقتصادي والسياسي؛

(٢) اتفاق التجارة الحرة والمعاهدة الثنائية للاستثمار مع الولايات المتحدة الأمريكية؛

(٣) اتفاق التجارة الحرة مع سنغافورة؛

(٤) اتفاق أغادير الذي وُقع في عام ٢٠٠٤ بين تونس ومصر والمغرب، ويهدف إلى إلغاء التعرفات الجمركية بين الأطراف وزيادة التعاون الاقتصادي؛

(٥) اتفاق التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، وُقع في عام ٢٠٠١، ودخل حيز النفاذ في العام التالي، وهو يهدف إلى تحقيق التجارة الحرة في نهاية فترة انتقالية مدتها ١٢ عاماً؛

---

(١٥) انظر: WTO, "Trade policy review: Egypt – Report by the Secretariat" (June 2005).

(١٦) انظر: يضمّ اتفاق التجارة الحرة الأوروبية أيسلندة، وليختنشتين، والنرويج، وسويسرا.

(١٧) انظر: Ministry of Foreign Affairs in Jordan, "Trade overview", which is available at: http://images.jordan.gov.

(د) الكويت: إضافة إلى كونها عضواً في مجلس التعاون الخليجي، وقعت الكويت اتفاقاً للتجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك اقتراح بإنشاء منطقة للتجارة الحرة مع هذا البلد[١٨]؛

(هـ) لبنان: وقع اتفاقات تجارية عديدة منها:

(١) اتفاقات ثنائية عديدة، واتفاقات إطارية، واتفاقات الدولة الأولى بالرعاية، وأنواع أخرى من الاتفاقات مع: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأرمينيا، وأستراليا، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وإيران، وباكستان، وبلغاريا، وبولندا، وبيلاروس، وتركيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، والسنغال، وشيلي، والصين، وغابون، وفييت نام، والكاميرون، وكرواتيا، وكوبا، وماليزيا، ومصر، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية واليونان؛

(٢) اتفاق التجارة الحرة مع مجلس التعاون الخليجي؛

(٣) اتفاق التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، ولم يدخل حيز النفاذ بعد وهو يهدف إلى تحرير التجارة بين الأطراف بالمنتجات التي يشملها الاتفاق؛

(٤) اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي حلّ محل اتفاق التعاون الموقع في عام ١٩٧٧، وهو يشمل ثلاثة مجالات هي التعاون المالي والاقتصادي، والتعاون في الشؤون الإنسانية والاجتماعية، والتعاون في المسائل السياسية والأمنية؛

(و) عُمان: إضافة إلى اتفاق الشراكة الاقتصادية الثنائية مع ٢٠ بلداً، وقعت عُمان اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٦[١٩]؛

(ز) قطر: لم توقع قطر اتفاقات ثنائية مع بلدان أخرى، وهي حالياً تجري مفاوضات لتوقيع اتفاق مع سنغافورة وآخر مع الولايات المتحدة الأمريكية[٢٠]؛

(ح) المملكة العربية السعودية: وقعت اتفاقات تجارية واقتصادية وتقنية مع البلدان التالية: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، والأرجنتين، وأستراليا، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وآيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، وبلجيكا، وبنغلاديش، وتركيا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، والصين، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وكندا، ولكسمبرغ، وماليزيا، ونيوزيلندا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان واليونان[٢١]؛

---

(١٨) انظر: Office of the United States Trade Representative, "United States and Kuwait Sign Trade and Investment Framework Agreement" (June 2004).

(١٩) انظر: WTO, "Trade policy review: Report by the Secretariat – Oman" (May 2008).

(٢٠) انظر: WTO, "Trade policy review: Qatar – Report by the Secretariat" (January 2005).

(٢١) انظر: وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية، الاتفاقات التجارية، على الموقع: http://www.mofa.gov.sa/Detail.asp?InSectionID=1719&InNewsItemID=34495.

(ط) الجمهورية العربية السورية: وقعت اتفاقات تجارية مع بلجيكا، وتركيا، ولكسمبرغ، والهند، كما وقعت اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي ينص على تخفيض الرسوم الجمركية بين الطرفين تدريجياً، وذلك وفقاً لجدول زمني يمتدّ على ١٢ عاماً[٢٢]؛

(ي) الإمارات العربية المتحدة: تبحث حالياً في توقيع اتفاقات ثنائية مع أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية[٢٣]؛

(ك) اليمن: وقع اليمن ٦٠ اتفاقاً وبروتوكولاً للاستثمار كما وقع اتفاقاً إطارياً للتجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة الأمريكية في خطوة نحو توقيع اتفاق التجارة الحرة مع هذا البلد[٢٤].

---

(٢٢) وزارة التجارة والاقتصاد في الجمهورية العربية السورية، اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية، على الموقع: http://www.syrecon.org/index.php? module=subjects&func=listpages&subid=79.

(٢٣) انظر: WTO, "Trade policy review: Report by the Secretariat – United Arab Emirates, Revision" (June 2006).

(٢٤) سفارة اليمن، مناطق التجارة الحرة والاتفاقات التجارية - المكتب الاقتصادي والتجاري، ٢٠٠٨، على الموقع: http://www.yemenembassy.org/economic/Investment.htm.

ثالثاً- تأثير السياسات التجارية على تعزيز التجارة الإقليمية والنمو

ألف- تحسين نفاذ البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى الأسواق

إزاء تزايد المنافسة في الأسواق العالمية، يفترض بالبلدان الأعضاء في الإسكوا ألا تكتفي بتطبيق الاتفاقات التجارية الثنائية، بما فيها اتفاقات منظمة التجارة العالمية، واتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والشراكة الأوروبية المتوسطية، واتفاقات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل عليها أن تمضي في إصلاح سياساتها التجارية وتحديثها. فاتفاقات منظمة التجارة العالمية تتيح للبلدان الأعضاء في الإسكوا دخول أسواق البلدان الأعضاء في المنظمة. واتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتفاقات الموقعة مع الاتحاد الأوروبي تهدف إلى تعزيز فرص نفاذ هذه البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى أسواق سائر البلدان العربية وإلى البلدان الأفريقية والاتحاد الأوروبي. لكنّ الأدلة التجريبية الواردة فيما يلي، تظهر أنّ فرص النفاذ إلى الأسواق لم تشهد تقدّماً كبيراً باستثناء التحسن الذي يحدث في ظلّ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وشهدت التجارة الخارجية بين بلدان الإسكوا والولايات المتحدة الأمريكية تحسّناً طفيفاً، إذ ارتفعت نسبة الصادرات من ١١,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ١١,٨ في المائة من مجموع الصادرات في عام ٢٠٠٦، وارتفعت نسبة الواردات من ٧,٣ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٩,٤ في المائة من مجموع الواردات في عام ٢٠٠٦ (انظر الجدول ١١). والجدير بالذكر أنّ الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الرئيسي لبلدان الإسكوا في التجارة، بمقتضى الاتفاقات التجارية الثنائية العديدة العاملة، لكنّ تجارة تلك البلدان مع الاتحاد الأوروبي شهدت تراجعاً تدريجياً، إذ انخفضت نسبة الصادرات من ٢٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٢,٧ في المائة من مجموع الصادرات في عام ٢٠٠٦، وانخفضت نسبة الواردات من ٤٤,٦ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٣٦,٦ في المائة من مجموع الواردات في عام ٢٠٠٦. ويُستنتج من ذلك أنّ الاتفاقات التجارية الثنائية المبرمة بين بلدان الإسكوا والإتحاد الأوروبي لم تسهم كثيراً في زيادة صادرات تلك البلدان. وهذا ما تتناوله الدراسة بإسهاب فيما يلي.

الجدول ١١- وجهة التجارة الخارجية لمنطقة الإسكوا، ٢٠٠٢-٢٠٠٦
(بالنسبة المئوية)

	مجموع الصادرات من منطقة الإسكوا					مجموع الواردات إلى منطقة الإسكوا				
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
البلدان العربية	٨,٥	٨,٤	٩	٧,٩	٨,٤	١٢	١١,٦	١٢,٩	١٣,٧	١٤,١
الإتحاد الأوروبي	٢٥,٨	٢٥,٤	٢٤,٣	٢٣,٨	٢٢,٧	٤٤,٦	٤٥,١	٤١,٧	٤٠,٣	٣٦,٦
الولايات المتحدة الأمريكية	١١,٢	١٢,٥	١٢,٤	١١,٤	١١,٨	٩,٥	٨	٧,٣	٨,٥	٩,٤
آسيا	٢٥,٦	٢٦,٦	٢٧,٣	٢٧,٥	٢٨,٧	٢٠,٩	٢١,٧	٢١,٢	٢١,٨	٢٣,٦
اليابان	١٤,٧	١٤,٦	١٣,٨	١٤	١٥,٧	٦,٤	٦,٢	٥,٣	٥	٥,١
الصين	٣,٣	٤,١	٤,٨	٥	٥,٢	٥,٥	٦,٤	٦,٦	٧,٣	٨,٥
سائر بلدان آسيا	٧,٥	٧,٩	٨,٧	٨,٥	٧,٨	٨,٩	٩,١	٩,٢	٩,٥	١٠
سائر بلدان العالم	٢٨,٨	٢٧,١	٢٦,٩	٢٩,٤	٢٨,٤	١٢,٩	١٣,٥	١٧	١٥,٧	١٦,٣

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، ٢٠٠٧.

وتظهر الأدلة التجريبية أنّ الصادرات البينية سجلت تحسّناً عابراً خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤، إذ ارتفعت نسبتها من ٨,٥ في المائة إلى ٩ في المائة من مجموع الصادرات، ثمّ عادت وانخفضت إلى ٨,٤ في المائة في عام ٢٠٠٦. أما الواردات فسجّلت زيادة مطّردة، إذ ارتفعت حصتها من ١٢ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ١٤ في المائة في عام ٢٠٠٦. وفي هذه الأرقام دليل على أنّ الاتفاقات التجارية المبرمة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما تلاها من تقليص للحواجز الجمركية بين بلدان المنطقة أدّت إلى تعزيز حركة الصادرات والواردات داخل المنطقة. فالصادرات باتجاه آسيا في تزايد مطّرد، حيث ارتفعت حصتها من ٢٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٨,٧ في المائة من مجموع الصادرات في عام ٢٠٠٦. أما الواردات من آسيا فارتفعت من ٢٠,٩ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٣,٦ في المائة من مجموع الواردات في عام ٢٠٠٦.

يبيّن الجدول ١٢ تركيبة مجموع الصادرات من منطقة الإسكوا ومجموع الواردات إليها، ويظهر أنّ منتجات النفط بقيت في طليعة صادرات المنطقة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها بلدان عديدة أعضاء في الإسكوا، ولا سيما البلدان المنتجة للنفط، لتنويع صادراتها، ظلّت الصادرات النفطية في ازدياد، إذ بلغت حصتها ٦٧,٦ في المائة من مجموع الصادرات في عام ٢٠٠٢، و٧٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦. أما حصة المنتجات الصناعية فانخفضت من ١٦ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٨,١١ في المائة في عام ٢٠٠٦، ليكون في انخفاضها دليل إضافي على أنّ الجهود الرامية إلى التنويع بالانتقال من قطاع النفط إلى القطاع الصناعي، لم تسهم في زيادة حصة السلع الصناعيّة من الصادرات.

أما الواردات، فمعظمها من الآليات وأدوات النقل التي سجّلت حصتها ارتفاعا طفيفاً من ٣٥,٥ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٣٦,٨ في المائة في عام ٢٠٠٦؛ تليها حصة المنتجات الصناعية التي تراجعت تدريجياً من ٢٩ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٧,٨ في المائة من مجموع الواردات في عام ٢٠٠٦.

الجدول ١٢- مكوّنات التجارة الخارجية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٢-٢٠٠٦
(النسبة المئوية)

	الصادرات					الواردات				
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
المواد الغذائية والمشروبات	٣,٩	٣,٥	٣,١	٢,٧	٢,٥	١٥,٢	١٤	١٢,٥	١٢	١١,٧
المواد الخام	٢,٧	٢,٥	٢,٦	٢,١	٢,٠	٤,٨	٤,٩	٥,١	٥,٠	٤,٩
الوقود المعدني	٦٧,٦	٦٩,٧	٧١	٧٥,٤	٧٦,٦	٤,٦	٤,٩	٥,٩	٧,٥	٧,٧
المنتجات الكيميائية	٤,٥	٤,١	٤,١	٣,٢	٣,١	٨,٨	٩	٨,٦	٨,٥	٨,٤
الآليات وأدوات النقل	٤,٤	٤,١	٤,٢	٣,٦	٣,٣	٣٥,٥	٣٥,٧	٣٦,٤	٣٦,٢	٣٦,٨
المنتجات الصناعية	١٦	١٥,٢	١٤,٢	١٢,٣	١١,٨	٢٨,٦	٢٨,٩	٢٩	٢٨,١	٢٧,٨
منتجات أخرى	٠,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٢,٥	٢,٦	٣,٥	٢,٧	٢,٧

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، ٢٠٠٨.

سجّل مجموع التجارة الخارجية في منطقة الإسكوا تحسّناً ملحوظاً خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦، بنسبة قاربت ٥٣ في المائة. فقد ارتفعت قيمة المبادلات التجارية من ٣٠٢,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٤٦٣,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ (انظر الجدول ١٣). أما التجارة بين البلدان الأعضاء في الإسكوا، فبلغت قيمتها ٣٨,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، مسجلة زيادة بنسبة ٤٠ في المائة تقريباً عما كانت عليه في

عام ١٩٩٧. وكانت حصة التجارة داخل منطقة الإسكوا من مجموع التجارة الخارجية قد انخفضت بعد ذلك، ثمّ عادت وارتفعت إلى ٨,٢ في المائة في عام ٢٠٠٢، ثمّ إلى ٨,٦ في المائة في عام ٢٠٠٣، قبل أن تنخفض مجدّداً إلى ٨,٣ في المائة في عام ٢٠٠٦، من دون أن تسجّل أي تغيّر يُذكر خلال العقد موضوع الدراسة.

الجدول ١٣- مجموع التجارة والتجارة البينية، ١٩٩٧-٢٠٠٦
(بمليارات الدولارات)

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
مجموع التجارة الخارجية	٣٠٢,٥	٢٦٥,٣	٢٩٥,٣	٣٩٠,٨	٣٩٦,٣	٤٠٧,٢	٤١٧,٦	٤٣٣,٦	٤٤٥,٢	٤٦٣,٢
مجموع التجارة داخل منطقة الإسكوا	٢٧,١	٢٥,٣	٢٥,٨	٣١,٥	٣٠,٤	٣٣,٢	٣٥,٨	٣٦,٣	٣٧,٣	٣٨,٦
النسبة المئوية	٩,٠	٩,٥	٨,٧	٨,١	٧,٧	٨,٢	٨,٦	٨,٤	٨,٤	٨,٣

المصدر: International Monetary Fund (IMF), *Direction of Trade Statistics Yearbook* (August 2007).

خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٦، أي فترة العشر سنوات التي أعقبت إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ظلّت نسبة التجارة داخل منطقة الإسكوا إلى مجموع التجارة الخارجية لهذه المنطقة منخفضة نسبياً (لا يتجاوز متوسطها ٨,٥ في المائة). والسبب في ذلك يعزى إلى عوامل مختلفة منها الارتفاع الذي حصل مؤخراً في أسعار النفط والطلب على النفط، علماً أنّ صادرات النفط تشكّل قسماً كبيراً من صادرات المنطقة؛ وانخفاض قيمة الدولار؛ وإبرام العديد من الاتفاقات التجارية مؤخراً. وإزاء هذا الوضع فيتعيّن على البلدان الأعضاء في الإسكوا أن تكثّف الجهود من أجل إزالة الحواجز التي تعوق تحرير التجارة داخل منطقة الإسكوا وتعزيز التكامل الإقليمي من خلال التجارة.

الجدول ١٤- مجموع الصادرات والصادرات البينية، ١٩٩٧-٢٠٠٦
(بمليارات الدولارات)

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
مجموع صادرات منطقة الإسكوا	١٤٥,٣	١٤٧,٩	١٦١	٢٤٢,٣	٢٣٣	٢٤٠,٥	٢٤٥,٩	٢٤٨,٦	٢٥٢,٦	٢٥٩,٦
مجموع الصادرات داخل منطقة الإسكوا	٩,١	١١,٢	١٢,٤	١٣,٣	١٥,٨	١٦,٣	١٩,٥	٢٣,٦	٢٥,٣	٢٩,٦
النسبة المئوية	٦,٣	٧,٦	٧,٧	٥,٥	٦,٨	٦,٨	٧,٩	٩,٥	١٠,٠	١١,٤

المصدر: IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook* (August 2007).

سجّل مجموع الصادرات البينية في منطقة الإسكوا زيادة مطّردة، إذ ارتفعت قيمتها من ٩,١ مليار دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٢٩,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. وتعتبر نسبة النمو هذه، التي بلغت ٣٥٨ في المائة خلال تلك الفترة، ضئيلة (انظر الجدول ١٤). فبالأرقام النسبية، ارتفعت حصة الصادرات البينية من مجموع صادرات منطقة الإسكوا بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٩، ثمّ تراجعت بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٢، وعادت لترتفع إلى ١١,٤ في المائة في عام ٢٠٠٦، بحيث بلغ متوسطها ٨,٢ في المائة. وهذا التراجع لا يعزى إلى هبوط حقيقي في الصادرات البينية في منطقة الإسكوا بل إلى زيادة في مجموع الصادرات، نتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة. ويتبيّن من الجدولين ١٣ و١٤ أنّ مجموع التجارة والصادرات البينية آخذ في الارتفاع منذ أن دخل اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام ١٩٩٧ حيّز التنفيذ. وهذا يعني أنّ هذا الاتفاق عزز فرص دخول البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى الأسواق داخل المنطقة

وخارجها، من بلدان عربية غير أعضاء في الإسكوا وبلدان أفريقيّة. وعلى الرّغم من وجود ما يدلّ على أثر إيجابي لهذا الاتفاق على التجارة داخل منطقة الإسكوا، تبقى حصة التجارة والصادرات بين البلدان الأعضاء في الإسكوا دون ١٢ في المائة من مجموع المبادلات التجارية للمنطقة. وهذا يدلّ على أنّ الاتفاق لم يسهم بعد في تكثيف حركة التجارة في منطقة الإسكوا ودفع عجلة التكامل التجاري في المنطقة.

وقد وقع الأردن اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٢. وعلى أثر هذا الاتفاق، ارتفعت قيمة واردات الأردن من ١,٣٨ مليار يورو في عام ٢٠٠٣ إلى حوالى ٢,٦ مليار يورو في عام ٢٠٠٧ (انظر الجدول ١٥). أما قيمة الصادرات فارتفعت بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، ولكنها في انخفاض مستمرّ منذ ذلك الحين، حيث سجّلت في عام ٢٠٠٧ تراجعاً بنسبة ٢,٣ في المائة. ويبدو أن اتفاق التجارة الحرة بين الأردن والإتحاد الأوروبي قد عاد بفائدة أكبر على الاتحاد الأوروبي، فالزيادة في الواردات من الاتحاد الأوروبي إلى الأردن لم تقابلها زيادة في الصادرات من الأردن إلى الاتحاد الأوروبي.

الجدول ١٥- التجارة بين الأردن والإتحاد الأوروبي، ٢٠٠٣-٢٠٠٧
(بمليارات اليورو)

السنة	الواردات من الاتحاد الأوروبي	التغيّر السنوي في النسبة المئوية	حصة الاتحاد الأوروبي من مجموع الواردات	الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي	التغيّر السنوي في النسبة المئوية	حصة الاتحاد الأوروبي من مجموع الصادرات
٢٠٠٣	١,٣٨		٢٧,٩٢	٠,١٠٢		٣,٧٥
٢٠٠٤	١,٦٠	١٦,٢	٢٤,٩٨	٠,١٠١	١-	٣,٥٥
٢٠٠٥	٢,٠٨	٢٩,٤	٢٥,٠٥	٠,١٢٥	٢٤,٣	٣,٦٣
٢٠٠٦	٢,١٥	٣,٨	٢٣,٩٢	٠,١٣٥	٧,٨	٣,٢٧
٢٠٠٧	٢,٤٣	١٢,٨	٢٤,٩٨	٠,١٣٢	٢,٣-	٣,٢٧

المصدر: European Commission, "Trade Issues: Bilateral Trade Relations – Jordan" (2008), p. 4.

الجدول ١٦- التجارة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٩-٢٠٠٧
(بملايين الدولارات)

السنة	الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية	التغيّر السنوي في النسبة المئوية	الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية	التغيّر السنوي في النسبة المئوية	الواردات+ الصادرات
١٩٩٩	٢٧٥,٧		٣٠,٧		٣٠٦,٤
٢٠٠٠	٣١٦,٩	١٤,٩٤	٧٣,٣	١٣٨,٧٦	٣٩٠,٢
٢٠٠١	٣٣٩	٦,٩٧	٢٢٩,٢	٢١٢,٦٩	٥٦٨,٢
٢٠٠٢	٤٠٤,٤	١٩,٢٩	٤١٢,٤	٧٩,٩٣	٨١٦,٨
٢٠٠٣	٤٩٢,٤	٢١,٧٦	٦٧٣,٥	٦٣,٣١	١ ١٦٥,٩
٢٠٠٤	٥٥١,٥	١٢	١ ٠٩٣,٤٠	٦٢,٣٥	١ ٦٤٤,٩
٢٠٠٥	٦٤٤,٢	١٦,٨١	١ ٢٦٦,٨٠	١٥,٨٦	١ ٩١١
٢٠٠٦	٦٥٠,٣	٠,٩٥	١ ٤٢٢,١٠	١٢,٢٦	٢ ٠٧٢,٤
٢٠٠٧	٨٥٦,٢	٣١,٦٦	١ ٣٢٨,٩٠	٦,٥٥-	٢ ١٨٥,١

المصدر: United States Census Bureau, "Foreign Trade Statistics: Trade in Goods (Imports, Exports and Trade Balance) with Jordan" (2008).

وشهد الأردن، بعد توقيع اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، نشاطاً في حركة الصادرات استمرّ من عام ١٩٩٩ ولغاية عام ٢٠٠٠، وحتى بعد دخول هذا الاتفاق حيّز التنفيذ في عام ٢٠٠١ (انظر الجدول ١٦). كما شهد الأردن تفاوتاً في حركة الصادرات والواردات في عام ٢٠٠٧، حيث سجّلت الواردات زيادة بنسبة ٣١,٦٦ في المائة في حين تراجعت الصادرات بنسبة ٦,٥٥ في المائة. وباستثناء ما حصل في عام ٢٠٠٧، يتبيّن أنّ اتفاق التجارة الحرّة قد عزّز فرص دخول الأردن إلى السوق الأمريكية والعكس صحيح.

مع دخول اتفاق التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوروبي حيّز التنفيذ، سجّلت التجارة الثنائية تقدّما، إذ ارتفعت قيمة المبادلات من ١١,٥ مليار يورو في عام ٢٠٠٤ إلى ١٣,٣ مليار يورو في عام ٢٠٠٥، وإلى ١٦,٨ مليار يورو في عام ٢٠٠٦ وحوالى ١٧,٢ مليار يورو في عام ٢٠٠٧ (انظر الشكل ٤). وفي هذه الزيادة، التي بلغت ٧٣ في المائة خلال الأعوام الأربعة الأخيرة، نقيض واضح للمتوسط الذي لم يكن يتجاوز ١٠ مليارات يورو قبل توقيع الاتفاق. غير أنّ صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبي تراجعت بنسبة ٧,٢٨ في المائة اعتباراً من عام ٢٠٠٦ في حين سجّلت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى مصر زيادة بنسبة ١١ في المائة. وبينما تراجعت صادرات مصر من أنواع النفط المعدنية، لوحظ نمو في الصادرات من قطاعات أخرى. وكما هي حال الأردن، يتبين أنّ الاتحاد الأوروبي، يستفيد من اتفاق التجارة الحرة أكثر من مصر. فواردات مصر من الاتحاد الأوروبي في زيادة مطّردة منذ أن دخل الاتفاق حيّز التنفيذ في عام ٢٠٠٤، بينما صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبي لم تسجّل هذه الزيادة.

الشكل ٤- التجارة بين مصر والإتحاد الأوروبي، ٢٠٠٣-٢٠٠٧

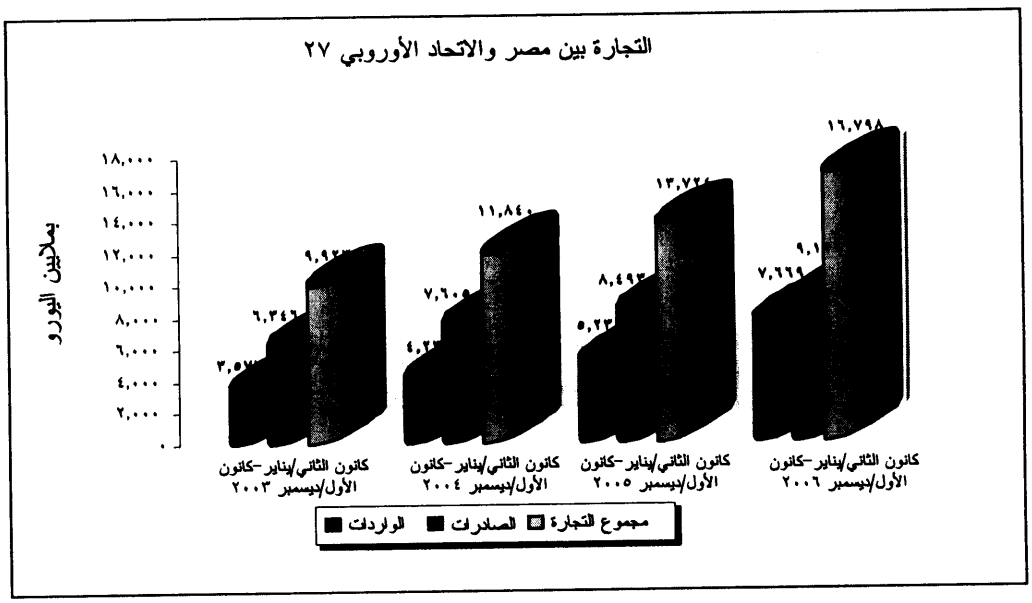

المصدر: "EU-Egypt trade under the Association Agreement: 2008 – four years anniversary" (2008).

ومن جهة أخرى، تواجه صادرات منطقة الإسكوا في الأسواق العالمية صعوبات كبيرة نتيجة للتطوّرات السريعة التي تسجلها بعض البلدان الكبرى في أوروبا الشرقية، واتفاق الاتحاد الجمركي بين تركيا والإتحاد الأوروبي. فخلال العقدين الماضيين، حققت بلدان في أوروبا الشرقية والوسطى وفي أمريكا اللاتينية إصلاحات وإنجازات نحو تحقيق التكامل التجاري تخطّت بأشواط إنجازات نظيراتها في منطقة الإسكوا.

وتواجه المنطقة أيضاً صعوبات مصدرها بلدان في جنوب وشرق آسيا، مثل أندونيسيا وبنغلاديش والصين والهند، حيث انخفاض كلفة اليد العاملة، وارتفاع الإنتاجية، واعتماد الإنتاج على كثافة اليد العاملة. وهذه الصعوبات هي مصدر قلق، ولا سيما في قطاع المنسوجات الذي يستخدم حوالى مليون عامل في منطقة الإسكوا[٢٥]. فهذا القطاع الذي يعتمد على كثافة اليد العاملة كان أحد القطاعات النادرة التي استطاعت البلدان الأعضاء في الإسكوا أن تنافس من خلالها وتستحوذ على حصص كبيرة في الأسواق، وذلك بفضل نظام الحصص الذي ألغي في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٥.

باء- تنمية قطاع الخدمات وتحرير التجارة

يزداد الوعي بأهمية تحرير التجارة في الخدمات. كما يؤدي التطوّر التكنولوجي دوراً أساسياً في وضع التجارة في الخدمات في طليعة اهتمامات صانعي السياسات في منطقة الإسكوا. وقد ساهم التطوّر في قطاعي النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو السريع في التجارة في الخدمات. فالعمليات الدولية التي كانت تعتبر مكلفة في الماضي، أصبحت سهلة التنفيذ بفضل تدفق المعلومات الإلكترونية. والواقع أن البلدان التي حققت تحسّناً في أدائها في التجارة في الخدمات، من خلال تطوير شبكات النقل والنظم المالية والمرافق العامة والاتصالات حظيت بفرص لدخول الأسواق عن طريق زيادة الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وليس هذا الواقع سوى دليل إضافي على ضرورة تحرير التجارة في الخدمات. وللإصلاحات المحلية الرامية إلى خفض كلفة النقل والمعاملات التجارية دور أساسي في تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق وتعزيز الروابط بالأسواق العالمية. فتحرير قطاع الخدمات يعزّز قدرة الصادرات على التجاوب مع الإصلاحات، ويسمح للمنتجين المحليين تنسيق أنشطتهم مع الجهات التي تزوّدهم بعناصر الإنتاج في البلدان ذات الدخل المرتفع، وبالتالي استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبهدف تيسير فرص النفاذ إلى الأسواق، قدّمت معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا التزامات في القطاع المالي وقطاع الخدمات السياحية أكثر مما قدمته في قطاعات أخرى. فتحرير المزيد من الخدمات قد يخلق مزيدا من فرص الاستثمار في القطاع المحلي الخاص، ويساعد على جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في الحافظات المالية. وقد شكّل الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات المحرك الرئيسي للتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في تسعينات القرن الماضي، وهو يستأثر حالياً بحوالى نصف رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. لكنّ البلدان الأعضاء في الإسكوا تجد صعوبة في الاستفادة من هذه الاتجاهات العالمية لأن إصلاح قطاع الخدمات لا يجري في عملية شاملة، والخصخصة تجري ببطء مقارنة بأجزاء أخرى من العالم، فضلاً عن الحواجز التي تعترض نفاذ المستثمرين الأجانب والمحليين على حدٍّ سواء.

جيم- الاستثمار وتحرير التجارة

فضلاً عن الآثار المباشرة لتحرير التجارة، كخلق فرص التجارة وتعزيز القدرة التنافسية، يمكن ربط هذه الآثار بدور الاتفاقات التجارية الثنائية والدولية والإقليمية في التأثير على الاستثمار الداخلي وتراكم رأس المال والنمو. ومن الآثار غير المباشرة أثر المكاسب المحققة من تحسين الكفاءة في توزيع الموارد داخل المنطقة على الدخل والمدخرات، وبالتالي على زيادة معدل الاستثمار وتراكم بعض عوامل الإنتاج، ومنها

---

(٢٥) يوفر قطاع المنسوجات ٤٥٠ ٠٠٠ فرصة عمل في مصر وحدها.

رأس المال البشري. ويتوقع أن تشجّع الاتفاقات التجارية التي سبق أن صدقت عليها البلدان الأعضاء في الإسكوا فرص الاستثمار. فأي اتفاق تجاري يكفل استمرار هيكلية معيّنة للأسعار والحوافز على المدى الطويل، بمنأى عن التحولات غير المتوقعة، من شأنه أن يشجّع الاستثمار. ولكي تنجح البلدان الأعضاء في الإسكوا في ما تبذله مؤخراً من جهود تهدف إلى تحقيق التكامل التجاري وإلى انتهاج سياسات تجارية جديدة مبنية على الانفتاح، عليها أن تعمل على تشجيع الاستثمار الداخلي والاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة المدخرات وفرص العمل، وتعزيز نقل التكنولوجيا والمعارف، وزيادة الإنتاجية[٢٦].

ويبيّن الشكل ٥ ديناميات الاستثمار الداخلي في البلدان الأعضاء في الإسكوا، محسوباً على أساس إجمالي تكوين رأس المال طوال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٦. فقد حصلت زيادة كبيرة في الاستثمار في مصر بلغت ذروتها في عام ١٩٨٧، إذ قاربت قيمة الاستثمارات ٢٩ مليار دولار بعد أن كانت عند حدود ٦ مليارات دولار في عام ١٩٨٠ (انظر الشكل ٥-ألف (أ)). فخلال فترات تحرير التجارة والتكييف الهيكلي في أواخر ثمانينات القرن الماضي، حصل تراجع حاد في الاستثمار، بحيث انخفضت قيمة الاستثمارات إلى ٨ مليارات دولار في عام ١٩٩١، لكنّها عادت وارتفعت إلى ١٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، ثم إلى ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦.

ونُلاحظ حركة مماثلة في الأردن، حيث سلك الاستثمار اتّجاها تصاعديا منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، حتى بلغت قيمة الاستثمارات ٢,٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٦ (انظر الشكل ٥-ألف (ب)). وفي لبنان، شكّل الإنفاق الحكومي على البنية التحتية ومشاريع رأس المال منذ مطلع التسعينات حافزاً على الاستثمار، حتى بلغت قيمة الاستثمارات في عام ١٩٩٨ حداً غير مسبوق، وهو ٤,٨ مليار دولار (انظر الشكل ٥-ألف (ج)). لكنّ اتجاها عكسيا منذ مطلع عام ٢٠٠٠، من أسبابه ارتفاع معدلات الفائدة، أدّى إلى خروج الاستثمارات، وبالتالي إلى تخفيض قيمتها إلى حوالى ٣ مليارات دولار في عام ٢٠٠١. وتضاف إلى ذلك الاضطرابات السياسية التي بدأت في عام ٢٠٠٤، والتي ما زالت تلقي بثقلها على الاستثمار في لبنان وبحيث تبقى التوقعات لعام ٢٠٠٩ غامضة. أما الجمهورية العربية السورية، فقد شهدت استثماراتها، على عكس لبنان، اتجاهاً تصاعدياً منذ مطلع تسعينات القرن الماضي. (انظر الشكل ٥-ألف (د)).

وباستثناء حالة عُمان الملفتة، سجّلت الاستثمارات في بلدان مجلس التعاون الخليجي زيادة منذ عام ٢٠٠٠ على خلفية ارتفاع أسعار النفط وإيراداته. ففي البحرين، تراوحت قيمة الاستثمارات منذ عام ٢٠٠٤، عند ملياري دولار أمريكي (انظر الشكل ٥-باء (أ)). وفي الكويت بقيت قيمة الاستثمارات على ارتفاع منذ عام ٢٠٠٠ حتى بلغت ١٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ (انظر الشكل ٥-باء (ب)). لقد شكّل ارتفاع أسعار النفط وإيراداته القوّة المحرّكة الرئيسية لهذه الزيادة، رافقها الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية. واستمرّت أسعار الفائدة على انخفاض بفضل الفائض في السيولة الناجم عن ارتفاع الإيرادات النفطية، فأسهمت بالتالي في زيادة الاستثمارات.

أمّا عُمان فشهدت تقلبات في مستويات الاستثمار منذ عام ١٩٨٨، إذ تراوحت قيمة هذه الاستثمارات بين ٢,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ و٤,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، ثم انخفضت في عام ٢٠٠٥. أمّا مستويات الاستثمار في قطر فهي في ارتفاع مستمّر منذ عام ١٩٩٨ (انظر الشكل ٥-باء (ج) و(د)).

---

(٢٦) ESCWA, "Arab economic integration efforts: A critical assessment" (E/ESCWA/ED/1999/11).

ومن أبرز الأسباب لذلك ارتفاع أسعار النفط. فقد سجّلت الاستثمارات زيادة بالآلاف، إذ ارتفعت قيمتها من ٢,١ مليار دولار في عام ١٩٩٨ إلى ٩ مليارات دولار في عام ٢٠٠٦.

وفي المملكة العربية السعودية حصلت زيادات مطّردة في الاستثمارات منذ عام ١٩٩٤، إذ ارتفعت قيمتها من ٢٨ مليار دولار إلى ٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ (انظر الشكل ٥-باء (هـ)). ومن الأسباب الرئيسية لهذه الزيادة، ارتفاع أسعار النفط وإيراداته، الذي أدّى إلى زيادة كبيرة في السيولة، وبالتالي إلى انخفاض في أسعار الفائدة، وإلى زيادة الاستثمارات. وفي الإمارات العربية المتحدة كانت الحركة مماثلة، حيث سجّل الاستثمار زيادة بالآلاف، إذ ارتفعت قيمة الاستثمارات من ٦ مليارات دولار في عام ١٩٨٧ إلى ٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ (انظر الشكل ٥-باء (و)). ومن الأسباب الرئيسية لهذه الزيادة ارتفاع أسعار النفط وإيراداته. وفي عام ٢٠٠٩ يتوقع أن يتأثر الاستثمار سلباً بانخفاض الإيرادات النفطية وارتفاع النفقات الضريبية على البنية التحتية والاستثمارات الرأسمالية.

الشكل ٥- الاستثمار الداخلي في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ١٩٨٠-٢٠٠٦
(بملايين الدولارات)

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا غير المنتجة للنفط

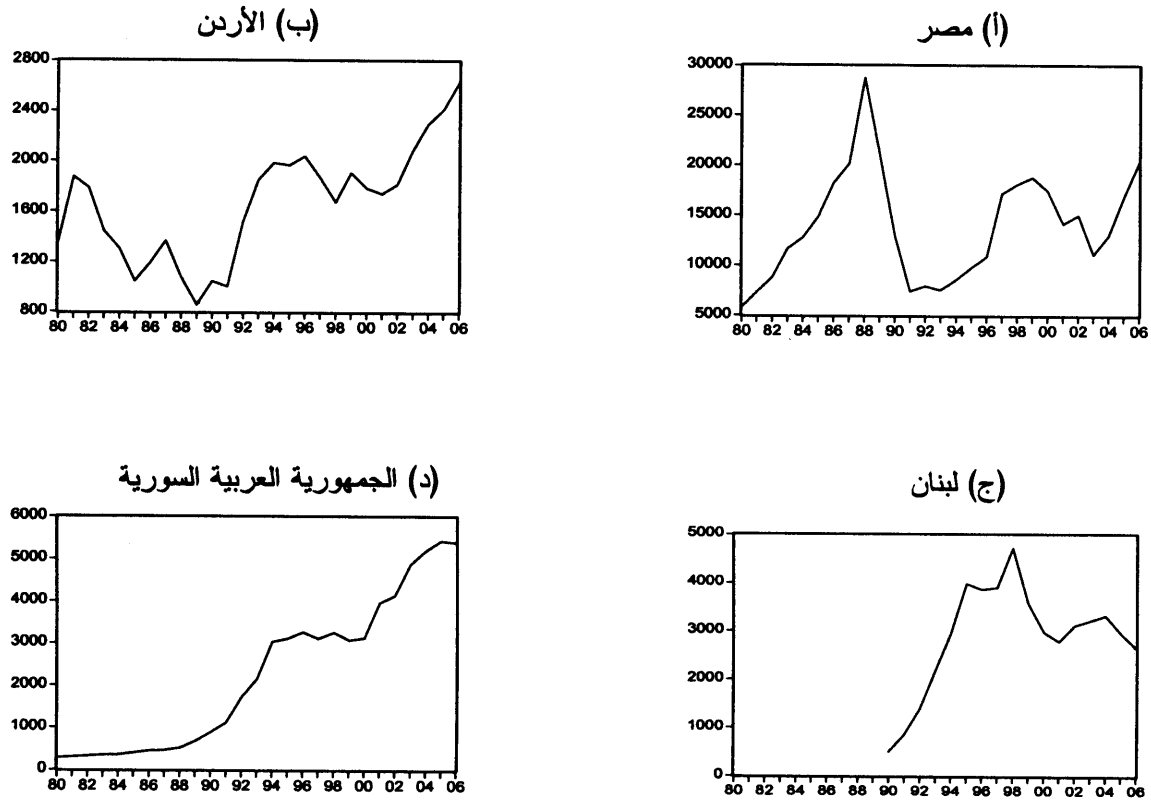

باء- بلدان مجلس التعاون الخليجي المنتجة للنفط

(أ) البحرين

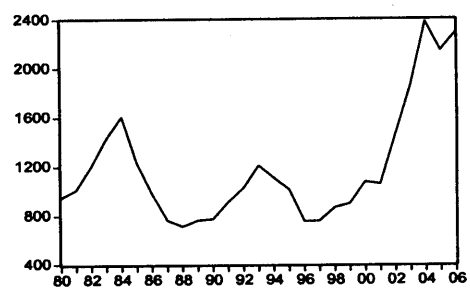

(ب) الكويت

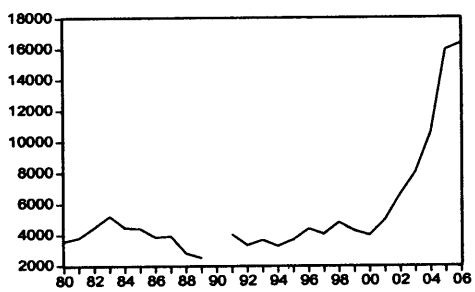

(ج) عُمان

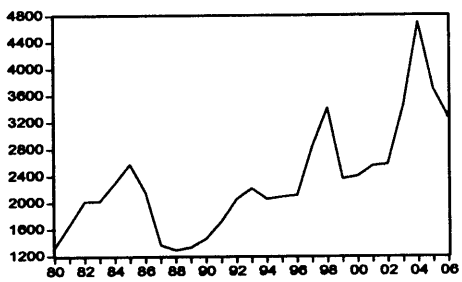

(د) قطر

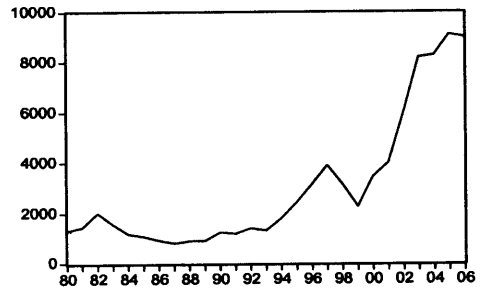

(هـ) المملكة العربية السعودية

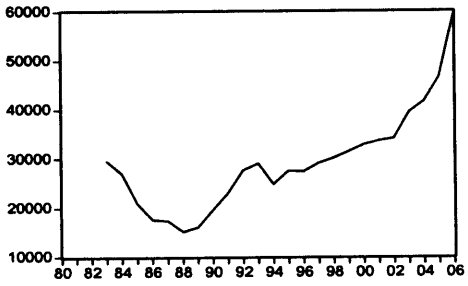

(و) الإمارات العربية المتحدة

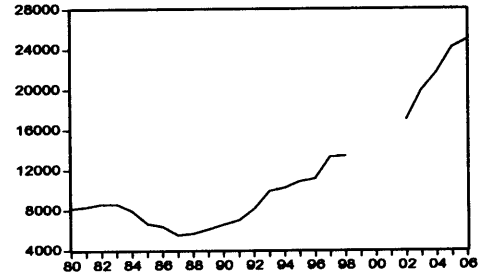

المصدر: IMF, *International Financial Statistics (IFS) Online* (August 2007).

ملاحظة: الاستثمار الداخلي محسوباً على أساس إجمالي تكوين رأس المال.

يعطي الجدول ١٧ صورة عن إجمالي تكوين رأس المال في البلدان الأعضاء في الإسكوا خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦، التي تلت المصادقة على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومختلف الاتفاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وقد سجّل إجمالي تكوين رأس المال في المنطقة زيادة ملحوظة خلال السنوات القليلة الماضية، إذ ارتفع من متوسط هو ٦٨,٨ مليار دولار في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ إلى ١,١٥١ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. وفي هذا الارتفاع دليل واضح على أنّ اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الذي دخل حيّز التنفيذ في عام ١٩٩٧، قد أسهم، إلى حد ما، في تعزيز التكامل الاقتصادي والمالي في منطقة الإسكوا، وفي زيادة الاستثمارات الداخلية. وباستعراض المراحل التي تلت توقيع كل من الأردن ولبنان ومصر اتفاقات تجارية ثنائية مع الاتحاد الأوروبي والولايات

المتحدة الأمريكية، يتضح أن هذه الاتفاقات قد حققت تغيّرات معيّنة هامة أيضاً. فبعد أن وقعت مصر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي دخل حيّز التنفيذ في عام ٢٠٠٤، شهدت زيادة ملحوظة في الاستثمار الداخلي، إذ ارتفعت قيمته من ١٢,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ إلى حوالى ٢٠,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. وبعد دخول الاتفاق الذي وقعه الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية حيّز التنفيذ في عام ٢٠٠١ ومع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٢، شهد الأردن زيادة ملحوظة في إجمالي تكوين رأس المال من ١,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ إلى حوالى ٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. أما الزيادة في الاستثمار الداخلي في لبنان، عقب توقيع الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٢، فقد جاءت أقلّ حجماً، حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات من ٥,٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٥,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. فعلى الحكومات في منطقة الإسكوا أن تعمل على تحسين بيئة الاستثمار الداخلي عبر تيسير الإجراءات المعتمدة في إدارة الشؤون التجارية، والحدّ من التعقيدات البيروقراطية، والعمل على تحسين الشفافية. وتبقى الخصخصة وسيلة هامة لزيادة فرص الاستثمار في منطقة الإسكوا[٢٧].

الجدول ١٧- إجمالي تكوين رأس المال في البلدان الأعضاء في الإسكوا
(بمليارات الدولارات)

البلـــد	المتوسط السنوي ١٩٩٠-٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
لبنان	٣,٣٣٧	٥,٠٧٧	٥,٣٦٦	٥,٥٢٨	٥,٧٢٦	٥,٨٢٢
مصر	١٢,٤١٤	١٥,٠٠٠	١١,٠٦٧	١٢,٩٨٢	١٦,٨٣٥	٢٠,٣٦٢
الأردن	١,٦٩٥	١,٨١٥	٢,٠٩٠	٢,٢٩٩	٢,٤١٤	٢,٦٣٤
الجمهورية العربية السورية	٢,٥٣١	٤,١٣٢	٤,٨٧٢	٥,٢٠٠	٥,٤٢٦	٥,٣٩١
اليمن	٢,٢١٥	١,٥٥٠	١,٧٩٥	٢,١٠٠	١,٩٧٦	١,٧١٥
البحرين	٠,٩٤٦	١,٤٦٠	١,٨٦١	٢,٣٨٠	٢,١٤٥	٢,٢٩١
الكويت	٣,٥٩٣	٦,٦٠٩	٨,٠٠٦	١٠,٥٧٥	١٥,٩٤٥	١٦,٣٥٦
قطر	٢,٣١١	٦,٠٢٧	٨,١٨٧	٨,٢٨٤	٩,١١٢	٩,٠٠٤
عُمان	٢,٢٤٨	٢,٥٧٢	٣,٤٣٨	٤,٦٩٧	٣,٦٩٧	٣,٢٦٧
المملكة العربية السعودية	٢٧,٥٣٩	٣٤,١٥١	٣٩,٤٩٣	٤١,٦٩٣	٤٦,٥٤٧	٥٩,٣٩٧
الإمارات العربية المتحدة	١٠,٠٥٢	١٧,٠١٥	١٩,٨٨٥	٢١,٦٥١	٢٤,١٥٠	٢٤,٩٤٦
مجموع منطقة الإسكوا	٦٨,٨٨١	٩٥,٤٠٨	١٠٦,٠٦٠	١١٥,٢٤٧	١٣٣,٩٧٣	١٥١,١٨٥

المصدر: IMF, *International Financial Statistics (IFS) Online* (August 2007)، ومنشورات عديدة صادرة عن بنوك مركزية.

وتستفيد منطقة الإسكوا من نوعين من الاستثمار الأجنبي المباشر. النوع الأول هو الاستثمار الأجنبي المباشر الساعي إلى الموارد، والذي يهدف إلى ضمان توفير المواد الأولية بأقل قدر من المخاطر، وهو الأكثر انتشاراً في منطقة الإسكوا، وخصوصاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ والنوع الثاني هو الاستثمار الأجنبي المباشر الساعي إلى اليد العاملة، والذي يقدّم ميزة مقارنة على صعيد التزوّد بعوامل الإنتاج، هياكل التعريفات المعتمدة، والشوائب التي تشكو منها السوق، وهذا ما شجّع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن ولبنان ومصر، وبدرجة أقلّ، في الجمهورية العربية السورية واليمن[٢٨].

(٢٧) الإسكوا، "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية" (E/ESCWA/GRID/2006/3)، ص ٣١.

(٢٨) ESCWA, "Arab economic integration efforts: A critical assessment" (E/ESCWA/ED/1999/11), pp. 16 and 17.

غير أن مراحل التنمية ومستويات الإنتاجية السائدة في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا حدّت من فرص هذه البلدان في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث اقتصر على الاستثمار الساعي إلى الموارد والاستثمار الساعي إلى اليد العاملة. فالبلدان التي تملك سوقاً كبيرة، ويداً عاملة متدنية الكلفة، كمصر، وبدرجة أقلّ، الجمهورية العربية السورية، يمكن أن تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الساعي إلى اليد العاملة وإلى النفاذ إلى الأسواق بقصد الاستعاضة عن الواردات. أما البلدان الأصغر مثل الأردن ولبنان، فلا تتوصل إلى تحديث عوامل الإنتاج، ورفع مستويات الإنتاجية، وتخفيض كلفة المعاملات، وهي العناصر التي كانت ستمنحها ميزة مطلقة تمكنها من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن قواعد للتصدير.

وإن اتجاه البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى تحرير تجارتها عبر الانضمام إلى اتفاقات الشراكة الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية يمكن أن يزيد في تقليص حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق انتقال شركات الاتحاد الأوروبي إلى أسواق منطقة الإسكوا. فإزالة الحواجز التجارية تسمح لشركات الاتحاد الأوروبي بتحقيق المستويات المنشودة في التجارة الدولية من دون الحاجة إلى نقل استثماراتها إلى منطقة الإسكوا. أما إنشاء اتحاد جمركي داخل منطقة الإسكوا فيمكن أن يساعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى الرغم من تدني كلفة اليد العاملة، تؤدي عوامل أخرى، كالغموض الذي يحيط بأداء الأعمال في البلدان الأعضاء في الإسكوا، والخطر الذي يحدق بالعوائد على الاستثمار، إلى تحويل الاستثمار الأجنبي المباشر عن البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى الاقتصادات المتقدّمة. فوجود يد عاملة متدنية الكلفة، وعدم وجود قيود على حركة رأس المال غير كاف مقارنة بالتكاليف الناجمة عن عوائق أخرى مثل عدم ملاءمة البنية التحتية ونظم التوزيع وخدمات الأعمال التجارية وتنظيم الأعمال، وعدم توفر الموظفين المدرّبين، وضعف الإدارة العامة. كما يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر سلبا بتدني إنتاجية رأس المال، وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب فرض ضرائب مرتفعة، وضعف بيئة الأعمال التجارية، وحالة الإنتاجية العامة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية[٢٩].

وتظهر البيانات أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الإسكوا قد سجّل زيادة ملحوظة في الأعوام القليلة الماضية. فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات المتدفقة إلى بلدان الإسكوا من متوسط قدره ٢,٦٨ مليار دولار في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ إلى ٢٩,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ (انظر الجدول ١٨)، حصلت خمسة بلدان على ما يقارب ٨٨ في المائة منها، ٤٠ في المائة للإمارات العربية المتحدة، و١٨ في المائة لمصر، و١٦ في المائة للمملكة العربية السعودية، و٩ في المائة للبنان، و٥ في المائة لقطر[٣٠]. وتعتبر هذه الأرقام مهمة بالمطلق، إلاّ أنّ نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الإسكوا تبقى قليلة مقارنة بمناطق أخرى نامية في العالم. فقد تراوحت بين ٢,١ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠، و٣ في المائة في عام ٢٠٠٢، و٥ في المائة في عام ٢٠٠٣، و٦ في المائة في عام ٢٠٠٤، و٩ في المائة في عام ٢٠٠٥. وهذه النسب تفقد المزيد من أهمّيتها لدى مقارنتها بالنسب في البلدان المتقدّمة.

وباستعراض المراحل التي تلت توقيع الأردن ولبنان ومصر الاتفاقات التجارية الثنائية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية يختلف المشهد بعض الاختلاف. ففي عام ٢٠٠٥، شهدت مصر بعد

---

(٢٩) Ibid., pp. 15 and 16.

(٣٠) ESCWA, "Regional investment directory report: ESCWA member countries" (E/ESCWA/GRID/2007/Technical paper.1), p. 2.

مضيّ عام على توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، زيادة ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تجاوزت نسبتها ١٤٠ في المائة، إذ ارتفعت قيمة الاستثمارات من ٢,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ إلى حوالى ٥,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٥. كذلك شهد الأردن، بعد دخول اتفاق التجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع الاتحاد الأوروبي حيّز التنفيذ، زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت ٢٠ ضعفاً بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥، حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات من ٧٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى حوالى ١,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٥. أمّا الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى لبنان، عقب التوقيع على الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٢، فجاءت أقل، حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات من ١,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٢,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٥. والجدير بالذكر أنّ هذا الاتفاق دخل حيّز التنفيذ في عام ٢٠٠٦.

الجدول ١٨- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الإسكوا
(بمليارات الدولارات)

البلد/المنطقة	المتوسط السنوي ١٩٩٠-٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الأردن	١٥٥	٧٥	٤٣٦	٦٥١	١ ٥٣٢
الإمارات العربية المتحدة	١٨	١ ٣٠٧	٤ ٢٥٦	٨ ٣٥٩	١٢ ٠٠٠
البحرين	٤٥٨	٢١٧	٥١٧	٨٦٥	١ ٠٤٩
الجمهورية العربية السورية	١٢٧	١١٥	١٨٠	٢٧٥	٥٠٠
عُمان	٨٤	١٠٩	٤٨٩	٢٠٠	٧١٥
قطر	١٦٩	٦٢٤	٦٢٥	١ ١٩٩	١ ٤٦٩
الكويت	٥٨	٣	-٦٧	٢٤	٢٥٠
لبنان	٤٤٩	١ ٣٣٦	٢ ٨٦٠	١ ٨٩٩	٢ ٥٧٣
مصر	٨٤٤	٦٤٧	٢٣٧	٢ ١٥٧	٥ ٣٧٦
المملكة العربية السعودية	٢٤٥	٤٥٣	٧٧٨	١ ٩٤٢	٤ ٦٢٨
اليمن	٧٧	١٠٢	٦	١٤٤	-٢٦٦
مجموع منطقة الإسكوا	٢ ٦٨٤	٤ ٩٨٨	١٠ ٣١٧	١٧ ٧١٥	٢٩ ٨٢٦
الاقتصادات النامية	١ ٣٤ ٧٦٠	١ ٦٣ ٥٨٣	١ ٧٥ ١٣٨	٢ ٧٥ ٠٣٢	٣ ٣٤ ٢٨٥
العالم	٤ ٩٥ ٣٩١	٦ ١٧ ٧٣٢	٥ ٥٧ ٨٦٩	٧ ١٠ ٧٥٥	٩ ١٦ ٢٧٧

المصدر: ESCWA, "Regional investment directory report: ESCWA member countries" (E/ESCWA/GRID/2007/Technical paper.1), table 1.

ويتبيّن من الجدول ١٩ أنّ نسبة الاستثمارات الداخلية في منطقة الإسكوا من الاستثمار الأجنبي المباشر انخفضت من ٣٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ٢٦,٨ في المائة في عام ٢٠٠٤. والجدير بالذكر أنّ حوالى ٩٠ في المائة من هذه الاستثمارات كانت موجّهة نحو قطاع الخدمات، و٦ في المائة نحو قطاع الصناعة، ونسبة ضئيلة جداً إلى قطاع الزراعة[٣١].

(٣١) الإسكوا، "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية" (E/ESCWA/GRID/2006/3)، ص ٣١.

الجدول ١٩- مؤشرات مختارة للتكامل الإقليمي في منطقة الإسكوا، ٢٠٠١-٢٠٠٥ (بالنسبة المئوية)

المؤشر	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
الاستثمارات الداخلية كنسبة مئوية من الاستثمار الأجنبي المباشر	٣٤,٣	٣٦,٠	٢٣,٧٤	٢٦,٧٧	..
السياحة الداخلية كنسبة مئوية من مجموع السياحة	٤٤,٥٩	٤٥,٣٤	٤٠,٣٣	٤٣,٤٢	..
تحويلات العمال الداخلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٥,٩	٦,٢	٤,٦٤	٥,٠١	٥,٥٧

المصدر: الإسكوا، "الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية" (E/ESCWA/GRID/2006/3)، الجدول ٨.

ملاحظة: علامة النقطتين (..) تعني أنّ البيانات غير متوفرة أو غير واردة في تقرير خاص.

أسهمت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى حدّ ما في عجلة التكامل الاقتصادي والاجتماعي في منطقة الإسكوا، وفي تسهيل حركة السياحة والعمال وتحويلات العمال. ويتعيّن على البلدان الأعضاء في الإسكوا أن تبذل جهوداً إضافية من أجل تعزيز الاستثمارات في المنطقة. أمّا على الصعيد الوطني، فينبغي أن تستند سياسات تشجيع الاستثمار إلى ثلاثة عناصر أساسية هي: (أ) سنّ القوانين لتشجيع الاستثمار وتحديثها؛ (ب) إنشاء لجان وطنية للإشراف على مشاريع الاستثمار وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بهذه المشاريع؛ (ج) إنشاء المزيد من مناطق التجارة الحرّة.

ومنذ مطلع ثمانينات القرن الماضي، لا تزال التوترات السياسية في منطقة الإسكوا، وما يرافقها من خلل على صعيد الاقتصاد الكلي، تؤثر سلباً على مناخ الاستثمار. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة، لم تستطع اقتصادات المنطقة الاستفادة من ذلك لتعزيز الاستثمار. وتبدو الصورة لعام ٢٠٠٩ أقلّ إيجابية، بسبب التراجع الكبير في الاستثمارات في حافظات الأوراق المالية منذ منتصف عام ٢٠٠٨، والهبوط الحاد في رسملة أسواق الأوراق المالية، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وذلك رغم بعض التصحيح الذي دخل على الأسواق خلال الفترة نفسها.

دال- العمالة وفرص العمل

شهدت منطقة الإسكوا في العقد الماضي نمواً سريعاً وكبيراً في أعداد القوى العاملة، بمعدل سنوي تراوح متوسطه بين ٤ و٥ ملايين فرد. وهذا المعدّل مماثل لمعدل نمو القوى العاملة في منطقة أمريكا اللاتينية التي تفوق منطقة الإسكوا بثلاثة أضعاف، إن من حيث الناتج المحلي الإجمالي أم من حيث عدد السكان. والزيادة في مجموع القوى العاملة في منطقة الإسكوا تقابلها زيادة في معدلات البطالة، بنسبة تقارب خمس مجموع القوى العاملة. وتواجه اليد العاملة مشكلة أخرى في المنطقة تتعلق بالتوظيف على أساس نوع الجنس حيث عمالة المرأة، في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا، تتركّز عموماً على الوظائف الحكومية أو وظائف أخرى قليلة خاصة بالمرأة.

ولطالما كان القطاع العام في البلدان الأعضاء في الإسكوا بمثابة القوة المحرّكة لخلق فرص العمل. ولكنّه لم يؤدّ دوراً يذكر في خفض معدلات البطالة، وذلك بسبب ضعف الكفاءة وتدني مستويات الإنتاجية. وعلى الرغم من الاتفاقات التجارية العديدة التي وقعتها البلدان الأعضاء في الإسكوا، ظلّت العمالة في قطاعي

الخدمات والصناعات البديلة ضعيفة؛ وبقيت أسواق العمل في المنطقة عاجزة عن تأمين فرص العمل اللائق. وقد أدّى هذا العامل، إلى جانب الهبوط في الأجور الحقيقية، إلى هجرة كثيفة للأدمغة في المنطقة.

وإحصاءات البطالة في البلدان الأعضاء في الإسكوا غير كافية. فباستثناء الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر، تبدو الإحصاءات حول معدلات البطالة شبه معدومة في الكثير من الأحيان. ومع أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة يسجل معدّلات مرتفعة منذ عام ٢٠٠١، لم تستطع أسواق العمل الاستفادة من هذا النمو لخفض معدلات البطالة، مع أنّ الطلب على اليد العاملة يتناسب مع دورة نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولم تستطع أسواق العمل في منطقة الإسكوا زيادة الطلب على اليد العاملة بسبب استيراد اليد العاملة من الخارج، وارتفاع معدلات الوافدين الجدد إلى السوق في النمو السكاني الذي شهدته المنطقة خلال العقدين الماضيين.

ومع انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في تسعينات القرن الماضي، والبطء في خلق فرص العمل، وارتفاع معدلات النمو السكاني، بلغ المتوسط الإجمالي لمعدل البطالة ١٠ في المائة في منطقة الإسكوا (انظر الجدول ٢٠). وفي مصر، تجاوزت معدلات البطالة فوق ١٠ في المائة، بالرغم من ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومن ازدياد الصادرات منذ عام ٢٠٠١. وفي الأردن، تتجاوز معدلات البطالة هذا الرقم. فقد سجّلت معدلات البطالة هبوطا طفيفاً من النسبة العالية التي بلغت ١٨ في المائة خلال تسعينات القرن الماضي، لكنّها بقيت أكثر من ١٤ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦. ولم تستفد سوق العمل في الأردن من الاتفاقات التجارية الثنائية التي أبرمت مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والزيادة التي سجّلتها الصادرات الأردنية، كما كان متوقعاً نتيجة لهذه الاتفاقات. أما في لبنان، فإحصاءات البطالة غير متوفرة باستثناء الرقم المتاح عن عام ٢٠٠٤، وهو ٨,٢ في المائة. وفي الجمهورية العربية السورية واليمن، لا تزال معدلات البطالة عند حدود ١٠ في المائة منذ مطلع تسعينات القرن الماضي. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي أيضاً، باستثناء المملكة العربية السعودية، لا تتوفر بيانات عن البطالة. وقد كانت المعدلات دون ٧ في المائة خلال الفترة موضوع الدراسة.

ويبدو أنّ إزالة العديد من الحواجز أمام التجارة وحركة اليد العاملة في الآونة الأخيرة، مع دخول اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيّز التنفيذ، قد عاد ببعض الفائدة على منطقة الإسكوا. وعلى غرار مناطق أخرى في العالم، تتّجه أسواق العمل في منطقة الإسكوا نحو التكامل. وكانت حركة اليد العاملة على نطاق واسع بين بلدان المنطقة المحرّك الرئيسي للتكامل الاقتصادي في المنطقة، ومصدراً لتدفقات مالية كبيرة كتحويلات العمال. أمّا حركة اليد العاملة داخل المنطقة فكانت، في معظمها من البلدان غير المنتجة للنفط باتجاه البلدان المنتجة للنفط. وفي مطلع تسعينات القرن الماضي، بلغ عديد القوى العاملة الأجنبية في بلدان مجلس التعاون الخليجي ٤,٥ مليون، أي ثلثي مجموع القوى العاملة في تلك البلدان، ٥٥ في المائة منها مصدرها البلدان الأعضاء في الإسكوا غير المنتجة للنفط. غير أن هذه النسبة انخفضت منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، في حين ارتفعت نسبة القوى العاملة الوافدة من آسيا. ويتوقع أن يشهد عديد القوى العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي مزيداً من التراجع مع تطبيق السياسات الرامية إلى الاستعاضة عن العمال الأجانب بالمواطنين في هذه البلدان.

الجدول ٢٠- معدلات البطالة في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ١٩٩٠-٢٠٠٦
(بالنسبة المئوية)

البلد	المتوسط السنوي ١٩٩٠-٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الأردن	١٨,٢	١٤,٥	١٢,٥	١٤,٨	١٤
الإمارات العربية المتحدة	١,٨	..	..	..	..
البحرين	٥,٩	..	..	..	..
الجمهورية العربية السورية	٩,٣	١٠,٨	١٢,٣	٨,٠	٨,٥
عُمان	١٧,٤	..	..	..	..
قطر	٣,٩	..	١,٤	..	..
الكويت	..	١,١	..	..	..
لبنان	٧,٨	..	٨,٢	..	..
مصر	١٠,٢	١١,٠	١٠,٣	١٠,٣	١٠
المملكة العربية السعودية	٤,٦	٥,٦	٥,٨	٦,١	٦,٣
اليمن	١٣,٣	..	١٠,٦	..	..

المصدر: الإسكوا، "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، أعداد مختلفة.

ملاحظة: علامة النقطتين (..) تعني أنّ البيانات غير متوفرة أو غير واردة في تقرير خاص.

وعزّز اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومختلف الاتفاقات التجارية الثنائية التي وقعتها البلدان الأعضاء في الإسكوا حركة القوى العاملة من خارج مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى بلدان هذه المجموعة. وهذه الحركة عادت بالفائدة على البلدان المرسلة للقوى العاملة والبلدان المستقبلة لها. فالاقتصادات النفطية المستقبلة في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي استفادت من القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة في مجالات عديدة. والبلدان المرسلة غير المنتجة للنفط استفادت من فرصة لتشغيل القوى العاملة، التي هي من عوامل الإنتاج التي لا تملك إمكانية تشغيلها. وتُحْدِثُ تدفقات رأس المال كذلك تأثيراً إيجابياً مباشراً على ميزان المدفوعات، وتغذي جزءاً كبيراً من استثمارات القطاع الخاص في بعض من بلدان المنطقة، ومنها الأردن ولبنان ومصر. وشكّلت تحويلات العمال مؤخراً ما يقارب ربع قيمة الصادرات من السلع والخدمات في البلدان الأعضاء في الإسكوا غير المنتجة للنفط، وتجاوزت ٣٠ في المائة في الأردن ولبنان واليمن. وفي عام ٢٠٠٥، بلغت تحويلات العمال ٢٩ في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، و٢٥ في المائة في لبنان، و١١ في المائة في مصر.

ويمكن إحراز تقدّم كبير على صعيد العمالة وخلق فرص العمل في البلدان الأعضاء في الإسكوا عبر اعتماد مزيد من الإجراءات لتحرير التجارة البينية، وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية. فالبلدان الأعضاء في الإسكوا إذ ما جمعت ما تملكه من قدرات وأسواق، واستفادت من مواضع التكامل بين القطاعات، سيكون بوسعها تعزيز فرص التجارة والاستثمار وبالتالي تخفيض معدلات البطالة، إذا ما اتخذت الإجراءات التالية: (أ) تخفيف الحواجز التجارية بين البلدان الأعضاء في الإسكوا، أي تخفيض التعريفات والحصص والحواجز غير الجمركية؛ (ب) تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات النقدية؛ (ج) تحقيق إمكانات خلق فرص التجارة عبر إلغاء جميع تخفيضات الرسوم الجمركية التي تحوّل اتجاه التجارة بين البلدان الأعضاء، وبالتالي زيادة التجارة البينية؛ (د) تعزيز مواطن الكفاءة في الإنتاج عبر استغلال المزايا المقارنة في الأسواق المحلية؛ (هـ) تكثيف المنافسة في السوق المحلية عبر توسيع خيارات المستهلك وخفض

الأسعار؛ (و) زيادة الإنتاج عن طريق زيادة إمكانات وفرة الحجم التي يتيحها توسيع الأسواق؛ (ز) تحسين شروط التجارة الوطنية بالاعتماد على واردات أقلّ كلفة.

هاء- توطين تكنولوجيات الإنتاج المتقدّمة مع الاحتياجات المحلية وتركيبة الصادرات

في ضوء الاتفاقات التجارية العديدة التي وقعتها البلدان الأعضاء في الإسكوا واستمرار المفاوضات حول اتفاقات أخرى مماثلة، من المفيد النظر في حصة التكنولوجيا من صادرات الإسكوا، وفيما إذا كانت المنافسة الناجمة عن تلك الاتفاقات التجارية قد أضرّت بالصادرات وتكنولوجيات الإنتاج، ونوع التخصّص المتوقع. وفي هذا السياق، يظهر الجدول ٢١ مسار تطوّر حصة التكنولوجيا من صادرات الإسكوا خلال الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٦.

ومن الواضح أنّ المنتجات الأولية تشكل أكثر من نصف مجموع صادرات الإسكوا. ففي عُمان، التي تحلّ في المرتبة الأولى في تصدير المنتجات الأولية، شكّلت تلك المنتجات حوالى ٩٤ في المائة من مجموع الصادرات في عام ١٩٩٧، غير أنّ هذه النسبة انخفضت إلى ٧٠ في المائة في عام ٢٠٠٦. أمّا المملكة العربية السعودية فتأتي في المرتبة الثانية بنسبة ٨٣ في المائة لعام ١٩٩٧، مع تراجع طفيف إلى ٦٥ في المائة في عام ٢٠٠٦. وفي قطر، تتراوح حصة المنتجات الأولية بين ٧٣ في المائة في عام ١٩٩٧ و٦٢ في المائة في عام ٢٠٠٦.

وضمن قائمة البلدان الأعضاء في الإسكوا من خارج مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، تحتلّ مصر المرتبة الأولى في تصدير المنتجات الأولية بنسبة ٧٥ في المائة في عام ١٩٩٧، غير إن هذه النسبة سجّلت هبوطاً حاداً إلى ٤٢ في المائة في عام ٢٠٠٦. وتحتلّ الجمهورية العربية السورية المرتبة الثانية بنسبة تراوحت بين ٦٠ في المائة في عام ١٩٩٧ و٥١ في المائة في عام ٢٠٠٦. ويأتي الأردن في المرتبة الأخيرة بنسبة ٤٠ في المائة.

الجدول ٢١- تطوّر حصة التكنولوجيا من صادرات الإسكوا، ١٩٩٧-٢٠٠٦
(بالنسبة المئوية)

البلد	١٩٩٧				
	المنتجات الأولية	الصناعات التحويلية المرتكزة على الموارد	الصناعات التحويلية المرتكزة على تقنيات بسيطة	الصناعات التحويلية المرتكزة على تكنولوجيات متوسطة	الصناعات التحويلية المرتكزة على تكنولوجيات متطوّرة
الأردن	٤٣,٧	١٠,٣	١٣,٧	١٦,٦	١٤,٤
الإمارات العربية المتحدة	٢٢,٣	١٥	١٦,١	٣٣	٥,٦
البحرين	٥٤,٤	١٠,٩	١١,٨	٢٢	٠,٦
الجمهورية العربية السورية	٦١,٦	٢٦,٤	٧,٨	٤	٠,٢
عُمان	٩٣,٨	٠,٧	٠,٤	٣,٣	١,٢
قطر	٧٢,٢	١١	٥,٢	١١,٤	٠,١
المملكة العربية السعودية	٨٢,٧	١٣,٦	٠,٦	٢,٩	٠,١
مصر	٧٤,٧	١٥,٤	٨,٨	٠,٤	٠,٣
اليمن	٩,٦	٩٠,٣	٠	٠,١	٠

الجدول ٢١ (تابع)

البلد	٢٠٠٣				
	المنتجات الأولية	الصناعات التحويلية المرتكزة على الموارد	الصناعات التحويلية المرتكزة على تقنيات بسيطة	الصناعات التحويلية المرتكزة على تكنولوجيات متوسطة	الصناعات التحويلية المرتكزة على تكنولوجيات متطوّرة
الأردن	٣٩	١٩,٨	٨,٢	٢٦,٥	٥,٩
الإمارات العربية المتحدة	٣٥,٦	١٤,٩	٣٣,٤	١٥,٧	٠,٣
البحرين	٥٦,١	١٢,٥	١٣,١	١٦,٧	١,٥
الجمهورية العربية السورية	٣٠,٢	١٠	٨,٣	١,١	٠,٢
عُمان	٧٦,٩	٥,٧	٢,٦	١١,٨	١,٦
قطر	٦٧,٤	١٠,٥	٧,٩	١٣,٩	٠,٣
المملكة العربية السعودية	٧٤,٥	١٨	١,٦	٥,٧	٠,٢
مصر	٣١,٤	٣٤,٤	٢٦,٨	٥,٥	١,٦
اليمن	٩٢,٥	٥,٦	٠,٦	٠,٩	٠,١
	٢٠٠٦				
الأردن	٤٠	٢٠,٠	٨,٢	٢٥,٨	٦,٠
الإمارات العربية المتحدة	٤٥,٦	٥,٩	٣٠,٤	١٢,٥	٥,٦
البحرين	٥٨,٤	١٠,٦	١٥,١	١٧,٣	١,٠
الجمهورية العربية السورية	٥٠,٨	١٦,٦	٢٨,٥	٣,٣	٠,٨
عُمان	٧٠,١	٢,٩	٧,١	١٩,٩	١,٠
قطر	٦١,٤	١٣,٦	٦,٠	١٣,٧	٠,٣
المملكة العربية السعودية	٦٤,٢	١٩,٥	٨,٥	٧,٧	٠,١
مصر	٤١,٦	٤٠,٧	١٠,٢	٤,٥	٣,٠
اليمن	٨١,٥	١٥,٥	٢,٠	٠,٩	٠,١

المصدر: إعداد الإسكوا، استنادا إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

وفيما يتعلّق بقطاع الصناعة، حيث يتوقع أن تكون الإسكوا الأكثر تأثراً بالتكامل التجاري وإلغاء الحواجز التجارية، فمن الواضح أن حصة التكنولوجيا من صادرات الإسكوا متدنية نسبياً، وقد يلحقها بعض الأضرار مع تقدّم عملية التكامل التجاري. وضمن مجموعة البلدان غير النفطية، تحتلّ الأردن المرتبة الأولى من حيث حصة نسبة الصادرات القائمة على التكنولوجيا العادية، لكن هذه النسبة تبقى عند حدود ٧,١٣ في المائة، تليه مصر بنسبة ٩ في المائة في عام ١٩٩٧. وقد تدنّت هذه النسبة في الأردن إلى ٨,٢ في المائة، بينما سجلت ارتفاعاً طفيفاً في مصر حيث بلغت ١٠ في المائة تقريباً. أما في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي فنسبة التكنولوجيا البسيطة في الصادرات ضئيلة أيضاً. وقد بلغت هذه النسبة في الإمارات العربية المتحدة، التي تحلّ في المرتبة الأولى، ١٦,١ في المائة في عام ١٩٩٧، ثمّ ارتفعت إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٦؛ تليها البحرين التي تراوحت فيها النسبة بين ١١ و١٥ في المائة خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦؛ والمملكة العربية السعودية التي تراوحت فيها النسبة ضمن الحدود ذاتها خلال تلك الفترة.

أمّا حصة التكنولوجيا المتوسطة والعالية في صادرات البلدان الأعضاء في الإسكوا فسجّلت نسباً متدنية جداً خلال الفترة موضوع الدراسة. وفي فئة المنتجات العالية التقنية، حلّت الأردن في الطليعة في عام ١٩٩٧ بنسبة ضئيلة هي ١٤,٤ في المائة، تلتها الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٥,٦ في المائة. أما سائر النسب فهي دون ٢ في المائة. وفي عام ٢٠٠٦، تراجعت هذه النسبة في الأردن إلى ٦ في المائة. ولم يحصل أي تغيير في الإمارات العربية المتحدة. والوضع مشابه في فئة التكنولوجيات المتوسطة حيث

يحل الأردن في الطليعة، تليه عُمان والبحرين. وأمّا في فئة التكنولوجيات البسيطة، فتحلّ الجمهورية العربية السورية في الطليعة وقد سجّلت نسبة ٢٦ في المائة في عام ٢٠٠٦.

وليس متوقعا، عموما، أن يُنتج التكامل التجاري المتزايد تغيّرات هامة في حصة التكنولوجيا من صادرات البلدان الأعضاء في الإسكوا وفي تكنولوجيات الإنتاج. فمنطقة الإسكوا ستستمر في تصدير المنتجات الأولية والمرتكزة على الموارد، ويرجّح أن تلجأ إلى استيراد مزيد من المنتجات ذات التكنولوجيات البسيطة والمتوسطة والعالية من الأسواق العالمية.

وتخصص أي بلد في إنتاج وتصدير سلع معينة، يكون في المجالات التي يملك فيها ميزة مقارنة، من حيث تكاليف اليد العاملة ورأس المال، أو المقوّمات الطبيعية للإنتاج، مثل المنتجات الأولية أو الموارد الطبيعية. وسبق أن صادقت البلدان الأعضاء في الإسكوا على عدد كبير من الاتفاقات التجارية على المستويين الإقليمي والدولي؛ وليس متوقعاً أن تؤدي تلك الاتفاقات التجارية إلى تغيّر في مدى التخصّص التكنولوجي لفرادى البلدان الأعضاء في الإسكوا. ولا يزال النفط السلعة الغالبة على إنتاجية هذه البلدان وصادراتها، وذلك رغم الجهود التي بذلتها هذه البلدان مؤخراً من أجل تنويع اقتصاداتها، تقلل من التركيز على قطاع النفط وتتجه نحو منتجات أكثر ارتباطاً بالصناعة. وفي هذا الإطار، يمكن أن تتضرر صناعات الألومنيوم والحديد في الإمارات العربية المتحدة والبحرين من احتمال توقيع مزيد من الاتفاقيات التجارية. وكذلك منتجات الكحول ومشتقاتها في البحرين، وصناعة السيارات في عُمان (انظر الجدول ٢٢).

فبلدان مجلس التعاون الخليجي لا تملك بالتالي مجالاً واسعاً للتحرّك، وقد لا تستطيع التوجّه نحو المزيد من التخصّص، والاعتماد على المزايا المقارنة، لأنها محدودة حيث وجدت، وأحياناً غير متوفرة على الإطلاق. وتحتلّ الكويت المرتبة الأولى في تصدير المنتجات النفطية المتصلة بالنفط، حيث تبلغ حصة هذه المنتجات ٩٤ في المائة من مجموع الصادرات، تليها عُمان بنسبة ٧٧ في المائة، والمملكة العربية السعودية بنسبة ٧٤,٥ في المائة. وتحلّ في آخر الترتيب الإمارات العربية المتحدة والبحرين، حيث الصادرات النفطية قليلة جداً.

ويختلف الوضع في البلدان الأعضاء في الإسكوا من خارج مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي. فالجمهورية العربية السورية هي من كبار البلدان المصدرة للنفط، حيث تشكّل الصادرات النفطية حوالى ٥٨ في المائة من مجموع الصادرات، تليها مصر بنسبة ٢٥ في المائة. وخلافاً لحالة بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث معظم القوى العاملة وافدة ومرتفعة الكلفة، مما يزيد من تكاليف الإنتاج، يتمتّع معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا من خارج مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي بميزة مقارنة في إنتاج السلع القائمة على كثافة استهلاك اليد العاملة. فاليد العاملة متوفرة بكثرة وبكلفة متدنية نسبياً. وسبق أن أدركت البلدان الأعضاء في الإسكوا هذه الميزة، وهي تعتمد على إنتاج السلع القائمة على كثافة اليد العاملة. ومن هذه السلع القطن في الجمهورية العربية السورية ومصر، والمنسوجات في مصر. أمّا في حالة الأردن، فيمكن أن يؤدي تعزيز التكامل التجاري إلى إضعاف المنتجات المحلية وصادرات الأسمدة وغيرها من المنتجات غير العضوية. فقد كان الأردن قادراً على المنافسة إقليمياً، غير أنّه واجه منافسة متزايدة من سوق الاتحاد الأوروبي حيث تُنتج هذه الأصناف بكلفة أقلّ.

الجدول ٢٢- الصادرات الرئيسية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٩٧-٢٠٠٦

البلد		السلع الأساسية ضمن خانة المئات في التصنيف الموحد للتجارة الدولية(*)	حصة الصادرات (بالنسبة المئوية)
الإمارات العربية المتحدة	٦٨٤	ألومنيوم	٣٢,٧٨
	٨٤٦	ثياب داخلية، محاكة أو محبوكة	١١,٦٣
	٧٩٣	سفن وبواخر ومنشآت عائمة	٨,٤٩
البحرين	٦٨٤	ألومنيوم	٥٣,٣
	٦٧١	حديد الزهر، حديد إسفنجي، حديد أو فولاذ	٩,١
	٥١٢	كحول، فينول، فينول-كحول ومشتقاتها	٦,٥
عُمان	٣٣٣	زيوت البترول، الخام (النفطي) والزيوت الخام المستخرجة من المعادن القيريّة	٧٧,٤٨
	٧٨١	سيارات الركاب	٦,٩٥
قطر	٣٣٣	زيوت البترول، الخام (النفطي) والزيوت الخام المستخرجة من المعادن القيريّة	٦٣,١٢
	٣٤١	غاز طبيعي ومصنّع	١٠,٥٦
	٣٣٤	منتجات البترول المكرّرة	٦,٥٣
الكويت	٣٣٣	زيوت البترول، الخام (النفطي) والزيوت الخام المستخرجة من المعادن القيريّة	٩٤,٠١
	٣٣٤	منتجات البترول المكرّرة	٣٠,٢٥
	٣٣٥	منتجات البترول المتبقية غير المذكورة في أبواب التصنيف الأخرى والمواد المتصلة بها	١١,٤٥
المملكة العربية السعودية	٣٣٣	زيوت البترول، الخام (النفطي) والزيوت الخام المستخرجة من المعادن القيريّة	٧٤,٤٦
	٥٨٣	منتجات التكوثر أو التكوثر الإسهامي	١٦,٧٥
	٣٣٤	منتجات البترول المكرّرة	١٣,١٦

المصدر: إعداد الإسكوا، استناداً إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

(*) التصنيف الموحد للتجارة الدولية هو نظام رمزي رقمي وضعته الأمم المتحدة بغية تصنيف السلع الأساسية المستعملة في التجارة الدولية.

يظهر الجدولان ٢٢ و٢٣ أنّ أكثر من نصف صادرات البلدان الأعضاء في الإسكوا، باستثناء الأردن، تتركّز على ثلاث سلع (ضمن خانة المئات في التصنيف الموحد للتجارة الدولية) وهي في الغالب من المنتجات الأولية. فمعظم بلدان المنطقة لا تزال تعتمد على الزراعة أو المواد الخام أو المعادن في صادراتها الرئيسية. وإلى جانب البترول الخام ومنتجات البترول، التي تشكّل الصادرات الرئيسية في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، تضمّ الصادرات الرئيسية الغاز (في قطر) والأسمدة (في الأردن)، والقطن (في الجمهورية العربية السورية ومصر). وهذا الاعتماد المستمرّ على المنتجات الأولية يعرّض المنطقة للتأثر بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، ويضعف قدرتها التنافسية في ظل تزايد المنافسة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وتضمّ الصادرات الرئيسية لبلدان أخرى منتجات الصناعة التحويلية، كالألمنيوم والألبسة في الإمارات العربية المتحدة، والألمنيوم في البحرين، والسيارات في عُمان.

الجدول ٢٣- الصادرات الرئيسية من البلدان الأعضاء من خارج مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، ١٩٩٧-٢٠٠٦

البلد		السلع الأساسية ضمن خانة المئات في التصنيف الموحد للتجارة الدولية(*)	حصة الصادرات (بالنسبة المئوية)
الأردن	٢٧١	أسمدة خام	٢١,٦٢
	٥٤١	مستحضرات طبية وصيدلانية	٩,١٦
	٥٦٢	أسمدة مصنّعة	٨,٥٢
الجمهورية العربية السورية	٣٣٣	زيوت البترول، الخام (النفطي) والزيوت الخام المستخرجة من المعادن القيريّة	٥٨,٨٥
	٣٣٤	منتجات البترول المكرّرة	٦,٤٧
	٢٦٣	القطن	٦,١٢
مصر	٣٣٣	زيوت البترول، الخام (النفطي) والزيوت الخام المستخرجة من المعادن القيريّة	٢٥,١٣
	٣٣٤	منتجات البترول المكرّرة	١٧,٧٥
	٦٥١	القماش المغزول	٧,٥٦
اليمن	٣٣٣	زيوت البترول، الخام (النفطي) والزيوت الخام المستخرجة من المعادن القيريّة	٩٠,٤٥

المصدر: إعداد الإسكوا، استناداً إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.

(*) التصنيف الموحد للتجارة الدولية هو نظام رمزي رقمي وضعته الأمم المتحدة بغية تصنيف السلع المستعملة في التجارة الدولية.

رابعاً- الاستنتاجات والدلالات السياسية

كانت البلدان الأعضاء في الإسكوا تنتهج في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، سياسات تجارية موجّهة نحو الداخل لحماية صناعاتها المحلية وتنمية أسواقها الداخلية. ولكنّ تغيراً جذرياً حصل في مطلع الثمانينات، عندما باشرت معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا العمل بنظام تجاري يقوم على دعم التجارة الحرة والانفتاح على الخارج. ومن بين البلدان الأربعة عشر الأعضاء، انضمت ثمانية بلدان إلى منظمة التجارة العالمية، وتتمتع أربعة بلدان بصفة المراقب. وجميع بلدان الإسكوا أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وستة منها أعضاء في مجلس التعاون الخليجي. ووقّعت بلدان عديدة على اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والنظام الشامل للأفضليات التجارية، وأنشأت مناطق حرة ومناطق صناعية مؤهلة.

وقد بذلت البلدان الأعضاء في الإسكوا جهوداً للاندماج في النظام التجاري الدولي ولتحقيق التكامل على الصعيدين الإقليمي والدولي. وكان للجهود التي بذلتها الإسكوا مؤخراً من أجل تحقيق مزيد من الانفتاح التجاري أثرٌ إيجابي على تنمية المنطقة ونموّها. غير أن مزيداً من الجهود لا تزال لازمة للنهوض بالتنمية والنمو إلى المستويات المنشودة. فتحسين كفاءة الخدمات العامة لترشيد كلفة الأعمال التجارية، وإعادة تأهيل البنية التحتية في العديد من البلدان الأعضاء في الإسكوا ضروري لتعزيز التقدم نحو تحقيق مزيد من التنمية في قطاعي الصناعة والخدمات، ولإزالة العراقيل أمام تعزيز التجارة البينية وتكثيفها.

ويبدو أن السياسات التجارية المنتهجة حاليا تضعف القدرة التنافسية للمؤسسات المحلية، وتحدّ بالتالي من فعالية تنفيذ الترتيبات التجارية الإقليمية وتعرقل عملية النمو الاقتصادي. ولا يزال حجم القطاع العام يحدّ من فعالية سياسات تشجيع الصادرات، وبرامج الإصلاحات الهيكلية والخصخصة التي اعتمدت في مطلع التسعينات لم تأتِ ثمارها في تذليل الصعوبات أمام الجهود المبذولة لتحرير التجارة على المستويين الوطني والإقليمي. وهذه الصعوبات هي: (أ) ارتفاع التعرفات الإسمية التي في بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا؛ (ب) الإبقاء على قدر كبير من الحماية للمنتجين المحليين في عدد من القطاعات؛ (ج) خضوع منتجات صناعية عديدة مستوردة لشروط الترخيص؛ (د) خضوع عمليات التصدير والاستيراد عموماً لإجراءات إدارية مكلفة ومهلكة.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت مؤخرا لتعزيز التكامل على المستويين الإقليمي والدولي، لا تزال منطقة الإسكوا متأخّرة عن سائر المناطق النامية من حيث الاندماج التجاري في الاقتصاد العالمي. فمع أن الحواجز أمام التجارة في المنطقة قد تراجعت في الأعوام القليلة الماضية، لا تزال كبيرة نسبياً في بلدان عديدة من خارج مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي. فالنسبة المئوية لمجموع التجارة والصادرات البينية التي بقيت متدنية تظهر أنّ الاتفاقات التجارية المبرمة مؤخراً لم تتوصل حتى الآن إلى تكثيف التجارة ودفع عجلة التكامل التجاري في منطقة الإسكوا. وهنا تبرز الحاجة إلى تكثيف الجهود وتوجيهها نحو إزالة الحواجز التي لا تزال تعرقل تنمية التجارة البينية، وإلى تعزيز التكامل التجاري على صعيد المنطقة.

ولم تتزامن الزيادة في الصادرات دائماً مع ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك رغم مختلف الخطوات التي خطتها البلدان الأعضاء نحو تحرير التجارة، والزيادة المطّردة التي تحققها في الصادرات منذ مطلع الثمانينات. وتعتمد هذه الدراسة حجة مقنعة لكي تظهر أنّ مختلف مراحل التحرير التجاري في منطقة الإسكوا، بما فيها اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومختلف الاتفاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، لم تأتِ دوماً بارتفاع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وتظهر هذه الدراسة أنّ الشركاء التجاريين الرئيسيين لمنطقة الإسكوا ليسوا من داخل المنطقة بل من خارجها. فمع الاتفاقات التجارية الإقليمية والجهود التي بذلت مؤخرا لتحقيق التكامل الاقتصادي، يبقى حجم الحركة التجارية التي منشأها منطقة الإسكوا قليل جداً. وتحظى بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي تملك أدنى مؤشر للتعرفة في منطقة الإسكوا، بفرص للنفاذ إلى الأسواق، تفوق ما تحظى به سائر البلدان الأعضاء في الإسكوا. والسبب في ذلك هو ارتفاع نسبة المنتجات النفطية في مجموع صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي. ولكنّ هذه البلدان تتقدّم على نظيراتها من خارج المجموعة من حيث توفر البيئة المؤاتية للأعمال التجارية، وكفاءة الجمارك وغيرها من الإجراءات عند الحدود، وجودة البنى التحتية للنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتكاليف النقل الدولي والمحلي، وسهولة الشحن والمؤهلات اللوجستية. وأمّا أعلى معدلات النمو التجاري في الأعوام الثلاثة الأخيرة فقد سجّلها الأردن، تليه مصر والمملكة العربية السعودية وعمان ولبنان والكويت والجمهورية العربية السورية واليمن والبحرين.

أما تجارة منطقة الإسكوا مع الاتحاد الأوروبي فتراجعت بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦. وفي هذا التراجع دليل على أنّ الاتفاقات التجارية الثنائية الموقّعة مع الاتحاد الأوروبي لم تساهم كثيراً في زيادة صادرات بلدان الإسكوا وفي تعزيز فرص نفاذها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. ولكنّ التجارة ضمن منطقة الإسكوا تسجل تحسناً منذ توقيع اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وفي هذا التحسن ما يدلّ على أن الاتفاق يعزز حركة الصادرات والواردات داخل المنطقة، وبالتالي يسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي والمالي، ويؤدي إلى زيادة الاستثمارات الداخلية.

وتظهر هذه الدراسة أنّ نسبة الصادرات النفطية مستمرة في الارتفاع منذ عام ٢٠٠٢، وذلك على الرغم من الجهود التي بذلتها بلدان عديدة أعضاء في الإسكوا، ولا سيما البلدان المنتجة للنفط، لتنويع الصادرات، بعيداً عن النفط. وفي المقابل، تراجعت الصادرات من المنتجات الصناعية تدريجياً خلال الفترة نفسها، وهذا يدلّ على أنّ جهود التنويع بتخفيف الاعتماد على قطاع النفط وزيادة الاعتماد على القطاع الصناعي لم تؤدّ إلى زيادة الصادرات من السلع الصناعية.

والاتفاقات التجارية العديدة التي أبرمتها البلدان الأعضاء في الإسكوا لم تكن بالفعالية المطلوبة لجذب استثمارات تغذي عملية النمو والتنمية. فخلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، انخفضت نسبة الاستثمار الداخلي من الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الإسكوا. وفي المقابل، لا تزال أسواق العمل في منطقة الإسكوا تشهد ارتفاعاً في معدلات البطالة، وتبدو عاجزة عن الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط وإيراداته، ومن نظام تحرير التجارة الذي عملت به بلدان المنطقة منذ فترة طوال العقدين الماضيين تقريباً.

أما الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجلس التعاون الخليجي، ومختلف الاتفاقيات التجارية الثنائية، فأدّى إلى إزالة بعض الحواجز التجارية بين البلدان الأعضاء، والنهوض بالتجارة والنمو، وإن لم يكن إلى المستوى المنشود. وينبغي أن يكون هدف السياسات التجارية في المستقبل السعي إلى تحقيق مزيد من التخصص في المنطقة، وإلى تعزيز النمو الاقتصادي. فتطبيق هذه الاتفاقيات التجارية على النحو الصحيح يمكن أن يؤدي إلى إتاحة المزيد من الفرص التجارية للمنطقة. فبالاعتماد على الميزة المقارنة والتخصص، ينبغي أن يتمكّن المستهلك المتوسط من شراء سلع مستوردة بكلفة أقلّ. كما إن التخصّص في صناعة معيّنة يؤدي إلى زيادة عائدات أو وفورات الحجم، وبالتالي إلى خفض التكاليف وأسعار الاستهلاك.

وليس من المتوقع، عموماً، أن تؤدي زيادة التكامل التجاري إلى تحوّلات هامة في حصة التكنولوجيا من صادرات الإسكوا وفي تكنولوجيات الإنتاج. فمنطقة الإسكوا يرجح أن تستمر في تصدير المنتجات الأولية والمرتكزة على الموارد، وأن تستورد المزيد من المنتجات ذات التكنولوجيات العادية والمتوسطة والعالية من الأسواق العالمية.

وإذا كانت البلدان الأعضاء في الإسكوا ستستفيد من التكامل والتحرير التجاري في الأجل الطويل، فعليها أن تتحمّل التكاليف المرتبطة بعملية تحرير التجارة في الأجل القصير. ويُحتمل وقوع خسائر جسيمة في العائدات المالية، نظراً إلى ارتفاع نسبة الإيرادات التعرفية في مجموع إيرادات البلدان الأعضاء. وقد يستدعي تحرير التجارة تخفيض قيمة العملة بهدف تغطية العجز في الحساب الجاري وتثبيت ميزان المدفوعات. وفي غياب التعديلات على أسعار الصرف، سيتفاقم العجز التجاري، ويستلزم بالتالي إما تخفيضاً في قيمة العملات أو عودة عن التحرير التجاري. وسوف ينبغي تحمّل التكاليف اللازمة لتكييف اليد العاملة ورأس المال على المدى القصير لأنّ تزايد حدّة المنافسة سيؤدي إلى إعادة توزيع عوامل الإنتاج. وبما أنّ معدلات البطالة مرتفعة عموماً في البلدان الأعضاء في الإسكوا، يمكن أن تؤدي خسارة فرص العمل الناجمة، نتيجة للاتفاقات التجارية الموقعة إلى خلل في التوازن الاجتماعي.

ولم يتّضح بعد ما إذا كان تحرير التجارة سيأتي بفوائد على المدى الطويل. إنّما على البلدان الأعضاء في الإسكوا أن تتكيّف مع اتجاه الاقتصاد العالمي نحو العولمة والتكامل. وتختلف انعكاسات ذلك على مستوى السياسة العامة في منطقة الإسكوا باختلاف النظم التجارية المعتمدة في كل بلد، بما في ذلك ما تعهد به كل بلد من التزامات في إطار منظمة التجارة العالمية، واتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما أبرمه من اتفاقات تجارية ثنائية وإقليمية ودولية.

ويمكن تخفيف تكاليف تحرير التجارة إلى أدنى حد، إذا ترافقت هذه العملية مع إصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي وإصلاحات تنظيمية. ويمكن الحصول على أكبر قدر ممكن من الفوائد بالطرق التالية: (أ) المشاركة الكاملة في المبادرات المتعددة الأطراف حيث الإصلاحات تضمن تحقيق الفوائد، وتعزيز مصداقية البلدان الأعضاء في الإسكوا، وتحسين شفافية البيئة الاقتصادية فيها؛ (ب) انتهاج سياسات ملائمة على صعيد الاقتصاد الكلي تؤدي إلى تحقيق نمو غير تضخّمي لزيادة قدرة المنطقة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يغذي التنمية، وتعزيز القدرة التنافسية لقطاعات التصدير الناجحة أصلاً؛ (ج) إزالة القيود التي تعوق توزيع الموارد بفعالية بين القطاعات؛ (د) تحسين التجارة البينية عبر تفعيل اتفاقات التجارة الحرة بين البلدان الأعضاء في الإسكوا، وبالتالي تحسين تجارة البضائع، وتسهيل حركة الخدمات، وتشجيع الاستثمارات البينية، وخلق فرص العمل، ورفع مستويات العيش.

ولذلك على البلدان الأعضاء في الإسكوا أن تواصل جهودها من تحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق التكامل الإقليمي فيما بينها. وعليها أيضاً أن تحرص على انتهاج سياسات تجارية تجمع بين الاستعاضة عن الواردات وتشجيع الصادرات، وتركز كذلك على إنشاء مزيد من المناطق الحرة التي تساعد في استقطاب الاستثمارات عبر منح حوافز ضريبية وإعفاءات جمركية خاصة. فالمناطق الحرة لا تؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار وحسب، بل تساعد على زيادة فرص العمل ورفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أيضاً. فالسعي إلى مزيد من التحرير التجاري في منطقة الإسكوا عبر انتهاج سياسات تشجيع الصادرات، وخفض التعرفات، والدخول في اتفاقات تجارية تفضيلية على المستويين الإقليمي والدولي، ضروري لتعزيز

النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل على المدى الطويل. وينبغي أن تترافق هذه الإجراءات مع انتهاج سياسات لتحرير الاستثمار.

ويسمح إلغاء الحواجز التجارية أو تخفيفها بدخول سلع مستوردة إلى السوق المحلية تكون أقلّ كلفة، ويشجع الشركات المحلية التي ستواجه مزيداً من المنافسة على تخفيض تكاليفها وتحسين كفاءتها.

وإزاء تزايد المنافسة مع الأسواق العالمية، يتعيّن على البلدان الأعضاء في الإسكوا أن تلتزم بالاتفاقات التجارية التي أبرمتها، وأن تسعى أيضاً إلى إصلاح سياساتها التجارية وتحديثها. وسيؤدي تحسين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً حيوياً في تحسين وضع الأسواق والتجارة في منطقة الإسكوا. فقد شهد هذا القطاع نمواً متواصلاً في الأعوام القليلة الماضية، إلاّ أنّه يحتاج إلى مزيد من الجهود لتعزيز موقعه في الأسواق الدولية.

ولكي تتمكّن البلدان الأعضاء في الإسكوا من النجاح فيما تبذله من جهود لتحقيق التكامل التجاري، وما تنتهجه من سياسات تجارية تقوم على الانفتاح على الخارج، عليها أن تشجّع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي من فوائده زيادة المدّخرات، وتوليد فرص العمل، وتسهيل نقل التكنولوجيا والمعرفة، وتحسين الإنتاجية.

ويتعيّن على حكومات البلدان الأعضاء في الإسكوا أن تعمل على تحسين بيئة الاستثمار المحلية عبر تبسيط إجراءات تنظيم التجارة، والحدّ من التعقيدات البيروقراطية، ورفع مستوى الشفافية. وتبقى الخصخصة وسيلة هامة لزيادة فرص الاستثمار في منطقة الإسكوا. وعلى البلدان الأعضاء أن تكرّس جهوداً إضافية من أجل التشجيع على القيام بمزيد من الاستثمارات في المنطقة. أما على الصعيد الوطني، فينبغي أن تركّز السياسات الهادفة إلى تشجيع الاستثمارات على ثلاثة عناصر أساسية هي: (أ) سنّ القوانين لتشجيع الاستثمارات وتحديثها؛ (ب) إنشاء لجان وطنية للإشراف على مشاريع الاستثمار وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بهذه المشاريع؛ (ج) إنشاء مزيدٍ من مناطق التجارة الحرة.

ويمكن تحسين ظروف العمالة وخلق فرص العمل في البلدان الأعضاء في الإسكوا باعتماد مزيدٍ من الإجراءات لتحرير التجارة داخل منطقة الإسكوا وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية. وإذا جمعت البلدان الأعضاء في الإسكوا ما تملكه من قدرات وأسواق، وعززت مواضع التكامل بين مختلف القطاعات، فيُتوقع حدوث انخفاض في معدلات البطالة بفضل ما تنتجه الإجراءات التالية من فرص للتجارة والاستثمار: (أ) تخفيف الحواجز التجارية بين البلدان الأعضاء في الإسكوا؛ (ب) تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات النقدية؛ (ج) تكثيف الحركة التجارية عبر إلغاء جميع تخفيضات الرسوم الجمركية التي تحوّل اتجاه التجارة بين البلدان الأعضاء، وبالتالي زيادة التجارة البينية؛ (د) تعزيز الكفاءة في الإنتاج عبر استغلال المزايا المقارنة في الأسواق المحلية؛ (هـ) تكثيف المنافسة في السوق المحلية عبر تعزيز الخيارات المتاحة للمستهلك وخفض الأسعار؛ (و) زيادة الإنتاج من خلال استغلال إمكانات عبر توسيع الأسواق؛ (ز) تحسين شروط التجارة الوطنية بالارتكاز على واردات أقلّ كلفة.

المراجع

Bolaky, Bineswaree and Caroline Freund. "Trade, regulations, and growth" (International Monetary Fund, January 2006).

Cassing, James and Anna Maria Salameh. "Jordan-United States free trade agreement economic impact study: Searching for effects of the FTA on exports, imports and trade related investments" (June 2006).

Central Intelligence Agency (CIA). "Exports – partners", *The World Factbook* (2007), which is available at: https://www .cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2050.html.

_____. "GDP – composition by sector", *The World Factbook* (2007), which is available at: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2012.html.

_____. "Imports – partners", *The World Factbook* (2007), which is available at: https://www.cia.gov/library /publications/the-world-factbook/fields/2061.html.

Directorate General of Customs, Royal Oman Police. "Trade exchange by major countries", which is available at: http://www.moneoman.gov.om/book/mb/Mar2008/T5.pdf.

Dollar, David and Aart Kraay. "Institutions, trade and growth", *Journal of Economics*, vol. 50 (2003), pp. 133-162.

Economist Intelligence Unit (EIU). "Country ViewsWire", which is available at: http://www.economist.com/ countries/.

Edwards, Sebastian. "Trade liberalization and growth in developing countries", *Journal of Economic Literature*, vol. 31, No. 3 (1993), pp. 1358-1393.

Embassy of Yemen. "Foreign trade chapter", which is available at: http://www.yemenembassy.org/ economic/indicators/Ind2005/FOREIGN_TRADE.pdf.

_____. "Free trade zones and trade agreements – Economic and Commercial Office" (2008), which is available at: http://www.yemenembassy.org/economic/Investment.htm.

ESCWA, "Annual review of developments in globalization and regional integration in the Arab countries" (E/ESCWA/GRID/2006/3).

_____. "Arab economic integration efforts: A critical assessment" (E/ESCWA/ED/1999/11).

_____. "Comparative study of national strategies and policies with regard to foreign direct investment in the ESCWA region (E/ESCWA/ED/2001/12).

_____. "Regional investment directory report: ESCWA member countries" (E/ESCWA/GRID/2007/ Technical paper.1), which is available at: http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/ upload/grid-07-tp1-e.pdf.

_____. "Trade facilitation and e-commerce in the ESCWA region" (E/ESCWA/ED/2001/2).

_____. *Survey of Economic and Social Developments in the ESCWA Region 2007-2008* (E/ESCWA/EDGD/2008/3).

European Commission. "Trade Issues: Bilateral Trade Relations – Jordan, more statistics", which is available at: http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113404.pdf.

_____. "Trade Issues: Bilateral Trade Relations – Jordan", which is available at: http://ec.europa.eu/trade/issues/bilateral/countries/jordan/index_en.htm.

Eurostat. "European Union-Egypt trade under the Association Agreement: 2008 – four years anniversary" (2008), which is available at: http://www.enpi-programmeming.eu/wcm/dmdocuments/EU-Egypt_Trade_Statistics_AA_4th_Anniversary.pdf.

Frankel, Jeffrey and David Romer. "Does trade cause growth?" *American Economic Review*, vol. 89, No. 3 (1999), pp. 379-399.

International Monetary Fund (IMF). *Direction of Trade Statistics Yearbook* (August 2007).

International Trade Centre (UNCTAD/WTO). "Trade Competitiveness Map" (2008), which is available at: http://www. intracen.org/appli1/TradeCom/TP_EP_CI.aspx?RP=512&YR=2006.

Krugman, Paul R. "Is free trade passé?" *The Journal of Economic Perspectives*, vol. 1, No. 2 (1987), pp. 131-144.

Levine, Ross and David Renelt, "A sensitivity analysis of cross-country growth regressions", *American Economic Review*, vol. 82, No. 4 (1992), pp. 942-963.

Ministry of Economy and Trade in Lebanon. "List of countries – Ministry of Economy and Trade", which is available at: http://www.economy.gov.lb/MOET/English/Panel/Trade/Misc/BilateralListofCountries.htm.

_____. "Main trading partners 2006", which is available at: http://www.economy.gov.lb/NR/rdonlyres/72293072-E40E-45F0-A62B-B45831FADD41/0/MainTradingPartners06.htm.

_____. "The Association Agreement – International agreements", which is available at: http://www.economy.gov.lb/MOET/English/Panel/Trade/InternationalTradeAgreements/EU/AssociationAgreement.htm.

_____. "The EFTA-Lebanon Free Trade Agreement (FTA) – International agreements", which is available at: http://www.economy.gov.lb/MOET/English/Panel/Trade/InternationalTradeAgreements/EFTA.htm.

Ministry of Economy and Trade in the Syrian Arab Republic. "Syrian European Partnership", which is available at: http://www.syrecon.org/index.php? module=subjects&func=listpages&subid=79.

Ministry of Foreign Affairs in Jordan. "Qualified Industrial Zones", which is available at: http://images.jordan.gov.jo/wps/.wcm/connect/Foreign+Ministry+WS/Home/Jordan/Economy/Qualified+Industrial+Zones+%28QIZ%29/.

_____. "Trade overview", which is available at: http://images.jordan.gov.jo/wps/wcm/connect/Foreign+Ministry+WS/Home/Jordan/Economy/Trade+Overview/.

Ministry of Foreign Affairs in Saudi Arabia. "Trade agreements", which is available at: http://www.mofa.gov.sa/Detail.asp?InSectionID =1719&InNewsItemID=34495.

Ministry of Industry and Trade in Jordan. "Bilateral trade agreements with Arab countries", which is available at: http://www.mit.gov.jo/Default.aspx ?tabid =734.

_____. "Jordan free trade agreements", which is available at: http://www.mit.gov.jo/ Default.aspx?tabid=695.

_____. "The Agreement Establishing a Free Trade Area (FTA) between Jordan and the States of the European Free Trade Association (EFTA)." which is available at: http://www.mit.gov.jo/Default.aspx? tabid=703.

Ministry of Trade and Industry in Egypt. "Free and preferential trade agreements between Egypt and the Arab Countries", which is available at: http://www.mfti.gov.eg/english/Agreements/arab.htm.

_____. "Overview of the Generalized System of Preferences: Ministry of Trade and Industry, Trade Agreements" which is available at: http://www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/965CF715-BD7E-4ED0-A665-46D220FD494D/1642/Overview_of_the_Generalized_System_of_Preferences.doc.

_____. "Protocol between the Government of the Arab Republic of Egypt and between the Government of the State of Israel on Qualifying Industrial Zones", which is available at: http://www.mfti.gov.eg/ English/Agreements/qiz.htm.

_____. "Trade relations with the European Free Trade Agreement (EFTA) Countries", which is available at: http://www.tas.gov.eg/English/Trade%20 Agreements/Countries%20and%20Regions/Europe/.

Office of the United States Trade Representative. "United States and Kuwait Sign Trade and Investment Framework Agreement" (June 2004), which is available at: http://www.ustr.gov/Document_ Library/Press_Releases/2004/February/United_States_Kuwait_Sign_Trade_Investment_Framework_ Agreement.html.

Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC). "Brief history", which is available at: http://www.opec.org/ aboutus/history/history.htm.

Rodriguez, Francisco and Dani Rodrik. "Trade policy and economic growth: A Skeptic's guide to cross-national evidence", *NBER Working Paper No. 7081* (April 1999).

The World Bank. "World Trade Indicators 2008", which is available at: http://info.worldbank.org/ etools/wti2008/docs/Indicators.htm.

_____. "World Trade Indicators: User Guide" (December 2008), which is available at: http://info.world bank.org/etools/wti2008/docs/userguide.pdf.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). "About GSTP", which is available at: http://www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=2309&lang=1.

_____. "Generalized System of Preferences: List of beneficiaries" (2006), which is available at: http://www.unctad.org/en/docs/itcdtsbmisc 62rev2_en.pdf.

United States Census Bureau. "Foreign Trade Statistics: Trade in Goods (Imports, Exports and Trade Balance) with Jordan" (2008), which is available at: http://www.census.gov/foreign-trade/balance/ c5110.html.

World Trade Organization (WTO). "The WTO in brief: Part 1 – The multilateral trading system-past, present and future", which is available at: http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/inbrief_e/inbr01_e.htm.

_____. "Trade policy review: Egypt – Report by the Secretariat" (June 2005), which is available at: http://www.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/s150-2_e.doc.

_____. "Trade policy review: Qatar – Report by the Secretariat" (January 2005), which is available at: http://www.wto.org/english/tratop_e/s144-2_e.doc.

_____. "Trade policy review: Report by the Secretariat – Bahrain" (June 2007), which is available at: http://www.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/s185-02_e.doc.

_____. "Trade policy review: Report by the Secretariat – Oman" (May 2008), which is available at: http://www.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/s201-02_e.doc.

_____. "Trade policy review: Report by the Secretariat – United Arab Emirates, Revision" (June 2006), which is available at: http://www.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/s162-2_e.doc.

_____. "Understanding the WTO: Basics – Principles of the trading system", which is available at: http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/fact2_e.htm.

_____. "Understanding the WTO: The Organization – Members and Observers" (July 2008), which is available at: http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm.

_____. "What is the WTO?", which is available at: http://www.wto.org/English/thewto_e/whatis_e/whatis_e.htm.

Yanikkaya, Halit. "Trade openness and economic growth: a cross-country empirical investigation", *Journal of Development Economics*, vol. 72 (2003), pp. 57-89.

World Trade Organization (WTO). "The WTO in brief: Part 1 – The multilateral trading system-past, present and future", which is available at: http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/inbrief_e/inbr01_e.htm.

_____. "Trade policy review: Egypt – Report by the Secretariat" (June 2005), which is available at: http://www.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/s150-2_e.doc.

_____. "Trade policy review: Qatar – Report by the Secretariat" (January 2005), which is available at: http://www.wto.org/english/tratop_e/s144-2_e.doc.

_____. "Trade policy review: Report by the Secretariat – Bahrain" (June 2007), which is available at: http://www.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/s185-02_e.doc.

_____. "Trade policy review: Report by the Secretariat – Oman" (May 2008), which is available at: http://www.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/s201-02_e.doc.

_____. "Trade policy review: Report by the Secretariat – United Arab Emirates, Revision" (June 2006), which is available at: http://www.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/s162-2_e.doc.

_____. "Understanding the WTO: Basics – Principles of the trading system", which is available at: http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/fact2_e.htm.

_____. "Understanding the WTO: The Organization – Members and Observers" (July 2008), which is available at: http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm.

_____. "What is the WTO?", which is available at: http://www.wto.org/English/thewto_e/whatis_e/whatis_e.htm.

Yanikkaya, Halit. "Trade openness and economic growth: a cross-country empirical investigation", *Journal of Development Economics*, vol. 72 (2003), pp. 57-89.